

الجامعة الأردنية

نموذج التفويض

أنا نضال عودة الله العمرو، أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوقيع:

التاريخ:

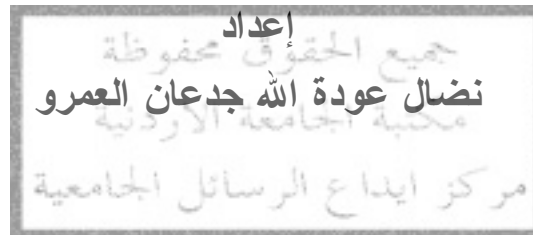
The University of Jordan
جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
Authorization Form

I, Nedal Awdah Allah Al-Amro, authorize the university of Jordan to supply copies of my thesis to libraries or establishments or individuals on request.

Signature:

Date:

الأردن بين مشروعي: الشرق أوسطي - والمتوسطي (١٩٩٠-٢٠٠٢)



المشرف

الأستاذ الدكتور فيصل الرفوع

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
العلوم السياسيّة

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

كانون الثاني، ٢٠٠٤

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (الأردن بين مشروع: الشرق أوسطي - والمتوسطي (١٩٩٠-٢٠٠٢)) وأجيزت بتاريخ ١/٤/٢٠٠٤.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

.....

الأستاذ الدكتور فيصل الرفوع، مشرفاً
أستاذ دكتور علاقات دولية - العلوم السياسية

.....

الدكتور غازي رابعة، عضواً
أستاذ مساعد علاقات دولية - العلوم السياسية

.....

الدكتور ذياب مخادمة، عضواً
أستاذ مساعد علاقات دولية - العلوم السياسية

.....

الدكتور أحمد المجالي، عضواً
أستاذ مساعد علاقات دولية - العلوم السياسية (جامعة مؤتة)

مركز أيداع الرسائل الجامعية

ج

الإهداء

إلى المناضل الذي نذر حياته من أجلنا...

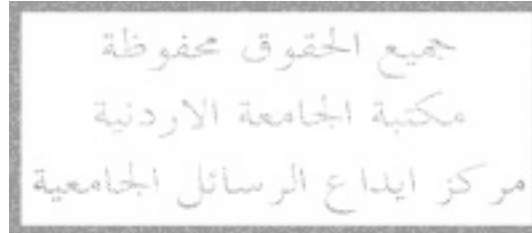
والدي العزيز

إلى من تعبت وسهرت الليالي من أجل راحتنا ونذرت نفسها لرعايتنا...

والدتي العزيزة

إلى كل من يعمل بصمت من أجل غيره...

الباحث

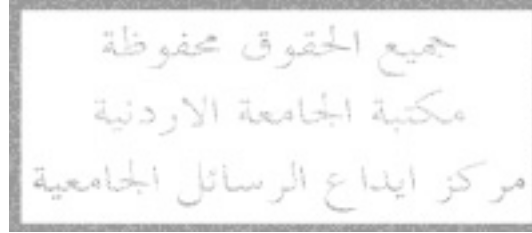


الشكر والتقدير

إنه لمن دواعي سروري واعتزازي أن أتقدم بعظيم الشكر والامتنان إلى كل من ساهم في إخراج هذه الدراسة إلى حيّز الوجود، وأخصّ بالشكر والتقدير أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور فيصل الرفوع؛ على كل ما قدّمه لي من دعم ومساندة وتحفيز من أجل إخراج هذه الدراسة بالشكل المناسب.

كما لا يفوتني أن أتقدم بعظيم الشكر والامتنان إلى أساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على ما أبدوه من نصح وإرشاد لخدمة أغراض هذه الدراسة، وإلى كل من ساهم في إخراج هذا العمل إلى حيّز الوجود.

الباحث



فهرس المحتويات

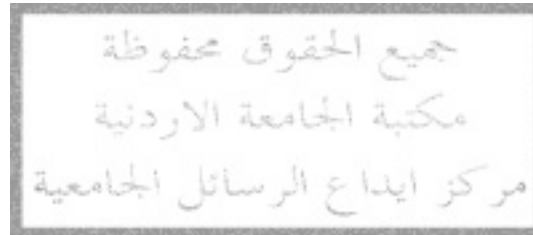
الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة.	ب
الإهداء.	ج
الشكر والتقدير.	د
فهرس المحتويات.	هـ
قائمة الجداول.	ي
الملخص باللغة العربية.	ك
المقدمة.	١
مشكلة الدراسة وأهميتها.	٢
أهداف الدراسة.	٢
فرضيات الدراسة.	٣
منهجية الدراسة.	٣
الدراسات السابقة.	٤
الفصل الأول: الشراكة الأوروبية - المتوسطية	٦
- مقدمة.	٧
المبحث الأول: الحوار العربي - الأوروبي.	٨
المطلب الأول:	٨
- أولاً: الإطار الدولي للحوار.	٨
- ثانياً: أسباب الحوار وبدايته.	١١
- ثالثاً: أهداف الحوار.	١٤
- رابعاً: الخلاصة.	١٧
المطلب الثاني: الشراكة الأوروبية - المتوسطية.	١٩
أولاً: دوافع الشراكة الأوروبية - المتوسطية.	٢١
(١) الدوافع الأوروبية.	٢١
(٢) الدوافع العربية.	٢٢
المطلب الثالث: الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية والمالية العربية - الأوروبية.	٢٣
- أولاً: اتفاقيات دول المغرب ودول البحر المتوسط.	٢٣
- ثانياً: اتفاقية لومي.	٢٤
- ثالثاً: اتفاقية دول مجلس التعاون الخليجي مع الجماعة الأوروبية.	٢٤
- رابعاً: اتفاقية الشراكة الأوروبية - المتوسطية.	٢٥

الموضوع	الصفحة
المبحث الثاني: التبادل التجاري العربي - الأوروبي في مطلع التسعينات من القرن الماضي.	٢٦
المطلب الأول: صيغ التعاون الأوروبي - المتوسطي.	٢٧
- أولاً: صيغة (٥+٥).	٢٧
- ثانياً: صيغة مؤتمر الأمن والتعاون.	٢٨
- ثالثاً: منتدى البحر المتوسط.	٢٩
المطلب الثاني: الشراكة الأوروبية - المتوسطية.	٣٠
- أولاً: عملية برشلونة والشراكة.	٣١
أ- الشراكة السياسية والأمنية.	٣١
ب- الشراكة الاقتصادية والمالية.	٣٣
ج- الشراكة الاجتماعية والثقافية.	٣٥
المطلب الثالث: مؤتمرات الشراكة الأوروبية - المتوسطية.	٣٧
- أولاً: مؤتمر مالطا.	٣٧
- ثانياً: مؤتمر باليرمو.	٣٨
- ثالثاً: مؤتمر شتوتجارت.	٣٨
- رابعاً: مؤتمر لشبونة.	٣٩
- خامساً: مؤتمر مرسيليا.	٣٩
- سادساً: مؤتمر بروكسل.	٣٩
المطلب الرابع: تحديات الأمن والتعاون بين دول إقليم المتوسط.	٤٠
- أولاً: التحدي الأمني.	٤٠
- ثانياً: التحدي السكاني.	٤١
- ثالثاً: التحدي الثقافي (صورة الإسلام في الغرب).	٤٢
- رابعاً: عملية السلام في الشرق الأوسط.	٤٢
تقييم الشراكة الأوروبية - المتوسطية.	٤٣
الفصل الثاني: الشراكة الأردنية - الأوروبية	٤٧
- مقدمة.	٤٨
المبحث الأول: التعاون الاقتصادي بين الأردن والاتحاد الأوروبي.	٥٠
المطلب الأول: خصائص الاقتصاد الأردني.	٥٠
- أولاً: صغر حجم الاقتصاد.	٥٠
- ثانياً: سيطرة قطاع الخدمات.	٥١
- ثالثاً: الدور الحكومي الكبير.	٥١

الموضوع	الصفحة
- رابعاً: شحّ الموارد الطبيعيّة والنمو السكاني المرتفع.	٥٢
- خامساً: اقتصاد إقليمي النسق دولي التأثير.	٥٣
- سادساً: تصحيح السياسات الماليّة والنقدية.	٥٤
المطلب الثاني: المشاكل الاقتصادية الأردنيّة.	٥٤
- أولاً: المديونيّة الخارجيّة.	٥٥
- ثانياً: الاستثمارات الخارجيّة.	٥٦
- ثالثاً: البطالة.	٥٧
- رابعاً: الفقر.	٥٨
- خامساً: ارتفاع حجم الإنفاق العام.	٥٨
المطلب الثالث:	٥٩
- أولاً: العلاقات الاقتصادية بين الأردن والاتحاد الأوروبي.	٥٩
- ثانياً: خلفيّة التعاون الاقتصادي بين الأردن والاتحاد الأوروبي.	٦٢
- ثالثاً: البرتوكولات الماليّة والفنيّة بين الأردن والاتحاد الأوروبي.	٦٤
المبحث الثاني: الشراكة الأردنيّة - الأوروبيّة.	٦٧
المطلب الأول:	٦٧
- أولاً: الأسباب الموجبة لاتفاقية الشراكة الأردنيّة - الأوروبيّة.	٦٧
- ثانياً: أهداف اتفاقية الشراكة الأردنيّة - الأوروبيّة.	٦٨
- ثالثاً: العناصر الرئيسيّة للاتفاقية.	٦٨
١- القضايا السياسيّة والأمنيّة.	٦٩
٢- الشراكة الاقتصادية والماليّة.	٧٠
٣- الشراكة في الشؤون الاجتماعيّة.	٧١
المطلب الثاني: المعالم المهمّة في الاتفاق.	٧٢
١- حرية انتقال المنتجات الصناعيّة.	٧٢
٢- قوانين المنشأ التراكمي.	٧٣
٣- حرية حركة المنتجات الزراعيّة.	٧٤
٤- حقوق الملكية الفكرية والصناعيّة والتجاريّة.	٧٦
٥- المدفوعات وتحركات رأس المال والاحتكارات الحكوميّة.	٧٧
المطلب الثالث: الآثار الناجمة عن الاتفاقية.	٧٨
- أولاً: الإيجابيات.	٧٨
- ثانياً: السلبيات.	٧٩

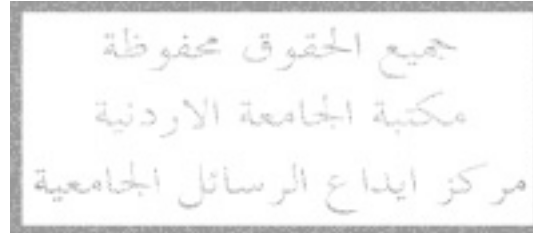
الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث: النظام الإقليمي الشرق أوسطي الجديد	٨٠
- مقدمة.	٨١
المبحث الأول: مفهوم النظام الشرق أوسطي.	٨٢
المطلب الأول: مفهوم منطقة الشرق الأوسط.	٨٢
المطلب الثاني: مفهوم النظام الشرق أوسطي الجديد.	٨٧
المبحث الثاني: آثار النظام الشرق أوسطي الجديد على النظام العربي.	٩٦
المطلب الأول: أهداف السوق الشرق أوسطية.	٩٦
المطلب الثاني: الدوافع المهيئة للسوق الشرق أوسطية.	٩٨
- أولاً: العوامل الدولية.	٩٨
- ثانياً: العوامل الإقليمية.	٩٩
المطلب الثالث: مخاطر وتحديات التحوّل إلى النظام الشرق أوسطي على النظام الإقليمي العربي.	١٠٠
خاتمة.	١٠٩
الفصل الرابع: الأردن والنظام الشرق أوسطي	١١٠
- مقدمة.	١١١
المبحث الأول: النظام الشرق أوسطي بعد عام ١٩٩٠.	١١٢
المطلب الأول: النظام الشرق أوسطي وعملية السلام.	١١٢
المطلب الثاني: إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل.	١١٨
المطلب الثالث: مستقبل النظام الشرق أوسطي.	١٢١
المبحث الثاني: الأردن والنظام الشرق أوسطي الجديد.	١٢٤
المطلب الأول: معالم النظام الشرق أوسطي.	١٢٤
- أولاً: مشروعات الطاقة.	١٢٦
- ثانياً: مشروعات السياحة.	١٢٧
- ثالثاً: مشاريع المياه.	١٢٨
- رابعاً: مشاريع المواصلات والنقل.	١٢٩
- خامساً: مشروع البنك الإقليمي للشرق الأوسط.	١٣٠
المطلب الثاني: القمم والمؤتمرات الاقتصادية الشرق أوسطية.	١٣١
- أولاً: قمة الدار البيضاء (مؤتمر كازابلانكا ١٩٩٤).	١٣٢
- ثانياً: قمة عمان الاقتصادية (١٩٩٥).	١٣٤
- ثالثاً: مؤتمر القاهرة الاقتصادي (١٩٩٦).	١٣٥
- رابعاً: مؤتمر الدوحة الاقتصادي (١٩٩٧).	١٣٧

الموضوع	الصفحة
المطلب الثالث: الأردن والنظام الشرق أوسطي الجديد.	١٣٨
- أولاً: قيام مثلث اقتصادي (الأردن، فلسطين، إسرائيل).	١٤١
- ثانياً: الآثار الاقتصادية المترتبة على الأردن من قيام المثلث الاقتصادي.	١٤٤
الخلاصة والاستنتاجات.	١٤٦
قائمة المراجع.	١٥١
الملخص باللغة الإنجليزية.	١٦٨



قائمة الجداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
١	مجموع المساعدات الأوروبية للبلدان العربية وفق بروتوكولات (١٩٧٨-١٩٩٦).	٢٤
٢	التجارة العربية - الأوروبية.	٢٦
٣	الرصيد القائم للدين العام الخارجي الأردني.	٥٦
٤	التجارة الخارجية للأردن مع السوق الأوروبية المشتركة للفترة (١٩٧٠-١٩٩١).	٦٤
٥	قيمة الهبات والمساعدات الأخرى والقروض المقدمة للأردن من الاتحاد الأوروبي منذ (١٩٧٧-١٩٩٧).	٦٥
٦	حجم التجارة بين الأردن والاتحاد الأوروبي.	٧١



الأردن بين مشروعي: الشرق أوسطي - والمتوسطي (١٩٩٠-٢٠٠٢)

إعداد

نضال عودة الله العمرو

المشرف

الأستاذ الدكتور فيصل الرفوع

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم المشروعات التي ظهرت على الساحة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط، وقد ساعد على ذلك التغيرات التي طرأت على النظام الدولي والمتمثلة بتحوّله من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية خاضع للهيمنة الأمريكية، فبعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وسقوط جدار برلين، وحرب الخليج الثانية، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي زعيمة العالم بلا منازع. ونتيجة لهذه التغيرات على المستوى الدولي، حصلت هنالك تغييرات على المستوى الإقليمي، لذلك جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على مشروعين إقليميين يستهدفان منطقة الشرق الأوسط وهما: المشروع الشرق أوسطي والمشروع المتوسطي، وتأثير هذين المشروعين على الأردن، ومدى استفادة الأردن منهما؟ وأيها يخدم مصالح الأردن أكثر؟.

ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن النظام الشرق أوسطي فكرة إسرائيلية - أمريكية تسعى للهيمنة على المنطقة، وجعل إسرائيل دولة محورية في المنطقة، وربط كافة دول المنطقة بها بعكس المشروع المتوسطي الذي يعامل إسرائيل كدولة عضو مثل باقي الأعضاء. بالإضافة إلى أن المشروع الشرق أوسطي لا يخدم مصالح الأردن بشكل كافٍ لأنه قائم أساساً على عدم الثقة المتبادلة فيما بين الأطراف المشاركة فيه، بالإضافة إلى الفوارق الاقتصادية الكبيرة فيما بين أعضائه.

وبالرغم من قناعة الباحث التامة بأن هذه المشاريع لا تخدم المنطقة العربية بشكل عام، والأردن بشكل خاص، مثلما يخدمها العمل العربي المشترك إلا أن مشروع الشراكة المتوسطية يمثل أفضل البدائل المطروحة على المنطقة، وذلك انطلاقاً من الرؤية الأوروبية للمنطقة والتي تؤكد على ضرورة أن تكون العلاقات متوازنة، وتخدم كافة الأطراف من أجل استمراريتها وديمومتها ونجاح مشروع الشراكة الذي يخدم أوروبا بشكل أكبر.

المقدمة:

إن التغيرات التي طرأت على النظام الدولي منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي وتحوله من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية، وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالزعامة العالمية ورغبتها في "أمركة" العالم أدت إلى تغيير التحالفات على المستوى الإقليمي؛ فبدأت تظهر ترتيبات جديدة على المستوى الدولي والإقليمي، وكانت منطقة الشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم تأثراً بتلك الأحداث، وذلك بسبب الموقع الجيوسياسي الهام للمنطقة وما تحتويه المنطقة من ثروات.

ونتيجة لذلك بدأت تظهر في المنطقة مشروعات "قديمة - جديدة"، ثم إعادة طرحها بشكل يتناسب مع التغيرات والتطورات الدولية الجديدة، وهذه المشروعات ذات طابع اقتصادي - سياسي تسعى إلى ربط دول المنطقة بالدول التي تقف وراء هذه المشروعات؛ وذلك للاستفادة من ثروات وخيرات المنطقة.

ففي عالم اليوم لا تستطيع دولة الانغلاق على نفسها، حيث بدأ العالم يتحوّل إلى القرية الكونية؛ وذلك بسبب الثورة المعلوماتية والتكنولوجية الهائلة، وبدأت التكتلات الاقتصادية تلعب دوراً أكبر في رسم السياسات الدولية وفي تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للشعوب.

هذا وقد جاءت هذه الدراسة لمحاولة توضيح أثر مشروعين على المنطقة بصورة عامة، وعلى الأردن بشكل خاص، وهما المشروع الشرق أوسطي والمشروع المتوسطي، ودور كل منهما في التنمية الاقتصادية والسياسية وأيهما يخدم مصالح الأردن أكثر في ضوء المعطيات الدولية الراهنة؟ وما تمرّ به منطقة الشرق الأوسط من أوضاع. ومن أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة تمّ تقسيمها إلى أربعة فصول، وتمّ تقسيم كل فصل إلى بحثين، وقد تناول الفصل الأول الحديث عن الشراكة الأوروبية - المتوسطية بدءاً من الحوار العربي - الأوروبي وحتى توقيع اتفاقية الشراكة في برشلونة عام (١٩٩٥)، وتأثير هذه الاتفاقية على المنطقة بصورة عامة. أمّا الفصل الثاني فقد تناول الحديث عن الشراكة الأردنية - الأوروبية بدءاً من اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني مع الاتحاد الأوروبي عام (١٩٧٧) وحتى توقيع اتفاقية الشراكة عام (١٩٩٧) وتأثير اتفاقية الشراكة على الاقتصاد الأردني وحجم المساعدات المالية المقدّمة للأردن حسب برنامج ميذا (١) وميذا (٢). أمّا الفصل الثالث فقد تناول الحديث عن النظام الشرق أوسطي الجديد من خلال تحديد هذا المفهوم والدوافع المهيئة له وآليات تنفيذه، ومخاطر هذا النظام على الأمن القومي العربي. أمّا الفصل الرابع فقد تناول الحديث عن تأثير النظام الشرق أوسطي على

الأردن، وذلك من خلال ارتباط هذا المفهوم بالعملية السلمية وإنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل، ومستقبل هذا النظام، وكذلك تأثير هذا النظام على الأردن من خلال الدعوة إلى قيام مثلث اقتصادي على غرار (البنولوكس) يضم كلا من الأردن وفلسطين وإسرائيل، وما هي المكاسب المتحققة من هذا النظام والمخاطر الناجمة عنه؟

مشكلة الدراسة وأهميتها:

سوف تقوم هذه الدراسة بإعطاء فكرة عن المشروع الشرق أوسطي من حيث توضيح أهداف هذا المشروع ومبرراته، وهل يخدم مصالح دول المنطقة؟ ومن يقف وراء هذا المشروع ويدعمه؟ ولماذا يتم طرح هذا المشروع في الوقت الذي بدأ العالم فيه يتحول للقرية الكونية؟ وذلك من خلال منظمة التجارة العالمية (WTO)، وكذلك هو الحال بالنسبة للمشروع المتوسطي على اعتبار أنه يسعى إلى خلق الشراكة الأوروبية - المتوسطية، وهل هذا المشروع قادر على تحقيق طموحات الدول المتوسطة؟، ثم نقوم بدراسة تأثير هذه المشاريع على السياسة الأردنية في جانبها الاقتصادي والسياسي ومدى تأثيرها على رسم السياسات، ومحاولة المقارنة بين المشروعين، وتحديد من يخدم السياسة الأردنية أكثر. ومن هنا تبرز أهمية الدراسة حيث إنها الدراسة الأولى التي يتم من خلالها طرح وتوضيح تأثير هذين المشروعين الشرق أوسطي والمتوسطي على الأردن، وأيهما يخدم مصالح الأردن أكثر، وهذا ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي لم تقم بالربط بين هذين المشروعين ومدى تأثيرهما على السياسة الأردنية ولكن اكتفت بطرح كل موضوع بصيغة منفردة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الآثار المترتبة على المشروع الشرق أوسطي والمشروع المتوسطي على السياسة الأردنية من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

(١) هل المشروع الشرق أوسطي قادر على خلق التكامل الاقتصادي والمساهمة في تعزيز الاستقرار للمنطقة، ولأردن بشكل خاص؟

(٢) هل المشروع الشرق أوسطي قائم على أساس الثقة المتبادلة والعلاقات المتوازنة أم أنه وُجد لخدمة أطراف معينة على حساب الأطراف الأخرى؟

(٣) هل الشراكة الأردنية - الأوروبية قادرة على تعزيز النمو الاقتصادي ومساعدة الأردن على تجاوز الصعوبات الاقتصادية؟

(٤) مَنْ يخدم مصلحة الأردن أكثر، المشروع الشرق أوسطي، أم المشروع المتوسطي؟

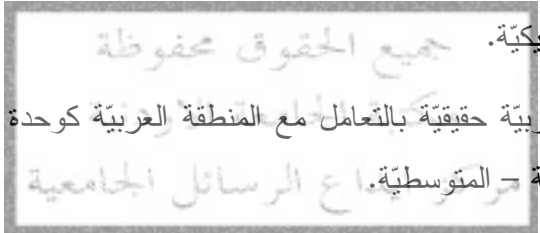
فرضيات الدراسة:

سوف تنطلق الدراسة من مجموعة من الفرضيات والتي على ضوئها نصل إلى هدف الدراسة. وتسليط الضوء على أثر هذين المشروعين على الأردن، وتتمثل هذه الفرضيات في:

(١) المشروع الشرق أوسطي فكرة أمريكية - إسرائيلية من أجل الهيمنة على المنطقة، وطمس الهوية القومية العربية، وليس تنميتها والمساعدة في خلق الاستقرار.

(٢) إن المشروع الشرق أوسطي يسعى إلى جعل إسرائيل القوة الوحيدة والمحورية في المنطقة وربط دول المنطقة كافة بها.

(٣) إن خلق الشراكة الأوروبية - المتوسطية يساعد على إيجاد قطب دولي جديد والخروج من فلك الهيمنة الأمريكية.

(٤) هنالك رغبة أوروبية حقيقية بالتعامل مع المنطقة العربية كوحدة واحدة من خلال مشروع الشراكة الأوروبية - المتوسطية. 

(٥) المشروع المتوسطي يخدم مصالح الأردن أكثر من المشروع الشرق أوسطي.

منهجية الدراسة:

سوف يتم استخدام أكثر من منهجية من أجل الوصول إلى هدف الدراسة المنشود وهو توضيح الآثار المترتبة للمشروعين الشرق أوسطي - والمتوسطي على السياسة الأردنية لذلك سوف نستخدم:

(١) المنهج التاريخي: وذلك انطلاقاً من أن أي موضوع لم يأت من فراغ بل هنالك جذور تاريخية له، لذلك لا بدّ من الرجوع إلى هذه الجذور وتسليط الضوء عليها وجمع المعلومات المتعلقة بالموضوع والتي تخدم هدف الدراسة.

(٢) المنهج التحليلي: وهو الذي يسعى إلى تحليل هذه المعلومات ومحاولة الربط فيما بين الأفكار المتماثلة مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الأفكار سواء كانت معارضة أو مؤيدة والتزام الحياد في طرح الأفكار.

(٣) المنهج المقارن: والذي من خلاله سوف نقوم بعقد مقارنة فيما بين المشروعين الشرق أوسطي والمتوسطي، وتوضيح الآثار الناجمة عن كل واحد منهما، ومن ثم تحديد المشروع الذي يخدم مصالح الأردن أكثر.

الدراسات السابقة:

لقد تعددت الدراسات التي تناولت موضوع الشراكة الأوروبية - المتوسطية، ومنها:

(١) دراسة طاهر فاضل العشران بعنوان "الشراكة الأوروبية - المتوسطية (دراسة حالة الأردن)"، رسالة ماجستير غير منشورة - الجامعة الأردنية - كلية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، (٢٠٠١).

وهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقات الأوروبية - المتوسطية، وبيان مدى درجة الاعتمادية المتبادلة بينهما، بالإضافة إلى دراسة العلاقات الأوروبية - المتوسطية وفقاً للمعطى الجديد المتمثل بالشراكة الأوروبية - المتوسطية، واتخاذ كميّار لفهم نمط العلاقات بين أوروبا والمتوسط تبعاً لهذا المعيار، وكيف ستكون هذه العلاقة المستقبلية وفقاً لمعيار الشراكة؟ كذلك دراسة العلاقات بين الأردن والاتحاد الأوروبي قبل توقيع اتفاقية الشراكة، ثم دراسة اتفاقية الشراكة الأردنية - الأوروبية، والتطورات التي حصلت للاقتصاد جرّاء توقيع الاتفاقية وفقاً لمجموعة من المعايير.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن مشروع الشراكة الأوروبية - المتوسطية، لا يحل المشاكل الحقيقية التي تعاني منها دول المتوسط وهي مشاكل الفقر، والبطالة، والتخلف الاقتصادي. كما أن التفاوت الكبير يوسع الهوة بين شمال المتوسط وجنوبه، ويجعل العلاقة أقرب إلى التبعية منها إلى الاعتماد المتبادل. إضافة إلى أن مشروع - بوصفه الحالي - يجسد الرؤية والأهداف الأوروبية من وراء هذا المشروع متمثلة في سعي الأوروبيين لتجنب التأثيرات السلبية من الجنوب والمتجهة إلى الاتحاد الأوروبي، وأن كافة السياسات والإجراءات الأوروبية تخدم هذا الهدف. كما أن المكاسب التي تحصل عليها دول المتوسط تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في خدمة ذلك الهدف.

(٢) دراسة جمال الشلبي، بعنوان "العرب وأوروبا - رؤية سياسية معاصرة"، (٢٠٠٠). وهدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العلاقات العربية - الأوروبية منذ ظهور الإسلام وحتى الشراكة الأوروبية - المتوسطية وذلك انطلاقاً من الاعتماد المتبادل والقائم على

التداخل والتشابك في العديد من الميادين والمجالات الحيوية ذات الاهتمام المشترك. وتوصلت هذه الدراسة بأنه على العرب أن يسعوا إلى تحقيق عملية "الاتصال الدائرية الكاملة" بينهم وبين أوروبا. أي بمعنى آخر، أن يكون المرسل وأوروبا والمستقبل العرب، أو العكس، في حالة تكافؤ وتوازن مقبول من الطرفين، بحيث يتم الحوار وتبادل المصالح بأشكالها المختلفة (بشكل دائري)، وليس بشكل فوقي متعالي متكبر من طرف تجاه الطرف الآخر، بالإضافة إلى الصورة السلبية التي يتمتع بها كل طرف عند الطرف الآخر والقائمة على أسس وتصورات غير مقبولة لدى الطرفين.

بالإضافة إلى دراسات أخرى تناولت النظام الشرق أوسطي الجديد، ومنها دراسة:

(١) أيمن أبو زيتون، بعنوان "الأبعاد السياسية لمفهوم الشرق أوسطية"، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، (١٩٩٩). وهدفت هذه الدراسة إلى فك الاشتباك بين مفاهيم النظام الشرق أوسطي، والشرق أوسطية، والسوق الشرق أوسطية، والمشروع الشرق أوسطي، بالإضافة إلى طرح عدد من المفاهيم التي تعبر بشكل أو آخر عن نظرة جديدة إلى منطقة الشرق الأوسط؛ ذلك أن كل هذه المفاهيم في حقيقتها تعبر عن ظاهرة واحدة، ألا وهي إدارة تغيير هذه المنطقة نحو صيغة جديدة للتعاون الإقليمي تتجاوز الصيغ القديمة، خاصة الصيغة الإقليمية العربية، كما هدفت هذه الدراسة إلى تتبع الفكر الإسرائيلي، في تقديمه لتصوّراته حول الشرق أوسطية تتبعا عميقا وليس سطحيا، لأن ذلك لا يكشف حقيقة هذا الفكر وأهدافه في منطقة الشرق الأوسط فقط، وإنما يكشف أيضاً رؤيته لهذا المستقبل، ومستقبل إسرائيل فيه.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن مفهوم الشرق أوسطية هو مفهوم سياسي أكثر منه مفهوم جغرافي، يرمي إلى صهر المنطقة العربية ضمن بوتقة إقليمية جديدة تتجاوز التاريخ، والكيونة الحضارية والفكرية التي تتمتع بها هذه المنطقة، وذلك بهدف إسقاط نظام إقليمي جديد عليها يسمح لإسرائيل بأن تكون عضواً شرعياً ضمن التفاعلات والأدوار التي تتم في المنطقة، كما أن المنطقة العربية مقبلة مع تداعي فعاليات هذا النظام على تحولات فكرية وثقافية ليست في صالحها إذا ما قابلت هذه الفعاليات بعدم الاكتراث أو بعدم التعامل الموضوعي الواعي.

الفصل الأوّل

الشراكة الأوروبية المتوسطية

المبحث الأوّل: الحوار العربي الأوروبي
المبحث الثاني: الشراكة الأوروبية المتوسطية.
مركز أيداع الرسائل الجامعية

الفصل الأول

الشراكة الأوروبية - المتوسطية

مقدمة:

إن العلاقات العربية - الأوروبية علاقات قديمة جداً، وتعود بجذورها التاريخية إلى آلاف السنين، وذلك بسبب الجوار الجغرافي فيما بين الطرفين، وقد مرّت العلاقات فيما بين الطرفين في مراحل مختلفة من الصراع والتعاون حسب الظروف السائدة آنذاك.

وفي منتصف السبعينات بدأت العلاقات تأخذ منحى جديداً، وذلك من خلال الحوار العربي - الأوروبي، ورغبة كل طرف بإقامة علاقات تعاون مع الطرف الآخر، لكن بسبب التوجّهات المختلفة لكل طرف من الأطراف فإن الحوار لم يفض عن شيء. ومع بداية التسعينات ونتيجة للمتغيرات الدولية الجديدة فإن أوروبا أعادت صياغة سياستها تجاه المنطقة، وذلك لاعتبارات عديدة منها: أهمية هذه المنطقة بالنسبة لأوروبا والأخطار الناجمة عنها، والتي تهدّد أوروبا، بالإضافة إلى رغبة أوروبا بأن يكون لها دور مستقبلي أكبر في العلاقات الدولية وفي رسم السياسة العالمية.

وقد تمّ تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين؛ المبحث الأول تناول الحديث عن الحوار العربي الأوروبي منذ انطلاقه في السبعينات وحتى تجميد الحوار في (١٩٩٢)، والمبحث الثاني تناول الحديث عن الشراكة الأوروبية - المتوسطية بدءاً من برشلونة (١٩٩٥) وحتى عام (٢٠٠٢).

المبحث الأول: الحوار العربي الأوروبي

المطلب الأول:

أولاً: الإطار الدولي للحوار:

كانت البداية الرسمية للحوار العربي الأوروبي في (٣١ يوليو سنة ١٩٧٤) بباريس، ودراسة الحوار لا يمكن أن تتحقق دون وضعه في الإطار الدولي الذي بدأ فيه^(١). لذلك لا بدّ من الإشارة إلى الظروف الدولية المعاصرة له والتي أثرت بشكل أو بآخر عليه، وهي^(٢):

١ - أوروبا وقضية الشرق الأوسط:

كانت قضية الشرق الأوسط في مقدّمة المسائل التي حاولت الجماعة الأوروبية أن تتخذ فيها موقفاً موحداً ضمن سعيها إلى توحيد سياساتها الخارجية، وكانت محاولة توحيد هذه السياسة قد تأخّرت حتى ديسمبر (١٩٦٩) في اجتماع السوق الأوروبية بلاهاي، حين اتفق الأعضاء على تفويض وزراء الخارجية لدراسة أفضل الطرق لتحقيق التقدم في موضوع التوحيد السياسي. وقد تمّ إعداد التقرير والموافقة عليه في اجتماع بروكسل (أكتوبر ١٩٧٠) لرؤساء الدول والحكومات، وجرت في الشهر التالي مباشرة خلال اجتماع وزراء الخارجية بميونخ مناقشة قضية الشرق الأوسط للمرة الأولى، وخلال عدّة اجتماعات توصلت دول المجموعة الأوروبية إلى ما عُرف بوثيقة شومان - موريس - وزير خارجية فرنسا التي أكدت على "إنشاء مناطق معزولة السلاح بين إسرائيل وجاراتها، انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلت سنة (١٩٦٧)، وإجراء تعديلات طفيفة في الحدود التي كانت قائمة قبل ذلك، والموافقة على التدويل الإداري لمدينة القدس، وحل مشكلة اللاجئين بالعودة المشروطة بموافقة إسرائيل أو الإقامة في دول أخرى ودفع تعويضات لهم^(٣).

وقد لعبت عوامل عدّة على إغفال هذه الوثيقة، مثل المعارضة الأمريكية للمبادرة الفرنسية حيث أعلنت الولايات المتحدة بأن الوثيقة لا تأخذ في اعتبارها مبادرة روجرز.

إن الظروف في الشرق الأوسط والركود الذي طرأ على الأزمة في المنطقة والذي تمثل في حالة اللاسلم واللاحرب عكست نفسها منذ حرب أكتوبر، وبعد أن أصبحت المجموعة تسع دول أصدرت بياناً أكدت فيه على ضرورة إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط تطبيقاً

(١) سعيد، عبد المنعم، (١٩٧٧). الحوار العربي الأوروبي - دراسة للنهج الأوروبي إزاء الحوار. الأهرام: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ص ٨٨-٨٩.

(٢) منصور، سامي، (١٩٨٤). الحوار العربي الأوروبي - بحث عن بداية جديدة. الأهرام: مركز الدراسات الاستراتيجية، ص ١٨-٣٠.

(٣) المرجع السابق، ص ١٨.

لقرار مجلس الأمن (٢٤٢) بكل بنوده، وتعلن حكومات المجموعة عن استعدادها لبذل كل ما يمكن بذله للمشاركة في ذلك^(١).

وكان الموقف الأوروبي من الناحية الواقعية بعيداً عن البيانات يتسم بالعداء إزاء منظمة التحرير ومردفاً بالإنجاز الإسرائيلي الذي يصل إلى درجة المشاركة الكاملة، فقد كانت أوروبا بالنسبة لإسرائيل هي مصدر السلاح والتمويل والتأييد السياسي والدبلوماسي.

٢ - الموقف الأمريكي من حرب أكتوبر:

إذا كانت حرب أكتوبر هي العامل المنشط لإيجاد دوافع الحوار لدى الجماعة الأوروبية، فإن معالم الدور الأمريكي خلال الحرب كان هو العامل المساعد على استعداد العرب للتوجه إلى أوروبا بالحوار.

فقد كان الدور الأمريكي في الحرب هو أول إعلان شامل للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، وتحدثت معالم الموقف الأمريكي في^(٢):

- (أ) تقديم الدعم العسكري الإسرائيلي بأكبر كميات ممكنة وبأسرع وقت ممكن.
 - (ب) السعي الأمريكي من أجل تحقيق وقف لإطلاق النار في المنطقة وعودة القوات المتحاربة إلى خطوط ما قبل ٦ أكتوبر حين كان الموقف في غير صالح إسرائيل.
 - (ج) الاستئثار بالحركة لتحقيق تسوية، وذلك من خلال فتح الطريق لاتصالات مكثفة مع الأطراف المتحاربة، وأهم ما فيها كان استبعاد الأمم المتحدة وتجنب الدور الأوروبي وحصر النشاط في المشاورات الثنائية مع أمريكا.
- وكانت دلالات الموقف الأمريكي واضحة في:

- (١) أنها لا تقبل بغير السيادة العسكرية لإسرائيل على العرب^(٣).
- (٢) أن هنالك تناقض في المصالح بين أمريكا وأوروبا الغربية في الشرق الأوسط، وخاصة في مجال الطاقة، فمصالح أوروبا الغربية ترتبط أساساً بإمدادات البترول بينما ترتبط المصالح الأمريكية في جوهرها باحتكارات البترول.

٣ - أزمة الطاقة:

والتي جاءت على أثر حرب أكتوبر (١٩٧٣)، وما نجم عنها من توقف الإمدادات النفطية لبعض الدول الغربية وتخفيضها لدول أخرى، وإمكانية استعمال النفط^(١) كورقة ضغط

(١) سعيد، عبد المنعم، (١٩٧٧). الحوار العربي الأوروبي. مرجع سابق، ص ٧٩-٨٥.
 (٢) يوسف، عماد، والصباغ، أروى، (٢٠٠٣). مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط. (ط١). عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ص ٧٥-٧٨.
 (٣) المرجع السابق، ص ٥٦.

على الغرب، حيث إن معظم الدول الأوروبية تعتمد على استيراد النفط العربي باعتبار الدول العربية المزود الرئيسي له، مما دفع أوروبا إلى إعادة التفكير في علاقاتها مع الدول العربية ومحاولة اتخاذ مواقف أكثر جدية نحو القضايا العربية. وتعتبر هذه الأزمة أحد أهم الأسباب التي دفعت أوروبا إلى إقامة علاقات مع الدول العربية على أسس متزنة؛ نظراً للخسائر المالية التي تكبدها الاقتصاد الأوروبي نتيجة تلك الأزمة، وارتفاع أسعار البترول على الرغم من أن الحظر لم يستمر سوى خمسة أشهر^(١).

٤ - العلاقات الأوروبية - الأمريكية:

كانت العلاقات الأوروبية - الأمريكية تعاني من العديد من الأمراض ولا زالت، وإن كانت لا تصل إلى حد الجفاء، ومحور الخلاف كان يدور حول أن أوروبا كانت ترى أن من حقها المشاركة في عملية صنع القرار لسياسة المعسكر الغربي الذي كانت أمريكا تسعى عملياً - إن لم يكن ذلك صراحة - على الانفراد وحدها بالقرار فيه، والاكتفاء بإخطار الدول الأوروبية والحليفة، وإذا كانت أوروبا قد قبلت ذلك بعد الحرب العالمية الثانية، وخلال مرحلة إعادة البناء فإنها لم تعد قادرة على قبوله في السبعينيات بعد أن أصبحت شريكا يتحمل نصيباً من المسؤولية^(٢)، وكان ذلك خلال مرحلة التوازن الدولي وبوجود قطبين. أمّا اليوم بعد أن أصبحت الولايات المتحدة هي القوة المسيطرة على العالم، وهي الأمر الناهي دون أي رادع فإن تضارب المصالح بدأ يظهر على السطح وبشكل كبير جداً وخصوصاً فيما يتعلق بتوزيع المكاسب وأصبحت أوروبا مرشحة لأن تصبح قطباً دولياً منافساً للولايات المتحدة، وهي تمتلك كل المؤهلات التي تساعد على أن تصبح قطباً دولياً^(٣).

٥ - الغياب السوفيتي:

فقد لعب الغياب السوفيتي عاملاً كبيراً ومحفزاً نحو أن تلعب أوروبا دوراً كبيراً في منطقة المتوسط، حيث أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى تفرّد الولايات المتحدة بالمنطقة مما دفع بأوروبا بأن تسعى لأن تلعب دوراً أكبر في المنطقة، وأن تحاول إيجاد دور أكبر لها في

(١) صارم، سمير، (٢٠٠٠). أوروبا العرب من الحوار إلى الشركة. (ط١). دمشق: دار الفكر، ص ١٣٤.
(٢) ربابعة، غازي، (١٩٨٩). الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصراع في الشرق الأوسط ١٩٧٦-١٩٨٧. عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع، ص ٨١.
(٣) الدجاني، أحمد صدقي، (١٩٨١). "الأضواء على المرحلة الراهنة في الحوار العربي الأوروبي". مجلة شؤون عربية. العدد (٤)، ص ١٨.
(٤) الكيلاني، هيثم، (١٩٩٦). "الشراكة الأوروبية المتوسطية - تحليل نتائج مؤتمر برشلونة". مجلة شؤون الأوسط. العدد (٤٩)، ص ٥٥-٥٨.

المنطقة، لذلك نجد أن أوروبا سعت لإقامة علاقات مع دول المتوسط؛ وذلك كما تتمتع به تلك الدول من مزايا عديدة.

ثانياً: أسباب الحوار وبدايته:

لم يكن ممكناً لفكرة الحوار العربي الأوروبي أن تخرج إلى الوجود وتنشق طريقها إلى الحياة قبل أن يكتمل الحمل بها، وقد احتاجت إلى فترة حمل امتدت عقدين من السنين، وأحاطت بها طوال تلك الفترة ظروف دولية محدّدة وساهمت في تكوين الفكرة عوامل معيّنة^(١).

جاءت ظاهرة الحوار العربي - الأوروبي نتيجة منطقية لتفكير نخبة من الفرنسيين وفي مقدمتهم المفكر والسياسي الفرنسي "أندريه مالرد" عام (١٩٧١)، ولم يخرج الموضوع إلى حيّز الوجود إلا في أعقاب حرب رمضان أكتوبر عام (١٩٧٣) فقد كان لهذه الحرب العديد من التأثيرات على الجانبين العربي والأوروبي^(٢)، كما كان لها العديد من الدلالات بالنسبة للجانبين. وكانت دلالاتها بالنسبة للعرب^(٣):

١- إن دول أوروبا هي مركز التمويل العاجل لدعم إسرائيل عسكرياً، ورغم أن الدعم كان أمريكياً ومن قواعد أمريكا بأوروبا، إلا أن موقف بعض دول أوروبا برفض استخدام أراضيها للجسر الجوي الأمريكي إلى إسرائيل قد أكد إمكانية توسع ذلك وهو ما لا يتحقق دون علاقات وثيقة مع أوروبا.

٢- ظهور مدى الاختلاف في طبيعة الارتباطات الإسرائيلية مع الولايات المتحدة عن الارتباطات العربية مع السوفييت وهو ما يفرض ضرورة إيجاد بدائل أو على الأقل قوى مساندة أخرى^(٤).

٣- إن الدور الأمريكي في الحرب مع الغياب السوفيتي أكد على ضرورة البحث عن طرف ثالث.

وكانت دلالات الحرب في إطار موضوع الحوار تعني لأوروبا:

١- إن منطقة الحرب وهي الشرق الأوسط تمثل نقطة جاذبية لاحتمالات المواجهة بين العملاقين، وأوروبا تدرك أنها سوف تكون أول من يعاني من مثل هذه المواجهة.

(١) الدجاني، أحمد صدقي، (١٩٧٦). الحوار العربي - الأوروبي وجهة نظر عربية ووثائق. القاهرة، ص ٣٣.

(٢) الشلبي، جمال، (٢٠٠٠). العرب وأوروبا رؤية سياسة معاصرة. (ط١). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص ٨٠.

(٣) منصور، سامي، (١٩٨٤). الحوار العربي - الأوروبي بحث عن بداية جديدة. مرجع سابق، ص ٤١-٤٣.

(٤) يوسف، عماد، والصباغ، أروى، (٢٠٠٣). مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط. مرجع سابق، ص ٥٦.

٢- إن الحرب تمثل تهديداً حقيقياً للخط الجنوبي، فالحروب الإقليمية قد تتسع وتمتد إلى أطراف عديدة، كما أنها قد تخلق منطقة عدم استقرار وهو ما يمثل عنصر خطر على الأمن الأوروبي.

٣- إن معاملة الولايات المتحدة لأوروبا من منظور التبعية خلال الحرب ساعد على تشجيع أوروبا الغربية للبحث عن دور مستقل - ولو نسبياً - يحقق لأوروبا مصالحها دون تعارض مع الولايات المتحدة^(١).

وكان فوق ذلك كله، والأهم هو تأثير حرب الطاقة، فالدول الأوروبية - وباستثناء نفط بحر الشمال الذي يغطي احتياجات إنجلترا والنرويج وفائضاً هامشياً للتصدير لبعض الدول الأوروبية - تعتمد على استيراد النفط من الدول العربية المنتجة له، كما أن الدول العربية تعتبر المزود الرئيسي للنفط للدول الأوروبية. ففي فترة السبعينيات كانت أوروبا تستورد (٣٦٪) من مصادر الطاقة من العالم العربي، وفي عام (١٩٩٣) كان إنتاج أوروبا الغربية من النفط (٧,٤) مليون برميل يومياً في حين كانت تستورد (٩,٨) مليون برميل^(٢).

فإذا أخذنا بعين الاعتبار احتياطات الدول العربية النفطية التي تشكل (٦٠٪) من الاحتياطات العالمية، إضافة إلى الأهمية المتزايدة للغاز الطبيعي العربي بالنسبة لأوروبا ندرك الأهمية التي تعلقها أوروبا والعالم العربي على هذه السلعة الاستراتيجية للطرفين. فأوروبا تسعى إلى تأمين إمدادات النفط العربي بشكل منظم ومستمر والدول العربية تعي جيداً أهمية النفط كمصدر للثروة وأساس للتنمية وللحصول على العملات الأجنبية الصعبة.

وهنا تتجلى (نظرية المصالح) في العلاقات الدولية فمصالح الدول الأوروبية تتمثل في الحصول على تأمين الإمدادات النفطية ببسر وبسعر منخفض، وأما مصالح الدول العربية فتتلخص في بيع نفطها بسعر عادل.

ومن العوامل العامة الأخرى التي دفعت نحو بدء الحوار العربي الأوروبي:

١- أهمية المنطقة العربية بصفقتها سوقاً للصادرات الأوروبية سواء الصناعية منها أو الرأسمالية أو الاستهلاكية.

٢- وجود خطط التنمية المتلاحقة التي تنفذها الأقطار النفطية.

(١) منصور، سامي، (١٩٨٤). الحوار العربي الأوروبي بحث عن بداية جديدة. مرجع سابق، ص ٤٢.

(٢) الشلبي، جمال، (٢٠٠٠). العرب وأوروبا رؤية سياسية معاصرة. مرجع سابق، ص ٨٠-٨٥.

وبناءً على هذه العوامل فقد كانت أوروبا مهتمة بمبيعاتها وتجارتها في الأسواق العربية الواسعة غير أن دوافع الحوار العربي - الأوروبي ليست اقتصادية أو أمنية بحتة، وإنما تتدخل فيها الدوافع الاقتصادية مع الدوافع السياسية والأمنية بشكل يصعب معه الفصل بينها^(١).

ويمكن القول أن غياب الدور الأوروبي خلال حرب عام (١٩٧٣) دفع بالدول الأوروبية إلى إصدار بيان بروكسل في (١٩٧٣/١١/٦) من قبل الدول التسع المكونة للمجموعة الأوروبية آنذاك والذي تؤكد فيه على "تطبيق قرار مجلس الأمن (٢٤٢) و(٢٣٨) وعلى عدم جواز احتلال الأراضي بالقوة وعلى ضرورة إجراء مفاوضات تحت إشراف الأمم المتحدة".

واستجابت الدول العربية لهذه المبادرة من خلال مؤتمر القمة الذي عقد في الجزائر (١٩٧٣/١١/٢٩)، وكان ذلك بمثابة إعلان رسمي من الطرفين بالتوجه نحو الحوار وقد بدأ الحوار على صعيد الخبراء أولاً عام (١٩٧٥) في ثلاثة اجتماعات عُقدت في القاهرة، وروما، وأبو ظبي، ثم بدأ الحوار على صعيد لجنة عامة على مستوى السفراء عام (١٩٧٦) حيث استكمل الحوار إطاره التنفيذي، وتبلور له مفهوم شامل كحوار حضاري تتكامل جوانبه السياسية والاقتصادية والثقافية، كما تحدت مجالات النشاط وآلية سير العمل فيه من خلال الهياكل التالية^(٢):

١- اللجنة العامة: هي الهيئة العليا للحوار وتجتمع على مستوى السفراء وتضم جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والمجموعة الأوروبية.

٢- سبع لجان عمل: تختص كل منها بمجال معين من مجالات التعاون (صناعة، زراعة، بنية أساسية، تجارة، مال، تكنولوجيا، علوم، ثقافة)، وتجتمع هذه اللجان على مستوى الخبراء وهي مفتوحة لممثل الدول من الجانبين، ويضاف إلى هذه اللجان السبع لجنة التنسيق.

٣- مجموعات متخصصة منبثقة عن لجان العمل: فتنكون من خبراء في جميع مجالات الحوار وميادينه، حيث تتولى هذه المجموعات إعداد الدراسات التفصيلية لمشروعات معينة أو لأوجه نشاط محددة.

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (١٩٩٩). تقويم أثر اتفاقيات الشراكة العربية - الأوروبية على الزراعة العربية. السودان، الخرطوم، ص ٤٠.

(٢) صبري، عبد الرحمن، (١٩٨٣). "الحوار العربي الأوروبي والدور الجماعي لدور أوروبا العشر". مجلة شؤون عربية. العدد (٢٧)، ص ٧٧.

ثالثاً: أهداف الحوار:

يهدف الحوار العربي - الأوروبي من وجهة النظر الأوروبية إلى ما يلي^(١):

١- الابتعاد عن سيطرة القوى الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقاً).

٢- خلق أوروبا كقوى ثابتة، وطرد القوتين العظميين من حوض البحر الأبيض المتوسط.

٣- ضمان الإمدادات النفطية وضمان الاستقرار السياسي والأمن في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة في البحر المتوسط، والحفاظ أيضاً على المصالح التجارية مع العالم العربي.

أمّا الأهداف العربية من الحوار العربي - الأوروبي فتتمثل فيما يلي:

١- تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة من خلال قيام أوروبا بدور فاعل في دفع مسار

التسوية السلمية، وهذا يعني موقفاً أكثر وضوحاً من (بيان البندقية) عام (١٩٨٠)،

وممارسة الضغوط الأوروبية في اتجاهين هما:

أ- على إسرائيل التخلي عن عرقلة السلام.

ب- على الولايات المتحدة الأمريكية اتخاذ موقفاً متوازناً من النزاع.

٢- نقل التكنولوجيا الأوروبية المتقدمة إلى الدول العربية تماشياً مع حاجات التنمية والتطور

وجلب الاستثمارات الأوروبية للمنطقة العربية على المساعدات الأوروبية^(٢).

٣- الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني^(٣). ويمكن

القول بأن القضية الفلسطينية شكلت محوراً مهماً في هذا الجانب حيث سعى العرب إلى

أن تلعب أوروبا دوراً أكبر في عملية الصراع العربي - الإسرائيلي، خصوصاً بعد

التحيز الكامل لإسرائيل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

لذلك كان هنالك خلاف في وجهات النظر بين كلا الجانبين حول مضمون الحوار، حيث

أراد العرب من الحوار خدمة قضاياهم السياسية، وفي طليعتها قضية الصراع العربي -

الإسرائيلي، بينما أراد الأوروبيون من الحوار خدمة قضاياهم الاقتصادية وفي طليعتها قضية

النفط واستمرار تدفقه.

(١) الشلبي، جمال، (٢٠٠٠). العرب وأوروبا رؤية سياسية معاصرة. مرجع سابق، ص ٨٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٨٥-٨٧.

(٣) صارم، سمير، (٢٠٠٠). أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة. مرجع سابق، ص ١٢٢-١٣٢.

مجالات الحوار:

يمكن القول أن أبعاد الحوار قد تحدّدت منذ البداية في ثلاث دوائر أو مجالات وهي^(١):

أ- الدائرة الاقتصادية: وتدور حول نوع من المقايضة بالأخذ والعطاء في الجوانب الاقتصادية.

ب- الدائرة الثقافية والحضارية: وتتركز حول نقل التقنية والبحث في الأصول التاريخية المشتركة وسياسة الحوار.

ج- الدائرة السياسية: وتدور حول المساندة الدولية في نطاق التعامل الدولي من حيث حدودها وقيودها، وفيما يتعلق بالدائرة الأخيرة كان هناك تباين في مفهوم الجانب العربي عن الجانب الأوروبي نحوها.

وقد تأثرت مسارات الحوار العربي - الأوروبي بانعكاسات الأحداث على الصعيدين الأوروبي والعربي، وكان الحوار يرتبط بمجريات الأحداث على الصعيد العربي من جهة، ومقدرة الدول الأوروبية على تحجيم الضغوط العربية من جهة أخرى، وكذلك بقدرة الولايات المتحدة الأمريكية على تحجيم الاندفاع الأوروبي الاستقلالي تجاه قضايا الصراع العربي - الإسرائيلي من جهة ثالثة؛ لذلك فإن الحوار كان يمرّ بمراحل تتراوح من الخوف إلى الجمود، ثمّ العودة كتحصيل حاصل دون فعالية إلى أن وصل الحوار إلى مرحلة فقد فيها فعاليته وفائدته من وجهة النظر الأوروبية. ويمكن تفسير التراجع الذي طرأ على مواقف الجماعة من الصراع العربي - الإسرائيلي الذي كان يمثل أحد أهمّ أوجه الخلاف في الحوار بين الطرفين إلى ثلاثة عوامل هي:

- ١- بداية تفكك الإجماع العربي.
- ٢- تحرّر الجماعة الأوروبية من الضغوط العربية وخفوت المخاطر التي ترتبت على اندلاع حرب أكتوبر (١٩٧٣).
- ٣- الضغوط الأمريكية الرافضة لانتهاج أوروبا الغربية سياسة استقلالية في المنطقة، حيث إن أمريكا كانت ترى أن التدخل المستقل من قبل الاتحاد الأوروبي نحو الصراع العربي الصهيوني يعرقل جهود واشنطن في إيجاد حلاً سلمياً للصراع، وقد زادت الضغوط الأمريكية على الحكومات الأوروبية بعد إعلان البندقيّة في حزيران/ يونيو (١٩٨٠) والذي دعا لأول مرة إلى قيام وطن للشعب الفلسطيني، وكانت حجة أمريكا تستند إلى أن طبيعة الصراع تحتاج إلى وسيط قادر على تقريب وجهات النظر بين العرب وإسرائيل،

(١) الرشدان، عبد الفتاح، (١٩٩٨). العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغيّر. (ط١). أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، ص٣٤.

وأن الجماعة الأوروبية غير قادرة على أداء ذلك الدور، وأن أمريكا هي الوحيدة القادرة على القيام بذلك الدور؛ بسبب المساعدات المالية والعسكرية التي تقدّمها للأطراف المتنازعة لتعويضها عن التنازلات السياسية^(١).

وقد توقف الحوار بعد اتفاقية كامب ديفيد، وكان السبب الأصيل وراء توقف الحوار هو موقف الجماعة الأوروبية في أعقاب اتفاقية "كامب ديفيد"^(٢) سواء فيما ينصّ على إمكانية استرداد الحوار الشامل بجانبه السياسي أو الفني، أو فيما يخصّ ما طرأ على الموقف العربي بعد تجميد عضوية النظام المصري في الجامعة العربية، وقد تفاعل هذا السبب مع سبب مباشر تمثل في اختلال "آلية السير والاتصال" بين جانبي الحوار إثر نقل مقرّ الجامعة العربية من القاهرة وما نجم عن ذلك من افتقار وثائق الحوار وفقدان تمويل نشاطاته وتوقف وحدة الحوار عن العمل^(٣).

بالإضافة إلى ذلك دور الولايات المتحدة في تحجيم الدور الأوروبي بعد اتفاقية كامب ديفيد، والتأكيد على ضرورة إعطاء هذه الاتفاقية فرصتها، والانقسامات العربية حول منهج السلام المصري الذي رفضته الدول العربية بدرجات مختلفة، ثم التغيرات التي حصلت في الإدارات الأمريكية والفرنسية والبريطانية، ومجيء زعماء جدد إلى سدة الحكم في هذه الدول^(٤). والواقع أن الجولة الثانية من الحوار العربي - الأوروبي التي بدأت مع نهاية الثمانينيات قد جاءت بدافع مصلحي لدى طرفي الحوار، وهي أهداف يمكن اعتبارها امتداداً للأهداف التي حركت العرب والأوروبيين نحو الحوار في السبعينيات^(٥).

كما شكّلت الثمانينيات مرحلة تراجع الاقتصاديات العربية، وهو ما أضعف الطرف العربي في الحوار وسمح لأوروبا بالتملص من بعض المواقف وتجاهل بعضها الآخر^(٦). ويمكن إيجاز موقف الجماعة الأوروبية خلال هذه المرحلة بأنه كان خليطاً من السياسات المحتوية على جوانب مرضية لكافة أطراف النزاع دون إرضاء أي طرف بشكل كامل، فهي تدعم علاقاتها الاقتصادية مع إسرائيل، وتسقط الجانب السياسي من الحوار العربي - الأوروبي، وتتعامل مع الدول العربية بصورة فردية أو إقليمية، بالإضافة إلى إصدار كم هائل

(١) Luard, Evan, (1986). "A European Foreign Policy". **International Affaire**. vol.62, no.1, pp.373-375.

(٢) الرشدان، عبد الفتاح، (١٩٩٨). العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغيّر. مرجع سابق، ص ٣٦.
(٣) الدجاني، أحمد صدقي، (١٩٨١). "الأضواء على المرحلة الراهنة في الحوار العربي الأوروبي". شؤون عربية. العدد (٤)، ص ٢٠.

(٤) صارم، سمير، (٢٠٠٠). أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة. مرجع سابق، ص ١٦٢.
(٥) الرشدان، عبد الفتاح، (١٩٩٨). العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغيّر. مرجع سابق، ص ٣٩.
(٦) الشلبي، جمال، (٢٠٠٠). العرب وأوروبا رؤية سياسية معاصرة. مرجع سابق، ص ٩٩.

من الإعلانات والتصريحات دون أن يصاحب ذلك أي تحرّك عملي يترجم هذه المواقف إلى تحرّك إيجابي يساهم في حل الصّراع العربي - الإسرائيلي.

وقد توقف الحوار العربي - الأوروبي رسمياً منذ ربيع عام (١٩٩٢)، حيث إن التطوّرات التي حصلت في أوائل التسعينيّات أدّت إلى إنهاء الحوار بالمفهوم العملي لكل من طرفي الحوار، حيث كان للأزمة الكويتيّة عام (١٩٩٠)، وحرب الخليج الثانية، وتغيّر الأولويّات الأوروبيّة - لا سيّما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وتفكّك الكتلة الشرقية وتوجّه العالم نحو أحاديّة القطبيّة - أثرها البالغ في وقف الحوار.

ويعود فشل الحوار العربي - الأوروبي إلى عدم القدرة على تحقيق أهدافه دون أو ضدّ رغبة الولايات المتحدة الأمريكيّة، فقد أثبتت تجربة الحوار أن الأوروبيين لم يتمكنوا من تبني قرارات خاصّة بالقضيّة الفلسطينيّة أو النفط بشكل لا ينسجم مع رغبة الأمريكيين ويتفق مع رغبة العرب، وقد كان واضحاً أن هذا الحوار قد ارتبط ببعض الصعوبات منذ انطلاقة عام (١٩٧٣) بسبب ثلاث مشكلات رئيسيّة وهي^(١):

١- أن كلا الطرفين؛ العربي والأوروبي يحملان منذ البداية تصوّرات مختلفة وبشكل أساسي حول طبيعة الحوار وأهدافه.

٢- ضعف مؤسسات الحوار وعدم وجود الإرادة السياسيّة لدى الطرفين ممّا أدّى إلى عدم القدرة على الدخول إلى نتائج مثمرة لهذا الحوار.

٣- إن كلا الطرفين لم يكونا قادرين على إقامة علاقته مع الطرف الآخر بعيداً عن التأثيرات السلبية أو التداخلات الخارجيّة.

رابعاً: الخلاصة:

لكن بالرغم من كل المعوقات والمسااعي التي حاولت إفشال الحوار، بالرغم من قناعة كلا الجانبين بفائدة الحوار وأهميّته لكليهما، إلا أن هنالك عوامل تساهم في استمرار الحوار وهي^(٢):

١- الاستقلاليّة في المواقف والقرارات.

٢- المرونة والقدرة على الحركة لترجمة الاستقلاليّة في المواقف إلى واقع عبر قرارات يتم الالتزام بها.

٣- القدرة على تحمّل المسؤوليّات والوفاء بالالتزامات التي يتم اتخاذها.

(١) الرشدان، عبد الفتاح، (١٩٩٨). العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغيّر. مرجع سابق، ص ٤٣، ٤٤.
(٢) صارم، سمير، (٢٠٠٠). أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة. (ط١). دمشق: دار الفكر، ص ١٦٣.

٤- توفر إرادة الوسائل التي تفرض نفسها.

لذلك بقيت عوامل استمرار الحوار قائمة، وكان يمكن لأوروبا كما للعرب الانطلاق منها لبناء مستقبل أفضل، وبناء هذا المستقبل يتوقف على كيفية تعامل طرفيه مع معطيات مصلحتهما المشتركة، ومع تفاعل العوامل التي أنضمت الحوار في المنطقتين العربية والأوروبية؛ أي أنه يتوقف بداية على مواقفهما منه^(١).

بالرغم من قناعة المجموعة الأوروبية والدول العربية بفائدة وأهمية الحوار لتطوير التعاون الذي يخدم بالنتيجة مصالحهم على مختلف الأصعدة والمستويات، إلا أنه يمكن إيراد الملاحظات التالية على تجربة الحوار العربي - الأوروبي:

١- أدى الحوار إلى إبقاء النفط خارج النقاش بسبب الضغط الأمريكي، وقد تجاوبت أوروبا مع هذا الضغط بهدف منع العرب من امتلاك "ورقة قوية" في المفاوضات الثنائية، وهذا الأمر أدى إلى منع عقد منفعة شاملة عربية - أوروبية كانت ستأتي بمكاسبها لكلا الطرفين.

٢- برز السعي الأوروبي من أجل إقامة توازن دقيق بين علاقاتها مع العرب وعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث لا تسمح سياسة أوروبا تجاه العرب بإلحاق الضرر بالتزاماتها كعضو في حلف الأطلسي.

٣- رفضت المجموعة الأوروبية التوقيع على اتفاق جماعي مع العالم العربي، وأصرّت على التعامل مع العالم العربي على أنه "مجموعة فرادى من الدول"، كما أصرّت في الوقت نفسه على أن يكون التعامل العربي معها على أساس أنها "مجموعة واحدة".

٤- كانت المطالب العربية غير مدعومة بحوافز أو روادع اقتصادية، مما أفسح المجال لأوروبا بالتهرب وتجاهل المطالب العربية.

٥- الخلاف بين كلا الجانبين حول مضمون الحوار، حيث أراد العرب من الحوار خدمة قضاياهم السياسية، وفي طليعتها قضية الصراع العربي - الإسرائيلي، بينما أراد الأوروبيون من الحوار خدمة قضاياهم الاقتصادية، وفي طليعتها قضية النفط واستمرار تدفقه.

٦- كان دور أوروبا بالنسبة إلى موضوع الصراع العربي - الإسرائيلي محدوداً بسبب عدم قبول أمريكا لهذا الدور، ورفض إسرائيل له، لذلك اتسمت مسيرة الدبلوماسية الأوروبية نحو الصراع بسياسة الإعلانات والتصريحات ومهمة استقصاء المعلومات والبحث عن المبادرة.

(١) صارم، سمير، (٢٠٠٠). أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة. مرجع سابق، ص ١٦٤.

المطلب الثاني: الشراكة الأوروبية - المتوسطية:

بدأ الحوار العربي - الأوروبي كما هو معروف بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر ١٩٧٣) التي نشبت بين العرب وإسرائيل وخاصة بعد استخدام العرب النفط كسلاح للضغط على الدول التي تساند إسرائيل، وقد راعى الحوار منذ بدايته البُعد الأوروبي - المتوسطي من خلال تأكيد كلا الطرفين على الروابط الحضارية المتوسطية وضرورة أن تأخذ العلاقات صيغة التعاون المتوسطي^(١).

ولكن الحوار توقف منذ ربيع عام (١٩٩٢)، حيث إن التطورات التي حصلت في أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات أدت إلى إنهاء الحوار بالمفهوم العملي لكل من طرفي الحوار حيث إن سقوط جدار برلين سنة (١٩٨٩) قد قلب الأوضاع الاستراتيجية الأوروبية رأساً على عقب، بالإضافة إلى تفكك الإمبراطورية السوفيتية والاضطرابات الجيوسياسية التي انجرت عنه قد وضعت حداً لنظام يالطا الذي ساد من (١٩٤٥) إلى (١٩٨٩) وقد كان النظام الدولي خلال هذه المرحلة ثنائي القطبية ولكنه تحول بعد ذلك إلى أحادي القطبية، وأدى ذلك إلى ظهور أخطار جديدة ذلك أن انهيار النظام الجيوسياسي السابق قد أفضى إلى إعادة النظر في الحدود التي هي في الغالب حدود اصطناعية، حيث أحدث تدهور الأيديولوجية الاشتراكية فراغاً أيديولوجياً تغلغت فيه القوميات السريعة التأثير والمتطرفة.

فظهرت للعيان التوترات الداخلية التي كبحتها الأنظمة الاستبدادية مدة طويلة من الزمن، وباختصار كان هنالك انطباع في أوروبا وغيرها أن العالم الجديد قد أصبح منذ نهاية التوازن الثنائي القطب أشدّ "خطراً" وأقلّ "قابلية للتوقع" وأكثر "لامعقولية" إلى حدّ أن بعض الذين يحنون إلى "النظام" السابق قد ذهب بهم الأمر إلى التأسف عليه.

ولكن فترة ما بعد الشيوعية قد قلبت أيضاً رأساً على عقب الأوضاع الجيوسياسية والاستراتيجية في أوروبا الغربية، وأصبح لزاماً عليها أولاً أن تهضم إعادة الوحدة الألمانية لأن ذلك من شأنه أن يعزّز القطب الألماني في أوروبا الوسطى وبلا شك داخل المجموعة الأوروبية ذاتها^(٢).

وفي سياق الوضع الدولي الراهن يصبح البحر الأبيض المتوسط سواء في الشمال أو في الجنوب مجالاً يوضح تشعب النظام العالمي الجديد ومسرحاً لتناقضاته وتوتراته واختلال توازناته والحال أن المتوسط - سواء البحر أو الأقطار المحيطة به تمثل مجموعة من التحديات

(١) الرشدان، عبد الفتاح، (١٩٩٨). العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير. مرجع سابق، ص ٤٦.
(٢) خضر، بشارة، (١٩٩٥). "الشراكة الأوروبية المتوسطية". مجلة دراسات دولية. العدد (٥٧)، ص ٢٤-٣٥.

الحاسمة بالنسبة إلى مستقبل أوروبا: التحديات الديموغرافية، والاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية - الثقافية، والسياسية - العسكرية، ذلك أن البحر الأبيض المتوسط لئن كان في الواقع يمثل همزة الوصل بين الأقطار المحيطة به ونقطة عبور ومبادلات مكثفة، إلا أنه كان وما زال يمثل أيضاً كما أكد محمد أركون: (فضاء الحواجز التي لا رجعة فيها والهويات الصلبة وضروب الرفض الوراثة والحروب الفتاكة والأهواء المدمرة).

لذلك طرحت أوروبا أجندتها الخاصة للتعامل مع الجانب العربي إذا ركزت أوروبا على مفهوم "المتوسطية"، فقد فرضت أوروبا في تعاملها مع الطرف العربي مجموعة من التقسيمات شملت الجانب المغربي والجانب المشرقي والجانب الخليجي. لقد جاء هذا المفهوم في الحقيقة من أجل إيجاد أطراف عربية في هذه الشراكة، وبذلك تنتهي رسمياً وجود طرف عربي إزاء طرف أوروبي إذا تمّ استبعاد العراق وليبيا وإضافة إسرائيل وتركيا.

ويبدو أن الاتحاد الأوروبي كان يهدف من وراء الحديث عن الشراكة المتوسطة إلى استعادة موقفه الذي كان يحتله في العلاقات الدولية، وعلى وجه الخصوص في المنطقة المطلة على البحر المتوسط حيث وجد الاتحاد الأوروبي في سقوط حاجز برلين عام (١٩٨٩) أملاً في التخلص من عقبات أخرى في علاقته مع الجنوب المتوسطي، وصياغة مبادئ جديدة، ووضع برامج ممكنة التنفيذ.

انطلاقاً من هذه المعطيات الجديدة، وتماسكاً مع ما جاء في اجتماع المجلس الأوروبي في لشبونة في حزيران/ يونيو عام (١٩٩٢) الذي أكد أن الشواطئ الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط ومثلها الشرق الأوسط هي مناطق جغرافية للاتحاد فيها مصالح قوية من الأمن والاستقرار الاجتماعي ووضعت توجهات رئيسية تساعد في تعزيز السلام في الإقليم^(١).

وبدأت معالم وملاحم الشراكة المتوسطة تأخذ شكلاً أكثر وضوحاً وبروزاً، خاصة خلال القمة الأوروبية التي انعقدت في برشلونة في حزيران/ يونيو عام (١٩٩٤) والذي تمّ خلاله طرح تصوّر شامل للتعاون العربي - المتوسطي، ورسم معالم استراتيجية جديدة، وهذا ما تمّ إقراره بالفعل في قمة "أخن" في ألمانيا التي عقدت في كانون الأول/ ديسمبر عام (١٩٩٤)، حيث اعتبرت أوروبا خلاله منطقة الشرق الأوسط منطقة استراتيجية.

(١) الشلبي، جمال، (٢٠٠٠). العرب وأوروبا رؤية سياسية معاصرة. مرجع سابق، ص ١٠٠.

أولاً: دوافع الشراكة الأوروبية - المتوسطية:

(١) الدوافع الأوروبية:

إن السؤال الذي يطرح نفسه: ما هي الدوافع الحقيقية لأوروبا من فكرة الشراكة مع الدول الشرق أوسطية؟

يعود طرح مشروع "الشراكة المتوسطية إلى العديد من العوامل والأسباب لا سيّما التي تتعلق بالجانب الأوروبي وهذه الدوافع ذات أبعاد سياسية، وأمنية، واقتصادية، ويمكن إجمال هذه الدوافع بما يلي:

١- التحولات التي شهدتها أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي وما نتج عنه من أولويات جديدة لأوروبا تمثلت في إعادة دمج أقطار أوروبا الشرقية في الفضاء الأوروبي، وكذلك انهيار جدار برلين عام (١٩٨٩) وما أدى إليه من توحيد الألمانيتين^(١).

٢- حرب الخليج عام (١٩٩١) وانعكاساتها على العلاقات الأوروبية - العربية.

٣- الأزمة الجزائرية وما تتطوي عليه من أخطار كاملة بالنسبة إلى الدول المغربية المجاورة لأوروبا.

٤- انتشار الحركات الإسلامية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية في دول جنوب البحر المتوسط، واحتمال امتداد خلاياها إلى أوروبا، وما يمكن أن يؤدي ذلك من استدعاء الموروث التاريخي للحروب الصليبية، واحتمال انتهاج سياسات معادية لأوروبا والثقافة الغربية^(٢).

٥- التدفق المتتالي لموجات الهجرة من دول جنوب المتوسط إلى شمال المتوسط واحتمالات تفاقمها حتى أصبحت من أهم الموضوعات التي تثير العديد من ردود الفعل من قبل الدول الأوروبية وتثير قلقاً أمنياً لديها^(٣).

٦- ظاهرة الإرهاب التي أصبحت تثير قلقاً شديداً في بعض الدول الأوروبية خاصة في فرنسا، وهي الظاهرة التي يطلق عليها الغرب "الأصولية الإسلامية"، وبالتالي فقد فرض البُعد الأمني المتمثل في قضايا الهجرة والإرهاب نفسه بشدة على توجه أوروبا نحو دول البحر المتوسط وخاصة العربية منها.

(١) صارم، سمير، (٢٠٠٠). أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة. مرجع سابق، ص ٢٠٢.

(٢) الكيلاني، هيثم، (١٩٩٦). "الشراكة الأوروبية المتوسطية: تحليل النتائج مؤتمر برشلونة". شؤون الأوسط. العدد (٤٩)، ص ٧١، ٧٢.

(٣) مركز جامعة الدول العربية، (١٩٩٦). "المتوسط فيما بعد برشلونة". دراسات دولية. العدد (٦٠)، ص ٢٣.

٧- الاهتمام الاقتصادي والسياسي والثقافي لأوروبا بإقامة منطقة ممتدة الأطراف في حوض المتوسط، وذلك لما يلي^(١):

أ- ثراء منطقة الحوض المتوسط - خاصة المنطقة العربية - بالثروات والموارد الطبيعية التي تحتاجها أوروبا، وتمتع هذه المنطقة بوقع جغرافي استثنائي بصفتها منطقة التقاء ثلاث قارات (أوروبا، أفريقيا، آسيا)، وما تتمتع به من رؤوس أموال ما زالت غير مستقرة، كما تمثل مستوى لكوادر مكونة تكويناً جيداً ولأيدٍ عاملة رخيصة.

ب- إن حوض البحر المتوسط يمثل سوقاً كامنة كبيرة وضرورية للتجارة الأوروبية والنمو الصناعي والإنتاجي الأوروبي المتواصل.

ج- ميزة التقارب الثقافي بين دول حوض البحر المتوسط شماله وجنوبه.

٨- رغبة أوروبا بأن تطرح نفسها كقوة عظمى إزاء الولايات المتحدة الأمريكية وأمام الوطن العربي على أسس من التكافؤ وتبادل المصالح السياسية والاستراتيجية والاقتصادية دون مؤثرات أيديولوجية وتيارات فكرية في إطار الجدلية العامة للعلاقات الدولية ووفقاً لميزات القوة الجديدة^(٢).

(٢) الدوافع العربية للشراكة:

إن وجهة النظر العربية تؤكد الحاجة لتوسيع مشاريع وإطار الشراكة الاقتصادية إلى أوسع من إقامة منطقة حرة للتبادل التجاري بل تتعداها إلى معالجة الأمور الساخنة التي تعانها الاقتصاديات العربية، وتتضمن^(٣):

- ١- المساهمة الأوروبية في تخفيض الديون العربية.
- ٢- تقديم المساعدة للحصول على التقنيات الملائمة وتطوير سبل البحث والتنمية.
- ٣- تقديم المساعدة لتطوير نظام ثقافي متطور يتلائم مع الاحتياجات الفعلية وتنمية الموارد البشرية.
- ٤- زيادة الموارد المالية والاستثمارات في الدول العربية.
- ٥- تعاون حقيقي في مجال الحفاظ على الطاقة وحماية البيئة وحل معضلات ندرة المياه.

(١) حلقة التفكير، (١٩٩٦). "المتوسط ما بعد برشلونة". شؤون الأوسط. العدد (٥٦)، ص ٨٣-٩٧.

(٢) الإمام، محمد محمود، (١٩٩٩). الشراكة الاقتصادية العربية - الأوروبية. ندوة الشراكة الاقتصادية العربية - الأوروبية "تجارب وتوقعات". تحرير: مهدي الحافظ. (ط١). باريس: دار الكنوز الوطنية، ص ١٠٢.

(٣) الحافظ، مهدي، (١٩٩٩). كلمة الافتتاح. ندوة الشراكة الاقتصادية العربية - الأوروبية "تجارب وتوقعات". مرجع سابق، ص ١٦.

٦- إعطاء أهمية خاصة لموضوع الهجرة العربية إلى الدول الأوروبية خاصة، ما يتعلق بظروف معيشتهم، وأوضاعهم القانونية فيها.

٧- الرغبة العربية في فتح الأسواق الأوروبية أمام الصادرات الصناعية وتخفيض القيود على الصادرات الزراعية^(١).

المطلب الثالث: الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية والمالية العربية-الأوروبية:

لقد عقدت المجموعة الأوروبية عدداً من الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية مع الدول العربية، حيث نلاحظ أنها أخذت سمة الإقليمية - أي أنها عقدت اتفاقيات مع دول عربية ضمن مناطق جغرافية متجاورة فقسمتها على النحو الذي سوف نتطرق له فيما يلي^(٢):

أولاً: اتفاقيات دول المغرب ودول البحر المتوسط:

فقد عقدت اتفاقيات تعاون اقتصادي وتجاري بين كل من تونس والجزائر والمغرب ومصر والأردن ولبنان وسوريا في العام (١٩٧٧) مع دول السوق الأوروبية، وقد نصت تلك الاتفاقيات على حرية دخول كافة المنتجات الصناعية لتلك الدول للسوق الأوروبية. إضافة للامتيازات الجمركية تجاه المنتجات الزراعية^(٣).

لكن هذا لم يمنع وجود عوائق وعقبات إزاء التدابير التجارية التفصيلية؛ نظراً لوجود مصالح متضاربة مع دول السوق، الأمر الذي أدى للحد من الامتيازات التجارية الممنوحة للدول العربية في صناعة المنتجات والجلود والمنتجات الزراعية^(٤). وفي عام (١٩٨٧) تم إبرام اتفاقية إضافية سمحت لدول المجموعة الأوروبية بمقتضاها للدول العربية ذات العلاقة بالمحافظة على المعدلات التقليدية لصادراتها، وإلغاء الرسوم الجمركية على عدد من المنتجات الزراعية بالتدريج، وصولاً إلى إلغائها بالكامل لاحقاً، وذلك للحد من آثار انضمام كل من إسبانيا والبرتغال على حجم الصادرات الزراعية العربية إلى دول السوق الأوروبية المشتركة، ومن هنا

(١) صارم، سمير، (٢٠٠٠). العرب وأوروبا من الحوار إلى الشراكة. مرجع سابق، ص ٢٠٤.

(٢) صارم، سمير، (١٩٩٩). اليورو. (ط١). دمشق: دار الفكر، ص ١٩٧-٢٠٨.

• الأيكو (ECU) كانت متداولة ضمن السوق الأوروبية المشتركة إلى حتى أوائل التسعينيات في القرن الماضي وهي تساوي (٠,٧٥٣) دولار، ثم أصبحت (١,٢) دولار حتى عام ١٩٩٦.

(٣) ولعلو، فتح الله، (١٩٨٢). الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية. (ط١). لبنان: دار الحداثة للطباعة والنشر، ص ١٠٤-١٠٨.

(٤) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (١٩٩٩). تقويم أثر اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية على الزراعة العربية. مرجع سابق، ص ٤٢.

نجد في الجدول رقم (١)، مجموع أربع مساعدات للسوق الأوروبية المشتركة تجاه البلدان العربية المتوسطة وفق بروتوكولات (١٩٧٨-١٩٩٦) (بالمليون أكو).

الجدول رقم (١)

مجموع المساعدات الأوروبية للبلدان العربية وفق بروتوكولات (١٩٧٨-١٩٩٦)

المجموع	ميزانية السوق	قروض البنك الأوروبي للاستثمار	سنوات البروتوكولات	
٦٣٩	٣٠٧	٣٣٢	البروتوكول الأول ١٩٨١-١٩٧٨	
٩٧٥	٤١٥	٥٦٠	البروتوكول الثاني ١٩٨٦-١٩٨٢	
١٥٥٥	٦١٥	٩٤٠	البروتوكول الثالث ١٩٩١-١٩٨٧	
٢٦٢٨	٧٢٠	١٩٠٨	البروتوكول الرابع ١٩٩٦-١٩٩١	
٥٠٧٧	٢٠٥٧	٣٨٤٠	المجموع العام ^(*)	

ثانياً: اتفاقيات لومي^(١):

وقعتها موريتانيا وجيبوتي والسودان والصومال وجزر القمر، وهي اتفاقيات تغطي (٦٦) دولة نامية في منطقة الكاريبي وأفريقيا، وقد منحت هذه الاتفاقية الدول العربية أعلاه بعض الموارد المالية وترويج التجارة وتقديم القروض من قبل الأطراف الأوروبية المعنية وصندوق التنمية الأوروبي، وقد قدمت ما يقارب (١٠٣) مليون دولار ضمن اتفاقيات لومي للأقطار العربية الموقعة.

ثالثاً: اتفاقية دول مجلس التعاون الخليجي مع الجماعة الأوروبية:

عُقدت عام (١٩٨٨) من أجل توسيع وتعزيز العلاقات الاقتصادية في مجالات الطاقة والصناعة والخدمات والزراعة، ثم ضمت المرحلة الثانية إزالة القيود الجمركية على حركة التجارة وتوفير الضمانات المقبولة للحفاظ على مصالح الدول المعنية بهذه الاتفاقية. وما يعيق هذه الاتفاقية هو الصناعة البتروكيمياوية في دول مجلس التعاون الخليجي التي واجهت بعض

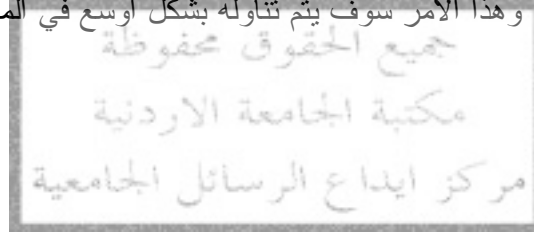
(*) الشرقاوي، يوسف، (١٩٩٦). "الأمن والتعاون المتوسطي". كراسات استراتيجية. العدد (٤٦)، ص ١٠-٢٠.

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (١٩٩٩). تقويم أثر اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية على الزراعة العربية. مرجع سابق، ص ٤٢.

القيود المفروضة من دول الاتحاد الأوروبي. وتصل واردات دول الخليج العربي من السوق الأوروبية إلى (٤٠٪)، بينما تصل صادراتها إلى (٢٠٪)^(١).

رابعاً: اتفاقيات الشراكة الأوروبية - المتوسطية:

لقد تبنت دول المجموعة الأوروبية ومنذ مطلع عقد السبعينيات من القرن الماضي سياسة اتجاه دول حوض المتوسط تقوم على الحاجة لفتح أسواق جديدة، والسعي للتغلب على مشكلة السكان في احتواء الهجرة من دول حوض المتوسط عن طريق سرعة الانطلاق الاقتصادي^(٢). لذلك بدأت العمل في اتجاهات ساندت الإصلاح الاقتصادي وتشجيع الانفتاح على العالم الخارجي والإصلاح الهيكلي الذي يجري في بعض دول حوض المتوسط، وعلى هذا الأساس أعدّ الاتحاد الأوروبي مشروعات لاتفاقيات المشاركة مع كل دولة من دول حوض المتوسط، فكانت تونس الدولة الأولى التي وقعت على الاتفاقية عام (١٩٩٥)، ثم المغرب عام (١٩٩٦) والأردن عام (١٩٩٩). وهذا الأمر سوف يتم تناوله بشكل أوسع في المباحث اللاحقة.



(١) صارم، سمير، (١٩٩٩). اليورو. مرجع سابق، ص ٢٠٥-٢٠٨.
(٢) الرشدان، عبد الفتاح، (١٩٩٨). العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير. مرجع سابق، ص ٤٦-٥٠.

المبحث الثاني: التبادل التجاري العربي - الأوروبي في مطلع التسعينيات من القرن الماضي

إن عدم التكافؤ والتوازن هو سمة العلاقات التجارية العربية - الأوروبية، ذلك أن الدول العربية تعتمد بشكل كبير على الاتحاد الأوروبي في مبادلاته التجارية، حيث نجد استئثار الاتحاد خلال الأعوام (١٩٩١-١٩٩٥) بنسبة (٣٢٪) في المتوسط من إجمالي صادراتها ونسبة (٤١٪) من إجمالي وارداتها. ومن هنا نجد أن الاتحاد الأوروبي يحتل المركز الأول بالنسبة للدول العربية في تعاملاته التجارية، ومن ثمّ اليابان والولايات المتحدة، وفي المقابل لم تزد حصة الدول العربية من إجمالي الصادرات والواردات الأوروبية عام (١٩٩٥) عن نسبة (٣٪)، وقد انقلبت التجارة الأوروبية من فائض لصالح الدول العربية قاربت قيمته (١٤١) مليار دولار عام (١٩٨٠)، إلى عجز تزايد من حوالي (٥) مليار دولار عام (١٩٨٣) إلى أكثر من (١٨) مليار دولار عام (١٩٩٧)^(١).

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
الجدول رقم (٢)
التجارة العربية - الأوروبية
مركز أبحاث الرسائل الجامعية

مليار دولار				١٩٩٧-١٩٩٤			
الصادرات							
% من الإجمالي				القيمة			
١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٩٥	١٩٩٤
٢٦,٠	٢٥,٥	٢٥,٦	٢٦,٢	٤٦,٠	٤١,٩	٣٧,٧	٣٤,٥
الواردات							
٤٥,٦	٤٤,٩	٤٢,٥	٣٧,٣	٦٦,٩	٦٣,٢	٥٧,٢	٤٥,٧

ومن هنا نجد أن السوق العربية تزداد انفتاح أمام المنتجات الأوروبية في تلك الفترة في الوقت الذي تتناقص فيه أهمية الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي، وعليه تسعى الدول العربية ضمن الشراكة الأوروبية - المتوسطية من خلال مناطق التجارة الحرة إلى زيادة الصادرات العربية إلى أسواق دول الاتحاد الأوروبي، غير أن ضعف مرونة هياكل الإنتاج العربية قد تؤثر في قدرة الدول العربية على الاستفادة من إقامة هذه المنطقة التجارية الحرة مع الاتحاد الأوروبي، إضافة لأسباب أخرى وراء عجز الميزان التجاري مع أوروبا وهو اتخاذ الاتحاد سياسة تعتمد على تقليل استهلاك النفط، واتخاذ إجراءات لتتويع مصادر الطاقة والتقليل

(١) التقرير نصف السنوي، (١٩٩٠). المجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

من الاعتماد على النفط العربي والتراجع المطرد في أسعاره، وانخفاض قيمة الدولار أمام جميع العملات الرئيسية^(١).

كما أن صادرات الدول العربية تتركز بشكل رئيسي بالنفط والغاز الطبيعي بنسبة (٥٨٪) من الصادرات العربية لدول الاتحاد الأوروبي. كما أن الدول العربية تستورد من دول الاتحاد الأوروبي الآلات ومعدات النقل والأغذية والمشروبات والألبسة.

المطلب الأول: صيغ التعاون الأوروبي - المتوسطي:

لقد كان الاهتمام الأوروبي في منطقة حوض البحر المتوسط اهتماماً قديماً انطلاقاً من مسوغات حضارية بأن حوض المتوسط كان مهداً لحضارات كبرى مختلفة، وكان غرض رواد الفكر الأوروبي الحديث السعي لرفع شأن الحضارة اليونانية والرومانية، حيث ظهرت أطروحة المتوسط كفضاء جغرافي وتاريخي واقتصادي.

دعت نخبة من المثقفين إلى الانتماء المتوسطي، ورأت هذه النخبة أن ثمة جذور تاريخية مشتركة لحضارة متوسطية التوجه ظهرت واضحة في الفكر السياسي المصري مع بداية القرن العشرين، وهذا ما نلاحظه في إنتاج طه حسين وحسين مؤنس وسليمان حزين وحامد ربيع^(٢).

إذا برزت هناك ثلاث صيغ مقترحة للتعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول شرق

المتوسط وهي:

أولاً: صيغة (٥+٥):

يمكن القول بأن هذه الفكرة تعود إلى عام (١٩٨٣) عندما أعلن الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران في المغرب، وبالتحديد في مراكش عن فكرة عقد مؤتمر حول التعاون في منطقة غرب حوض البحر المتوسط يضم كلا من: أسبانيا، إيطاليا، فرنسا، البرتغال، الجزائر، تونس، المغرب، ويخصّص لدراسة القضايا الاقتصادية، وقد ساد الصمت مبادرة الرئيس الفرنسي ميتران حتى عام (١٩٨٨)، حيث عقد أول اجتماع وزاري في روما، ولا شك أن قيام اتحاد المغرب العربي فيما بعد عام (١٩٨٩) أعطى انطباعاً عن حدود وشكل التعاون في صيغة (٥+٥) التي تضم كلا من (فرنسا، إيطاليا، أسبانيا، البرتغال، مالطا) + (المغرب، تونس، الجزائر، ليبيا، موريتانيا). وقد حدّد اجتماع روما في ١٠ تشرين أول (١٩٩٠)، والبيان الذي صدر في نهاية الاجتماع كافة مجالات التعاون: السياسي، وأمن البحر المتوسط، الاقتصادي،

(١) صارم، سمير، (٢٠٠٠). أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة. مرجع سابق، ص ١٨٧-١٩٢.

(٢) الرشيدان، عبد الفتاح، (١٩٩٨). العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغيّر. مرجع سابق، ص ٤٨-٥٢.

الطاقة، نقل التكنولوجيا، المديونية، التنمية وقضايا البيئة، ومشاكل التلوث (الاجتماعي)، ومسائل الهجرة والتدريب.

إلا أنه هنالك مجموعة من الأسباب حالت دون استمرار صيغة (٥+٥) وهي^(١):

(٣) أزمة لوكيربي: بين ليبيا وكل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا على أثر انفجار طائرة أمريكية فوق مدينة لوكيربي باسكتلندا، ومطالبة أمريكا وفرنسا ليبيا بتسليم المتهمين الليبيين إلى السلطات الأمريكية أو البريطانية لإجراء التحقيق معهما وتوالت الأحداث برفض ليبيا.

(٤) أحداث العنف: التي شهدتها الجزائر منذ إلغاء الانتخابات هناك والتي كانت جبهة الإنقاذ الإسلامية مرشحة للفوز فيها بأغلبية مقاعد البرلمان الجزائري، إلا أن البعض يرى أن أزمة لوكيربي والأوضاع في الجزائر هي نتائج وليست أسباباً، وإن بدأت كذلك فالسبب الحقيقي لتوقف الحوار هو غياب آلية للعمل المؤسسي والديمقراطي في جنوب البحر المتوسط قادرة على التعامل مع مشاكله الخاصة قبل أن تكون قادرة على التعامل وحل مشكلات الآخرين^(٢).

ثانياً: صيغة مؤتمر الأمن والتعاون:

تعود فكرة عقد مؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط إلى عام (١٩٧٢) في مؤتمر هلسنكي عندما طرح الفكرة رئيس وزراء إيطاليا، وتم إعادة طرح الفكرة مرة أخرى في اجتماع بالمادي مايوركا في ٢٤ أيلول (١٩٩٠)، عندما اقترح وزير خارجية إيطاليا ووزير خارجية إسبانيا عقد مؤتمر للأمن والتعاون في المتوسط، وتعتبر أزمة الخليج الثانية عام (١٩٩٠) من وجهة نظر بعض الباحثين هي السبب الحقيقي والمباشر لتأخذ مبادرة الأمن والتعاون في المتوسط شكلها الفعلي والعملي، حيث إن أمن أوروبا مرتبط في أمن المتوسط، وكانت المبادرة تتضمن ثلاث سلات لتطوير التعاون في منطقة حوض البحر المتوسط، وهذه السلات هي^(٣):

أ- السلة الأمنية (Security Basket):

وتهدف إلى بناء الثقة فيما بين الجانبين، وخصوصاً في الجانب العسكري وتبادل المعلومات والشفافية ومحاولة التوفيق بين رغبات الأطراف.

(١) مخيم، أسامة، (١٩٨٩). التعاون المتوسطي، المبادرات... القضايا... المستقبل. (ط١). مركز المحروسة للبحوث التدريب والنشر، ص ص ١١٠-١٠٠.

(٢) الشرقاوي، يوسف، (١٩٩٦). "الأمن والتعاون في المتوسط". كراسات استراتيجية. مرجع سابق، ص ص ١٥-١٦.

(٣) مخيم، أسامة، (١٩٨٩). التعاون المتوسطي، المبادرات... القضايا... المستقبل. مرجع سابق، ص ص ٩٣-١٠٠.

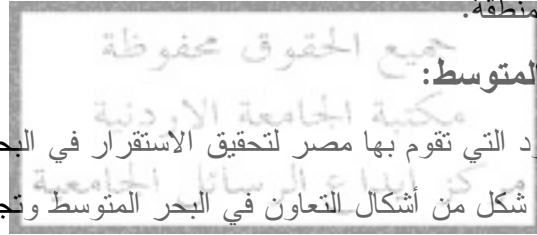
ب- السلة الاقتصادية (Economic Basket):

وتهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والتعاون الاقتصادي وإدارة تدفق الهجرة من الجنوب إلى الشمال في المنطقة.

ج- السلة الإنسانية (Human Dimension Basket):

وقد خصّصت هذه السلة للحوار بين الثقافات والتوثيق والتقريب بين القيم والرؤى والتوجهات في المنطقة.

لكن المبادرة الإيطالية - الإسبانية تمّ غض النظر عنها نهائياً بسبب الرفض الأمريكي التام لها، حيث تعتبر منطقة حوض البحر المتوسط منطقة نفوذ أمريكية، كما أنها جاءت في وقت كانت تمرّ المنطقة فيه بالمتغيرات والترقب الحذر، حيث كانت أمريكا تسعى إلى خلق ترتيبات معينة (مؤتمر مدريد ١٩٩١) من أجل إعادة بناء المنطقة لتحقيق مصالحها بشكل أكبر وفرض هيمنتها على المنطقة.



ثالثاً: منتدى البحر المتوسط:

في إطار الجهود التي تقوم بها مصر لتحقيق الاستقرار في البحر المتوسط، كانت مصر سبّاقة للدعوة إلى إيجاد شكل من أشكال التعاون في البحر المتوسط وتجلّى ذلك في المبادرة التي أعلنها الرئيس المصري حسني مبارك في نوفمبر (١٩٩١) أمام البرلمان الأوروبي التي أصبحت تعرف باسم مبادرة "منتدى البحر المتوسط"^(١).

ولعل أحد عوامل نجاح المبادرة المصرية لتحقيق التعاون بين دول البحر المتوسط أنها طرحت في إطار واقعي، كما أنها جاءت في توقيت مناسب تماماً فيما يتعلق بالمستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية. ومن هنا جاء اتفاق وزراء خارجية الدول العشر التي أسست المنتدى خلال اجتماع الإسكندرية (مصر - الجزائر - المغرب - تونس - مالطا - تركيا - اليونان - إسبانيا - فرنسا - إيطاليا - البرتغال) في ٤ تمّوز (١٩٩٤) وعلى أن هذه المبادرة تشتمل على مجمل الأهداف والمطامح التي تسعى إليها دول المنطقة.

وتوالى اجتماعات المنتدى، وقد انعقد الاجتماع الوزاري الأخير في مدينة "رفيللو" بإيطاليا في أيار (١٩٩٦). وتعتبر تلك المبادرة هي المبادرة العربية الوحيدة المقدّمة للتعاون المتوسطي، كما أنها تعتبر المبادرة الوحيدة من دول جنوب وشرق المتوسط أيضاً، غير أن هذه المبادرة بعد مؤتمر برشلونة تعتبر في حكم المنتهية.

(١) مخيمر، أسامة، (١٩٨٩). التعاون المتوسطي: المبادرات.. القضايا.. المستقبل. مرجع سابق، ص ٩٥-١٠٠.

المطلب الثاني: الشراكة الأوروبية - المتوسطية:

في إطار اهتمام الدوائر المختلفة في الاتحاد الأوروبي في تنشيط العلاقات الأوروبية - المتوسطية على المستوى الجماعي، فقد اقترحت اللجنة الأوروبية إقامة مشاركة أوروبية متوسطة، "لتحقيق السلام والأمن والرفاهية الاجتماعية في المتوسط. وهذا ما سنتحدث عنه لاحقاً"^(١).

ولدراسة أثر التوجهات الأوروبية نحو المنطقة المتوسطية لا بد لنا هنا من عرض البيانات التالية لمسح التدفق التجاري الإقليمي. فالتبادل التجاري الأوروبي مع دول المنطقة في وضع مميز، فقد استوردت دول المنطقة عام (١٩٩٣) كميات هائلة من بضائع أوروبا الأردن (٣١,٣٪)، مصر (٤٠,٦٪)، سوريا (٣٦,٨٪)، ليبيا (٤٦,٩٪) من إجمال وارداتها، في حين كانت وارداتها من دول المنطقة ضئيلة جداً. فالأردن بلغت تبادلاته مع دول المنطقة (٣,٥٪)، مصر (٠,٥٪)، وسوريا (٣,٤٪)، ولبنان (٦,٤٪)، في حين كانت (٣٩,٧٪) من صادرات مصر تذهب لأوروبا، وتذهب (٦٠٪) من صادرات سوريا إلى أوروبا، وتصدر ليبيا (١٨٪) إلى أوروبا.

ويرى الأوروبيون أن نجاح التحول الاقتصادي في المنطقة يتوقف على جذب المال الإقليمي، فإجمالي مدخرات مصر والأردن وسوريا وإسرائيل خارج المنطقة عام (١٩٩١) قدرّت بـ (١٣٤,٦) مليار دولار. وتشير أرقام البنك الدولي إلى أن النمو الاقتصادي في المنطقة يجب أن يصل (٦٪) حتى لا يستهلكه النمو السكاني، وهو الآن (٣٪) فقط^(٢).

بالإجمال نقول إن هناك رؤى تتنافس حول إعادة تشكيل المنطقة العربية وهي: الرؤية العربية والشرق أوسطية والمتوسطية والإسلامية، وهذه الرؤى تتفاوت في فرص نجاحها. وإذا كان المشروع الشرق أوسطي يقوم على دمج إسرائيل في المنطقة إلا أن المشروع المتوسطي يستثنى، وبالتالي يتلافى الحساسيات العربية تجاه مشروع بيريز. لكن السؤال الذي يطرح في ضوء ما تقدّم: ما مدى صحة هذا الكلام؟، وهل أن المشروع المتوسطي يستثنى إسرائيل؟ أم أنه يحاول إدخال إسرائيل إلى المنطقة بطريقة أكثر مرونة، وعلى أساس أنه مشروع متكامل يضم كل دول المنطقة؟.

(١) الشرقاوي، يوسف، (١٩٩٦). الأمن والتعاون في المتوسط. مجلة دراسات استراتيجية. مرجع سابق، صص ١٥-١٦.

(٢) فاينفلر، فيرنر، (١٩٩٩). التحولات في الشرق الأوسط. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات، صص ٢٥-٢٩.

أولاً: عملية برشلونة والشراكة:

تأسست الشراكة الأوروبية المتوسطية بعد اللقاء الذي ضمّ في برشلونة بين ٢٧-٢٨ تشرين الثاني (١٩٩٥) وزراء خارجية (٢٧) دولة؛ وهم دول الاتحاد الأوروبي الـ(١٥)، والشركاء المتوسطيون الـ(١٢)، وهم: الجزائر، وقبرص، ومصر، وإسرائيل، والأردن، وسوريا، ولبنان، ومالطا، والمغرب، وتونس، وتركيا، وفلسطين، وطرح إعلان برشلونة ثلاثة مستويات للشراكة أو السلات الثلاث وهي: السلة السياسية والأمنية، والسلة الاقتصادية والمالية، والسلة الاجتماعية الإنسانية^(١).

أ- الشراكة السياسية والأمنية:

وتهدف إلى العمل على تحقيق السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر المتوسط عبر حوار سياسي منظم ومتين بين المشاركين، يستند إلى عدد من المبادئ أهمها^(٢):

- (١) العمل وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- (٢) تطوير حكم القانون والديمقراطية في أنظمتهم السياسية، مع الاعتراف ضمن هذا الإطار بحق كل منهم في اختيار نظامه السياسي والاجتماعي - الثقافي والاقتصادي والقضائي وتطويره بحرية^(٣).
- (٣) احترام المساواة المطلقة فيما بينهم، وكذلك كل الحقوق اللازمة لسيادتهم والوفاء بما تعهدوا به من الالتزامات وفق القانون الدولي.
- (٤) احترام حقوق الشعوب المتساوية "وحقها" في تقرير مصيرها^(٤).
- (٥) تسوية خلافات الشركاء بالوسائل السلمية والامتناع عن التهديد باستعمال القوة بما في ذلك الاستحواذ على الأراضي بالقوة.
- (٦) تعزيز التعاون في مجال الوقاية من الإرهاب ومكافحته والمكافحة المشتركة لتوسع الإجرام المنظم وتنوّعه ومحاربة آفة المخدرات بجميع جوانبها.
- (٧) تعزيز الأمن الإقليمي عبر العمل بين الأطراف لمنع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، ومن خلال الانضمام إلى مجموعة الأنظمة الدولية والإقليمية الخاصة بعدم

(١) عتريسي، طلال، (١٩٩٩). "برشلونة وعقبات الشراكة". مجلة شؤون الأوسط. العدد (٨٢)، ص ٢٥.
 (٢) الأطرش، محمد، (١٩٩٦). "المشروع الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي". مجلة المستقبل العربي. العدد (٢٠٠)، ص ص ١٥-٢٩.
 (٣) مطر، عبد الرحمن، (١٩٩٧). "أسئلة برشلونة: قراءة أولى في مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأوروبي المتوسطي". مجلة المستقبل العربي. العدد (٢١٥)، ص ص ٧٠-٧١.
 (٤) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (١٩٩٩). دراسة أثر اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية على الزراعة العربية. مرجع سابق، ص ص ٨٨-٩٠.

انتشار الأسلحة، ومنع تراكم الأسلحة التقليدية. وسيتابع الشركاء العمل المشترك للتحقق الفعلي من جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

وتعتبر الشراكة السياسية والأمنية من أهم الشركات إذ إنه لا يمكن تطوير شراكة اقتصادية وتكنولوجية في فراغ سياسي وأمني؛ أي بتجاهل هموم الشريكين السياسية والأمنية والقضايا التي تشغلهم أو تثقل عليهم، لذلك نجد هناك اهتمام عربي كبير في القضايا السياسية والأمنية. ومن أكثر القضايا تعقيداً واستقصاء على الحل هي قضية استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية في فلسطين وسوريا ولبنان، بالرغم من قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن القويّة والتي لا تحتمل التأويل أو المناورة^(١).

ومع الاعتراف بأن الدول الأوروبية لا تتمتع بالقوة والنفوذ والقدرة في التأثير على إسرائيل، كما تتمتع الولايات المتحدة، إلا أن في يد أوروبا ورقة ضغط اقتصادية قوية يمكن أن تستخدمها بفاعلية لحمل إسرائيل على الالتزام بقرارات الشرعية الدولية واحترام الأسرة الدولية، وهذه الورقة تتمثل في التجارة بين إسرائيل وأوروبا، ذلك أن حجم التجارة وأهميتها تردعان إسرائيل من الاستمرار بتجاهل قرارات الأمم المتحدة؛ لما يشكّله ذلك من مجازفة حادة بتعريض إسرائيل لخسارة مكاسبها من الاتجار مع أوروبا أو على الأقل الحد من هذه المكاسب. كذلك الدول العربية تتحمل بعض اللوم مما يوجّه إلى أوروبا؛ ذلك أن لهذه البلدان كذلك مصالح تجارية ذات حجم كبير مع أوروبا يمكن استخدامها للضغط على أوروبا من أجل اتخاذ موقف من القضايا العربية المشتركة.

بالإضافة إلى أن الحكومات العربية والأوروبية تتحمل اللوم في إبقاء الفعل السياسي بيد الولايات المتحدة الأمريكية، والتنازل عن الدور الذي يمكن أن تقوم به إلى مدى ملموس. وهكذا تنجح إسرائيل في التملص من موجبات القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وبموازاة الهموم السياسية للعرب هناك قدرة إسرائيل العسكرية المتقدمة والمتزايدة باستمرار وامتلاكها الأسلحة غير التقليدية، ويتوقع العرب في هذا السياق أن يحظوا بدعم أوروبي ملموس يشكل ضغطاً دبلوماسياً واقتصادياً على إسرائيل يهدف إلى حملها على قبول توقيع المعاهدات الدولية الملزمة ذات العلاقة التي تستطيع بفاعلية أن تضمن أولاً: عدم الاستخدام، وإزالة جميع أنظمة الأسلحة غير التقليدية، ويترتب على ذلك استدراكين هما^(٢):

(١) صايغ، يوسف، (١٩٩٩). نحو شراكة أوروبية - عربية ذات دلالة. ندوة الشراكة الاقتصادية العربية - الأوروبية "تجارب وتوقعات". مرجع سابق، ص ٢٩.
(٢) المرجع السابق، ص ٢٨-٣٢.

(١) وجوب أن يلتزم العرب بدورهم، وبالمثل بما يعادل التزام إسرائيل ويتعهدون بعدم امتلاك أنظمة السلاح غير التقليدي، أو إجراء بحوث تتصل بإنتاج أي نوع من أنواع الأسلحة النووية. وينطبق ذلك على الجانب الإسرائيلي، مع العلم بأن القدرات العسكرية الإسرائيلية في مجال السلاح التقليدي، بمفردها تفوق نظيرتها لدى الدول العربية مجتمعة.

(٢) الغطاء الذي توفره الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل في وجه أي ضغط تتعرض له للقبول بالالتزامات سالفة الذكر، وهنا أيضاً فإن تضافر العرب والأوروبيين يمكن أن يخفف من الدعم اللامحدود الذي توفره أمريكا لإسرائيل، إلا أن الأمر المؤسف هو أنه ليس لدى العرب موقف مشترك صلب وثابت في هذا المجال، وكثيراً ما تختلف المواقف العربية المعلنة بقوة عن تلك التي تبلغ للحكومة الأمريكية وراء أبواب موصدة، كذلك فإن الموقف الأوروبي أقل تعنتاً من نظيره العربي، إلا أنه يشير إلى تنوعات واضحة داخل الاتحاد الأوروبي.

لكن بالرغم من ذلك فإنه ينبغي بذل الجهد العربي لتكوين موقف مشترك حول القضايا الرئيسية التي يعتبرها العرب جوهرية بالنسبة لأنهم وحقوقهم السياسية، غير المسموح إخضاعها للشك، الأمر الذي سيؤدي إلى إحداث تبدل ملموس في الدعم الأمريكي لإسرائيل ضد الفلسطينيين بشكل خاص، والعرب بشكل عام.

ب- الشراكة الاقتصادية والمالية:

في مجال الشراكة الاقتصادية والمالية، دعا إعلان برشلونة إلى أهمية تحقيق النمو الاقتصادي، والاجتماعي الدائم والمتزايد، وحدد بعض الإجراءات لتحقيق ذلك^(١):

(١) مواصلة الحوار لحل مشاكل الديون؛ باعتبارها عائقاً أمام النمو الاقتصادي ودعم الاقتصاد الحر وتطويره.

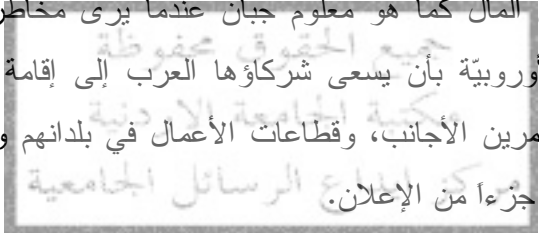
(٢) الإقامة التدريجية لمنطقة تجارة حرة "أي منتجات الصناعة التحويلية" بين الاتحاد الأوروبي من جهة، والبلدان المتوسطية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من جهة أخرى، بحيث تكون مستكملة بحلول عام (٢٠١٠)، وتتضمن منطقة التجارة الحرة الإزالة التدريجية، وبحسب جدول زمني متفق عليه للرسوم الجمركية، والرسوم الداخلية ذات الأثر المماثل، والقيود الإدارية والكمية والنقدية على التجارة بهذه السلع بين الطرفين^(٢).

(١) غالي، سامح، (١٩٩٧). "خطوة جديدة في مسيرة الشراكة الأوروبية المتوسطية: مؤتمر فالينا". مجلة السياسة الدولية. العدد (١٢٩)، ص ١٦٦.

(٢) الأطرش، محمد، (٢٠٠١). "حول التوحد الاقتصادي العربي والشراكة الأوروبية المتوسطية". مجلة المستقبل العربي. العدد (٢٧٢)، ص ٧٩-٩٤.

(٣) تصحيح البنى الاقتصادية والاجتماعية وتنظيمها وتحديثها مع إعطاء الأولوية لدعم وتنمية القطاع الخاص.

(٤) إزالة الحواجز التي تعترض الاستثمار، بما فيها الاستثمار داخل القطاع المصرفي، والتأكيد على تقوية مسار الاستثمار الأوروبي في دول المتوسط؛ إذ إن ذلك يعمل على تثبيت السكان المحليين في أماكنهم ويجعلهم أقوى، ويمنحهم الدفع الضروري في سبيل الديمقراطية، وكذلك يمكن أوروبا من أن تتفادى وهي في عقر دارها تكاليف اقتصادية باهظة تجعلها أقل قدرة على المنافسة الإنتاجية، وتدفعها في الوقت نفسه إلى التحول نحو نمط آخر من التصنيع أكثر ابتكاراً وذكاءً من الناحية التكنولوجية^(١).

ولكن تجدر الإشارة إلى أن قرارات الاستثمار ليست قرارات حكومية، ولا يمكن تأمينها عن طريق اتفاقيات بين الحكومات. فالقطاع الخاص هو الذي يضع رأس المال حيث يرى فرصاً مناسبة، ورأس المال كما هو معلوم جبان عندما يرى مخاطر سياسية وقانونية؛ لذلك أوصت الحكومات الأوروبية بأن يسعى شركاؤها العرب إلى إقامة حكم القانون في بلدانهم لطمأنة كل من المستثمرين الأجانب، وقطاعات الأعمال في بلدانهم والمواطنين الآخرين، وقد أصبحت هذه التوصية جزءاً من الإعلان.  ويرى البعض أن المستوى المنخفض للاستثمارات الأجنبية في العالم العربي أكبر دليل واضح على هذه الحقيقة، وطالما أن المزيد من رأس المال العربي أخذ في الهرب من المنطقة بدلاً من أن يُستثمر في بلدان عربية أخرى، فلماذا نتوقع من المستثمر الأوروبي اختيار العالم العربي للاستثمار فيه؟^(٢).

(٥) قيام دول الاتحاد الأوروبي بتخصيص مساعدات مالية مناسبة لتنفيذ مشروعات دول جنوب المتوسط، ومساعدتها في تطوير بنيتها الاقتصادية. ولهذا الغرض قدّم الاتحاد الأوروبي مساعدة مالية مقدارها (٤٦٨٥) مليون أكو - وحدة نقدية أوروبية - عن الفترة المحصورة بين (١٩٩٥-١٩٩٩)، كما سيقدّم البنك الأوروبي للاستثمار (EIB) مساهمته على شكل قروض، وكل هذا بهدف دعم موضوع الشراكة الاقتصادية والمالية بين الجانبين.

(١) مطر، عبد الرحمن، (١٩٩٧). "أسئلة برشلونة: قراءة أولى في مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأوروبي-المتوسطي". مجلة المستقبل العربي. مرجع سابق، ص ٦٩.

(٢) بيريش فولكر، (١٩٩٩). توقعات التعاون الأوروبي - العربي: من منظور ألماني. ندوة الشراكة الاقتصادية العربية - الأوروبية "تجارب وتوقعات". مرجع سابق، ص ٤٠.

ولكن عند التدقيق في حجم هذه المساعدات والقروض نجد أنها لم تتجاوز (١١) مليار أيكو، وهذا الرقم يشكل جزءاً ضئيلاً جداً من احتياجات المنطقة؛ فهي تشكل نحو (٤٪) فقط من إجمالي مديونيّات (١٣) دولة عربيّة تبعاً لإحصاءات (١٩٩٣)^(١).

ج- الشراكة الاجتماعية والثقافية:

لقد أكد المشاركون في برشلونة بأن تقاليد الثقافة والحضارة على جانبي البحر الأبيض المتوسط، والحوار بين هذه الثقافات والمبادلات الإنسانية والعلمية والتكنولوجية تشكل عنصراً رئيسياً في التقارب والتفاهم بين الشعوب وتحسين الإدراك المتبادل فيما بينهم. وقد انفق المشاركون على عدد كبير من النقاط (بلغت أربع عشرة نقطة) غطت المجالات الاجتماعية والثقافية وحتى الشؤون الإنسانية عامة هي^(٢):

- أ- التأكيد على أن الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان شرطان ضروريان لتقارب الشعوب، ويشدّدون في هذا الصدد على أهمية الدور الذي تستطيع أجهزة الإعلام القيام به للتقريب والتفاهم بين الثقافات كمصدر للإثراء المشترك بين الأطراف.
- ب- الإلحاح على ضرورة تنمية الموارد الإنسانية والاهتمام بالتعليم والتأهيل خاصة للشباب في مجالات الثقافة، ويعبرون عن عزمهم في تشجيع التبادل الثقافي، ومعرفة لغات أخرى، مع احترام الهوية الثقافية لكل شريك، وتنفيذ سياسة مستدامة للبرامج التربوية والثقافية، وفي هذا المجال يتعهد الشركاء بأخذ التدابير التي من شأنها تسهيل اللقاءات الإنسانية، وبالتحديد عبر تحسين الإجراءات الإدارية.
- ج- التشديد على أهمية قطاع الصحة في النمو المستديم، ويعبرون عن إرادتهم في تشجيع المشاركة الفعالة للتجمّعات السكنية في التدابير الصحية والمعيشية للسكان.
- د- الاعتراف بأهمية النمو الاجتماعي الذي حسب رأيهم يجب أن يواكب كل نمو اقتصادي، ويعلقون أهمية خاصة على احترام الحقوق الاجتماعية الأساسية بما في ذلك الحق في التنمية.

(١) وهمي، سالم، (١٩٩٦). "ما بعد برشلونة... رؤية عربيّة موحّدة". مجلة الأهرام الاقتصادي. العدد (١٤٤٦)، ص ٤٤-٥١.

(٢) حلقة تفكير، (١٩٩٦). "مرحلة ما بعد برشلونة... نص البيان النهائي لمؤتمر برشلونة". مجلة دراسات دولية. العدد (٦٠)، ص ٤٢-٤٣.

- هـ- الإقرار بالدور الرئيسي الذي بإمكان المجتمع المدني القيام به في عملية تنمية كل جوانب الشراكة الأوروبية - المتوسطية كعامل أساسي لإرساء تفاهم أفضل وتقارب بين الشعوب^(١).
- و- الموافقة على توطيد أو وضع الأدوات الضرورية لإقامة تعاون غير مركزي من أجل تشجيع اللقاءات بين فعاليات التنمية في إطار القوانين الوطنية: المسؤولين عن المجتمع السياسي والمدني، العالم الثقافي والديني، الجامعات، البحث، أجهزة الإعلام، الجمعيات، النقابات والشركات الخاصة والعامة^(٢).
- ز- الإقرار بأهمية تشجيع الاتصالات واللقاءات بين الشباب في إطار برامج تعاون غير مركزية.
- ح- تشجيع أنشطة دعم المؤسسات الديمقراطية، وتوطيد دولة القانون والمجتمع المدني.
- ط- التأكيد على أن التطور السكاني الحالي يشكل تحدياً رئيسياً يجب مواجهته بواسطة السياسات السكانية المناسبة من أجل تسريع الإقلاع الاقتصادي.
- ي- الإقرار بالدور المهم الذي تلعبه الهجرة في علاقاتهم ويتفقون على تكثيف التعاون فيما بينهم من أجل تخفيف وطأة الهجرة، بواسطة برامج التأهيل المهني والمساعدة في خلق فرص العمل وغيرها ويحترمون مجمل حقوق المهاجرين بشكل شرعي على أراضيهم. وفي هذا المجال فإن الأطراف وشعوراً منهم بمسؤولياتهم في إعادة قبول رعاياهم يتفقون من خلال اتفاقات أو ترتيبات ثنائية على اتخاذ التدابير والإجراءات الملائمة لإعادة قبول مواطنيهم الذين هم في وضعية غير قانونية، من أجل هذا سيعتبر الاتحاد الأوروبي مواطني الدول الأعضاء كمقيمين طبقاً لتعريف المجموعة الأوروبية.
- ك- إقامة تعاون وثيق في كل مجالات الهجرة غير الشرعية.
- ل- تعزيز التعاون فيما بينهم بمختلف الوسائل والتدابير لمكافحة الإرهاب ومحاربتة بشكل فعال.
- م- تضافر الجهود بين كافة الأطراف للتصدي لتجارة المخدرات ومكافحة الإجرام الدولي والفساد.

(١) حلقة تفكير، (١٩٩٦). "مرحلة ما بعد برشلونة: نص البيان النهائي لمؤتمر برشلونة". مجلة دراسات دولية. العدد (٦٠)، ص ص ٤٢-٤٣.

(٢) محمد، علي ناصر، (١٩٩٦). "البعد السياسي والأمني في الشراكة الأوروبية المتوسطية". مجلة شؤون عربية. العدد (٨٨)، ص ص ١٨٣-١٩٤.

ن- التأكيد على مكافحة كل مظاهر العنصرية وكره الأجانب والتعصب، ويتفقون على التعاون من أجل تحقيق ذلك.

المطلب الثالث: مؤتمرات الشراكة الأوروبية - المتوسطية:

جاءت مؤتمرات الشراكة لتحقيق الأهداف الاقتصادية للجماعة الأوروبية في حوض المتوسط، ولمتابعة استمرارية الزخم الاقتصادي في المنطقة في الوقت الذي كانت الظروف السياسية في المنطقة تغلب على طابع تلك المؤتمرات ومدى تحقيق نتائجها^(١).

ففي عام (١٩٩٤)، قرّرت القمة الأوروبية المنعقدة في مدينة "أسن" الألمانية التصور المقدم من اللجنة الأوروبية، والتي وضعت أسساً عامة لسياسة أوروبية متوسطة، والتي شكلت وثيقة برشلونة، ومن ثم سارت عليها باقي مؤتمرات الشراكة الأخرى والتي بدأت مع مؤتمر برشلونة للشراكة (١٩٩٥)، واستمرت حتى عام (٢٠٠١) وكالتالي:

أولاً: مؤتمر مالطا^(٢):

انعقد في مالطا في الفترة بين ١٥-١٦ نيسان عام (١٩٩٧)، وهذا المؤتمر تعثر قبل عقده؛ وذلك بسبب رفض سوريا المشاركة فيما لو تمّ عقده في دولة عربية بمشاركة إسرائيل. وقد سيطرت على مجريات هذا المؤتمر تطورات عملية السلام والصراع العربي - الإسرائيلي، وقد ثارت فيه قضية استمرار إسرائيل ببناء المستوطنات في الأراضي المحتلة، كما ظهر اختلاف بين الدول الأوروبية والمتوسطية على قضايا حقوق الإنسان والهجرة غير المشروعة والإرهاب، الأمر الذي صعّب من الاتفاق على نتائج المؤتمر وأخر ظهور الإعلان الختامي للمؤتمر شهراً كاملاً، وجاء في هذا المؤتمر نواح اقتصادية هي^(٣):

أولاً: إيجاد قاعدة مشتركة للتفاهم وتحديد السياسات الاقتصادية الواجب اتباعها للدول المرشحة للشراكة.

ثانياً: السعي لتحويل المتوسط لبحيرة سلام واستقرار وازدهار عبر إقامة السلام العادل والشامل في المنطقة.

(١) الجسور، ناظم، (٢٠٠٢). "الشراكة الأورو - متوسطية مشروع يعوم فوق مياه المتوسط - آفاق استراتيجية (٤)". (ط١). عمان: سلسلة دراسات يصدرها مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ص ص ٧٧-٨٢.

(٢) وزارة التخطيط الأردنية، (٢٠٠٠). عملية برشلونة... الإجازات والأهداف، ص ٤.

(٣) صارم، سمير، (٢٠٠٠). أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة. مرجع سابق، ص ص ٢١٥-٢١٨.

إلا أنه من أهمّ نتائج هذا المؤتمر هو إدراك الاتحاد الأوروبي الارتباط الوثيق بين عملية السلام في الشرق الأوسط وعملية برشلونة وصعوبة الفصل فيما بينهما^(١).

ثانياً: مؤتمر باليرمو:

انعقد في الفترة ما بين ٣-٤ حزيران من عام (١٩٩٨) في مدينة باليرمو الإيطالية. كان الهدف من هذا المؤتمر غير الرسمي، التغلب على المشاكل التي أفرزها مؤتمر مالطا، وبحث إمكانية استئناف المفاوضات حول ميثاق السلم والاستقرار في الشرق الأوسط (المتعثر)، وقد جاء في هذا المؤتمر عدّة نواح أهمها:

أولاً: إيجاد قاعدة مشتركة للتفاهم والترويج حول أهمية اتباع سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول المرشحة للانتساب إلى دائرة الشراكة الأوروبية - المتوسطية خاصة تلك الدول التي تعقد اتفاقيات شراكة منفردة مع الاتحاد الأوروبي.

ثانياً: الإشارة إلى مرحلة تحرير التجارة الخارجية، وعمليات الخصخصة التي تعتبر عناصر أساسية في برامج الإصلاحات البنوية المقترحة. وأهم نتائج المؤتمر هو موافقة الدول العربية على الاستمرار في عملية برشلونة دون ربطها بمشاكل عملية السلام في الشرق الأوسط.

ثالثاً: مؤتمر شتوتجارت:

انعقد في الفترة ما بين ١٥-١٦ نيسان من عام (١٩٩٩) في مدينة شتوتجارت الألمانية، وكانت مشاركة ليبيا وموريتانيا بصفة مراقب أبرز ملامح المؤتمر، ورغم أن إنجازات المؤتمر لم تكن كبيرة لكنها أكدت على فصل عملية برشلونة عند التقدّم في مجريات عملية السلام، وطالبت الدول العربية بمشاركة ليبيا في عملية برشلونة، ولكن الاتحاد الأوروبي ربط ذلك برفع العقوبات عنها من قبل الأمم المتحدة^(٢)، وأهم ما جاء في هذا المؤتمر:

أولاً: التأكيد على الأهمية القصوى لإنشاء منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطية بحلول عام (٢٠١٠).

ثانياً: العمل على استكمال شبكة اتفاقيات المشاركة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه في جنوب وشرق المتوسط.

(١) برتس، فولكر، (١٩٩٩). "برشلونة والتسوية: أوروبا لدور سياسي". مجلة شؤون الأوسط. العدد (٨٢)، ص ١١.

(٢) الطحّان، فضل، (١٩٩٩). "مؤتمر شتوتجارت للشراكة الأوروبية والمتوسطية". مجلة معلومات دولية. العدد (٦٠)، دمشق، ص ١٧٧.

ثالثاً: زيادة التوافق في التعاون الجمركي وفق تحرير حركة السلع والتوريدات الحكومية، والتنسيق ودعم القطاع الخاص ودعم المؤسسات المالية الدولية والإقليمية أيضاً^(١).

رابعاً: مؤتمر لشبونة:

انعقد المؤتمر في الفترة ما بين ٢٥-٢٦ أيار من عام (١٩٩٩) في مدينة لشبونة، ولم يتوصل هذا المؤتمر إلى أية نتائج وإنما ركز على تبادل الآراء حول الوضع السياسي في المنطقة. وقد قيّم المؤتمر التقدم في مسودة ميثاق السلام والاستقرار، كما قيّم أداء المحاور المالية والاقتصادية في الشراكة، ولقد شاركت ليبيا للمرة الثانية بصفة مراقب.

خامساً: مؤتمر مرسيليا:

انعقد في الفترة ما بين ١٥-١٦ تشرين الثاني عام ٢٠٠٠ في مدينة مرسيليا الفرنسية في وقت كانت الشكوك تحوم حول عدم انعقاده بسبب إحجام الدول العربية الأعضاء عند عدم المشاركة في المؤتمر نتيجة للسياسة الإسرائيلية تجاه عملية السلام، وما تمخّض عنها من اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في منتصف أيلول عام ٢٠٠٠^(٢).

جاء مؤتمر مرسيليا بمثابة تقييم للسنوات الخمس السابقة منذ مؤتمر برشلونة ١٩٩٥.

أهداف مؤتمر مرسيليا اشتملت على:

أولاً: التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الدعوات المستمرة لإقامة منطقة تجارة حرة، خالية من الحواجز الجمركية عام ٢٠١٠.

ثانياً: التعاون في مجالات الأمن والطاقة والهجرة، ونقل التقنية. إن مؤتمر مرسيليا يُنظر إليه من خلال أنه لم يحقق النتائج المرجوة منه والتي رسمت له، واعتبره البعض أسوأ المؤتمرات الاقتصادية للشراكة بسبب الأوضاع السياسية في الشرق الأوسط^(٣)، واستمرار تأثير عملية السلام في الشرق الأوسط على عملية برشلونة وعدم تمكن الاتحاد الأوروبي من فصل هاتين القضيتين عن بعضهما.

سادساً: مؤتمر بروكسل:

انعقد في العاصمة البلجيكية (بروكسل) في تشرين الثاني من عام (٢٠٠١)، وقد طفت أحداث ١١ أيلول عام (٢٠٠١) ومكافحة الإرهاب، والحرب في أفغانستان، وأزمة الشرق

(١) مؤتمر (١٩٩٩). "توصيات مؤتمر شتوتجارت ١٩٩٩". مجلة شؤون الأوسط. العدد (٨٢)، ص ٦٦-٦٧.

(٢) الجسور، ناظم، (٢٠٠٢). "الشراكة الأورو - متوسطة: مشروع يعوم فوق مياه المتوسط - آفاق استراتيجية (٤)". مرجع سابق، ص ٨٤-٨٥.

(٣) صحيفة الرأي الأردنية، العدد الصادر في ١٤/١١/٢٠٠٠.

الأوسط على مقرّرات المؤتمر^(١)، لكن مجريات المؤتمر أكّدت على محاور اقتصادية سياسية هامة^(٢):

أولاً: المباركة والتأكيد على إيجابية التوقيع على اتفاقية الشراكة مع جمهورية مصر العربية في حزيران ٢٠٠١، مع التمني للتوصل إلى اتفاقية مماثلة مع لبنان وسوريا والجزائر.

ثانياً: التأكيد على ضرورة تحقيق تقدّم في التجارة بين أطراف الجنوب للوصول نحو إيجاد وحدة اقتصادية إقليمية، وفي هذا المجال يُشار إلى إيجابية إعلان أغادير أيار ٢٠٠١ ومساندة الاتحاد الأوروبي لذلك.

ثالثاً: نبذ الإرهاب، وتأييد كفاح الشعب الفلسطيني، مع بحث محاور الشراكة البرشلونية الثلاثة: السياسية والاقتصادية والثقافية.

المطلب الرابع: تحديات الأمن والتعاون بين دول إقليم المتوسط:

يواجه التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط العديد من التحديات التي تقف حائلاً دون تحقيق التنمية والاستقرار المتوسطي، وهذه التحديات تتضمن^(٣):

أولاً: التحدي الأمني:

هناك اتفاق بين الخبراء العسكريين على أن أهم المخاطر التي تهدد الأمن الدولي تنبع من منطقة البحر المتوسط وليس من شرق أوروبا، ويؤدي حلف الأطلسي اهتماماً بالغاً بموضوع الأمن في البحر المتوسط. ففي مؤتمر الحلف الذي عُقد في ألمانيا في مطلع عام ١٩٩٥ تمّ اعتبار ظاهرة التطرّف هي أخطر تهديد يواجه الحلف منذ انهيار الشيوعية في شرق أوروبا، وأن مصادر هذا التهديد تنبع من دول جنوب وشرق البحر المتوسط، لذلك يتعيّن على الناتو تعزيز جهوده الرامية إلى القضاء على هذه الظاهرة من خلال التعاون الأمني مع دول جنوب البحر المتوسط، ويرتبط بهذا التحديّ القلق من تسرّب المواد النووية من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق إلى أيدي العناصر المتطرّفة، أو أحد النظم المعادية للغرب والتي تمتلك وسائل إطلاق هذه المواد النووية.

(١) الجسور، ناظم، (٢٠٠٢). "الشراكة الأورو - متوسطية: مشروع يعوم فوق مياه المتوسط". مرجع سابق، ص ٨٥-٨٦.

(٢) صارم، سمير، (٢٠٠٠). أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة. مرجع سابق، ص ٢١٨.

(٣) الشرقاوي، يوسف، (١٩٩٦). تحديات الأمن والتعاون في إقليم المتوسط. مجلة كراسات استراتيجية. مرجع سابق، ص ٢٣-٢٦.

ويشدّد خبراء الناتو على ضرورة إيجاد ترتيبات استراتيجية للناتو مع دول جنوب البحر المتوسط، حيث يرى البعض أن الأصوليّة الإسلاميّة أصبحت تهديداً كبيراً للتحالف الغربي لا يقل خطورة عما كان يمثلته التهديد الشيوعي من قبل.

ويرتبط بالتحديّ الأمني في البحر المتوسط مشكلة التلوّث النووي حيث يحتوي البحر المتوسط على (٥٥) مفاعلاً عن (٢٤) مفاعلاً ما زالت تحت الإنشاء، بالإضافة إلى وجود دولتين نوويتين هما فرنسا وإسرائيل، وهناك ثلاث دول أخرى - على الأقل - تحوز الأسلحة النوويّة وهي إيطاليا واليونان وتركيا، بالإضافة إلى أسبانيا التي تعتبر الجدار الفاصل بين شمال البحر المتوسط وجنوبه والتي تمتلك كمّيات كبيرة من الأسلحة النوويّة. ومن التحديّات الأمنيّة أيضاً تلك المرتبطة بعمليّات نقل النفايات السامّة من شمال البحر المتوسط إلى جنوبه.

ثمّ هناك البعد الأمني لمشاكل الحدود الجغرافيّة بين دول إقليم المتوسط، مثل المشكلة القبرصيّة ومشكلة الصحراء الغربيّة.

وتثير المياه في جنوب البحر المتوسط العديد من المشكلات وخاصّة بين إسرائيل والأردن والأراضي الفلسطينيّة مثل مشكلة حوض نهر الأردن ونهر الفرات، ويتوقع الكثيرون أن تندلع الحروب في المنطقة بسبب الصراع على المياه. كما يتصل بالبعد الأمني أيضاً مشكلات كالمخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب وغيرها، ممّا يستدعي سرعة التعاون على كافة الأصعدة لمعالجة هذه المشكلات بين شمال وجنوب البحر المتوسط^(١).

ثانياً: التحديّ السكاني:

هناك تفاوت كبير فيما يتعلق بأعداد السكان ومعدّلات الزيادة السكانيّة، وهذا التناقض الديموغرافي بين شمال وجنوب البحر المتوسط يمثل تهديداً خطيراً في نظر دول الشمال بسبب مشكلة الهجرة وما يتعلق بها من مشاكل العنصريّة والإرهاب وغيرها.

وظاهرة ارتفاع معدّلات الزيادة السكانيّة التي تعاني منها الدول العربيّة ليست ظاهرة خاصّة بالعالم العربي دون غيرها من الشعوب بل إن أوروبا قد مرّت بهذه الظاهرة سابقاً، وقد أدّت الزيادة السكانيّة في العالم العربي مقابل الانخفاض السكاني في أوروبا إلى شعور الأوروبيين بالخوف من الزحف السكاني العربي لا سيّما مع ارتفاع نسبة البطالة ونزوح عدد

(١) كردون، غزوز، (١٩٩٩). "الأمن والاستقرار في المتوسط". مجلة شؤون الأوسط. العدد (٨٢)، ص ص ١٧-٢٢.

كبير من جنوب المتوسط إلى أوروبا وعدم استطاعة دول أوروبا حل مشكلة المقيمين بها إقامة غير شرعية خاصة ذوي الأصول المغربية.

ويتمثل حل هذه المشكلة في إيجاد مشروعات مشتركة بين الاتحاد الأوروبي وجنوب وشرق البحر المتوسط بما يساعد على خلق فرص عمل جديدة للعاطلين عن العمل، وحل مشاكل مواطني الجنوب الذين يتم ترحيلهم، حيث إن هنالك إدراك عميق وقناعة بأن اليورو المستثمر في جنوب وشرق المتوسط يخلق مواطن الشغل هنالك، ويخفف من ظاهرة الهجرة إلى الشمال، لذلك على أوروبا أن تلعب دوراً فاعلاً حيال هذه القضية من خلال تقديم برامج ومساعدات مالية أكبر مما تقدمه الآن.

ثالثاً: التحدي الثقافي (صورة الإسلام في الغرب):

إن أهم التحديات التي تواجه التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق البحر المتوسط هي تلك الصورة الخاطئة التي ارتسمت في ذهن الغرب عن الإسلام والمسلمين انطلاقاً من معادلة أن "الإسلام يساوي الأصولية" و"الأصولية تعني الشمولية" و"الشمولية تساوي الإرهاب"، وبالتالي الربط فيما بين الإسلام والإرهاب والتطرف الديني^(١).

وقد ساعد على انتشار هذه الصورة في أوروبا وغيرها فكرة صدام الحضارات، وأبرز معبر عن هذا الاتجاه هو "صموئيل هنتجتون" الذي يرى بأن الصراع المستقبلي هو صراع فيما بين الحضارات، وبالتحديد صراع فيما بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية^(٢).

كذلك فإن على العرب الابتعاد عن التصورات المسبقة والنظر إلى أي مشروع على أنه مشروع استعماري يهدف إلى السيطرة على المنطقة ونهب خيراتها ومقدّراتها، بل إن الواجب يحتم عليهم العمل من أجل صياغة رؤية عربية مشتركة تجاه معظم قضايا أمّتهم والسعي نحو العمل الجماعي المشترك، حيث إن العالم أصبح قرية كونية صغيرة ولم يعد العمل الفردي يجدي نفعاً ويحقق مكاسب كبيرة.

رابعاً: عملية السلام في الشرق الأوسط:

يُعتبر الصراع العربي - الإسرائيلي وتداعياته في منطقة الشرق الأوسط من أهمّ التحديات التي تواجه التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط، ولهذا يهتم الاتحاد الأوروبي بالتركيز على ضرورة التوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط بما يؤدي إلى تحقيق

(١) الشرقاوي، يوسف، (١٩٩٦). "تحديات الأمن والتعاون في إقليم المتوسط". مجلة كراسات استراتيجية.

العدد (٤٦)، ص ٢٣-٢٦.

(٢) الكيلاني، هيثم، (١٩٩٦). "الشراكة الأوروبية - المتوسطية: تحليل لنتائج مؤتمر برشلونة". مجلة شؤون الأوسط. العدد (٤٩)، ص ٧٢.

الاستقرار في المنطقة، ولهذا يربط الاتحاد الأوروبي دائماً بين المساعدات التي يقدمها لدول هذه المنطقة وبين التقدم على مسارات التسوية^(١).

لكن لا يزال الدور الأوروبي دون المستوى المطلوب والذي يأمل فيه العرب، حيث إن أوروبا تسعى دائماً إلى محاولة الفصل فيما بين إعلان برشلونة والعملية السلمية في الشرق الأوسط، بالرغم من قناعتها الشاملة بصعوبة فصل المسارين عن بعضهما البعض^(٢).

تقييم الشراكة الأوروبية - المتوسطية:

اختلفت الآراء حول مدى جدية إعلان برشلونة، فهناك من يقول بأن إعلان برشلونة لم يكن سوى حفلاً إعلامياً؛ لأن الإمكانيات الاقتصادية الأوروبية لا تسمح بمواجهة حاجيات الشراكة كما وردت في إعلان برشلونة. كما أن هذا الاتفاق ليس اتفاق شراكة أبداً وإنما هو العكس اتفاق خيري محدود من جانب واحد صادر عن الاتحاد الأوروبي، كما أن الفوائد المتحققة من الشراكة لا زالت محدودة للغاية.

وبين من يؤكد أهمية هذه الشراكة لكلا الطرفين نظراً إلى المكاسب التي سوف يحصل عليها كل طرف من الأطراف، فالمساعدات الأوروبية إلى دول المنطقة تساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي. كما أن الدور الأوروبي في عملية السلام لا يمكن تجاهله، بل على العكس لا بد من تفعيله وتقويته واستثماره بشكل أكبر، كما أن الأوروبيين يستفيدون من الشراكة بشكل كبير جداً سواء في الجانب الاقتصادي أو السياسي، حيث استوعبت أسواق دول جنوب وشرق المتوسط واردات بلغت قيمتها نحو (٢٣١,٢) مليار دولار عام ١٩٩٥، إلا أنه يمكن إيراد بعض الملاحظات على الشراكة الأوروبية المتوسطية والتي تتمثل في:

(١) كانت المفاوضات منذ البداية غير متكافئة بين الجانبين: الأول أوروبي يضم خمسة عشر دولة وله هويته السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، ومنظم في إطار قانوني وسياسي واقتصادي معاصر ولديه وسائله وأدواته للتفاوض على درجة كبيرة من الاستقرار والتناسق، والآخر يتألف من (٨) دول عربية (الأغلبية)، وتركيا المرشحة للدخول في الاتحاد الأوروبي، وقبرص، ومالطا اللتين تبحثان عن وسيلة للخروج من جلدتهما الآسيوي - المتوسطي للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، ومن إسرائيل التي

(١) الشرقاوي، يوسف، (١٩٩٦). تحديات الأمن والتعاون في إقليم المتوسط. مجلة كراسات استراتيجية. مرجع سابق، ص ٢٦.

(٢) برتس، فولكر، (١٩٩٩). "برشلونة والتسوية: أوروبا لدور سياسي". مجلة شؤون الأوسط. مرجع سابق، ص ١١-١٢.

حُشرت هنا حشراً. هذا بالإضافة إلى أنه تمّ استثناء ليبيا والعراق وموريتانيا وجميع الأقطار العربيّة الأخرى من مشروع الشراكة الأوروبيّة - المتوسطية.

(٢) إن أهداف الشراكة متفاوتة بين الطرف الأوروبي الذي يتوقع من شراكه مماثلة التعاون في حل مشكلة المهاجرين التي باتت قضية سياسية واجتماعية وثقافية داخل أوروبا، وخصوصاً أن معظم هؤلاء المهاجرين ينتمي إلى الدول المغاربية وتركيا، وبين الدول المتوسطية التي ترغب في دور أوروبي سياسي واقتصادي يساهم في التنمية عبر القروض، والتمويل، ودعم المشاريع المختلفة دون أن يتجاوز ذلك إلى موضوعات الديمقراطية، والحريات، وحقوق الإنسان التي تتطلع إليها شعوب المتوسط.

(٣) في الوقت الذي تدّعي الشراكة "تحقيق تفاهم أفضل على الصعد الثقافية والحضارية والإنسانية"، لا تعمل أوروبا للتمهيد لمثل هذا التفاهم على أهميته في تقريب "الشراكة" التي لا تزال مجهولة من المجتمعات الأهلية والمؤسسات المدنية. فصورة العرب والمسلمين (وهم شعوب المتوسط) لا تزال صورة بشعة وتلصق بهم تهم الإرهاب، والتخلف في وسائل الإعلام الأوروبية، وفي الكتب المدرسية، وفي الأفلام السينمائية، وفي وسائل الاتصال، والقنوات المعرفية الأخرى. كما أن البرامج والندوات التي تدعمها مؤسسات الاتحاد الأوروبي والتي تعقد في بلدان المتوسط حول المجتمع المدني وحقوق الإنسان والمرأة والديمقراطية تستند في معظم الأحيان إلى النموذج الأوروبي ممّا يعيق عملياً تحقيق التفاهم الذي لا يمكن بلوغه إلا من خلال فهم الشريك وقبول خصوصيته الثقافية والدينية والاجتماعية.

(٤) مشروع الشراكة الذي يطرحه الاتحاد الأوروبي يتجاهل إزالة الحواجز أمام انتقال التكنولوجيا الأوروبية إلى الدول العربية، ودول جنوب وشرق المتوسط، وهو أمر لا يستقيم مع اتجاه الطرفين لإقامة شراكة استراتيجية حتى وإن كانت ستقف عند حدود تحرير التجارة بين الطرفين.

(٥) وافقت دول الاتحاد الأوروبي على تحرير حركة التجارة وتحرير رأس المال، في حين قيّدت حركة عنصر العمل حتى لا يهاجر إليها عرب أصوليون فيشكلون لها أي تهديد، الأمر الذي يؤكّد على أن الشراكة لن تخدم إلا أوروبا فقط حيث ستجلب إليها الاستثمارات العربية وتنتج بها سلعاً توردّها للعرب بأسعار مضاعفة.

(٦) أمّا فيما يخصّ قواعد المنشأ المتشدّدة التي أقرتها الشراكة بشأن المكوّن الوطني في صادرات دول جنوب وشرق المتوسط التي تتمتع بالإعفاء في أسواق الاتحاد الأوروبي،

وهي قواعد لن تسمح بمرور غالبية سلع دول جنوب وشرق المتوسط إلى أوروبا. كما أنها لم تراعى حداثة صناعات تلك الدول وحاجاتها لفترة لإعادة هيكلة نفسها، وزيادة اعتمادها على الذات للوصول إلى أعلى نسبة من المكون الوطني في السلطة.

(٧) ثمة مفهوم للأمن المتبادل أو المشترك، ولكن لا يجوز أن يمتد أو يقبل امتداده بأي حال من الأحوال إلى إحياء مفاهيم الحماية أو الوصاية أو التدخل في شؤون الدول الأخرى تحت ذريعة الأمن المتبادل أو المشترك. ويسيطر مفهوم الأمن الأوروبي على العلاقات العربية - الأوروبية حينما يحتاج الأمر إلى إعمال ذلك المفهوم، فالاتحاد الأوروبي يشكل كتلة إقليمية إلى جانب منظمته العسكرية (حلف شمال الأطلسي وتركيا عضو فيه)، في حين أن الطرف الآخر لا يستطيع إعمال مفهومه الأمني لسببين هما:

(أ) غياب ذلك المفهوم في الوقت الراهن.

(ب) علاقة أوروبا بإسرائيل، ونلاحظ ذلك من خلال أنها لم تلزم إسرائيل أو حتى تشترط عليها حتى تحوز عضوية الشراكة الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

كما أن الكتلة العربية لا تشكل أي تهديد ضد الأمن الأوروبي، في حين أن تاريخ العلاقات العربية - الأوروبية في مرحلة الاستعمار يشكل سابقة في تهديد أوروبا لأمتنا العربية، وإذا نحن نتجاوز هذه المرحلة إلى حد طيها، فثمة مبادرات من بعض الدول الأوروبية لا توحى بالثقة كمثل تشكيل قوة للتدخل السريع يمتد نشاطها ودائرة عملها إلى الشاطئ الجنوبي للمتوسط.

(٨) يطلب من بلدان شرق وجنوب المتوسط إعطاء مزيد من التنازلات، بينما لا تحصل إلا على قليل أبعد مما عرضته اتفاقيات المعاملة الفضلى السابقة، ويزداد الوضع تعقيداً بالتنازلات غير المتعادلة والاختلافات في معاملة البلدان الزراعية حيث يطالب الأوروبيون بالتحرك المفرط عندما يتعلق الأمر بالتصنيع ويمارسون الموقف الحمائي المتطرف عند تفاوض الاتحاد الأوروبي مع شركائه في موضوع الزراعة.

(٩) يحذر بعض الخبراء من الآثار السلبية التي ستعرض لها اقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط لدى تطبيق اتفاقات الشراكة الأوروبية المتوسطية، حيث أشار بول شابرييه رئيس إدارة الشرق الأوسط في صندوق النقد الدولي إلى أن دول جنوب وشرق المتوسط ستعرض لخسائر مالية بسبب الشراكة مع أوروبا من جراء ما سيزرتب عليها من خفض إيرادات الرسوم الجمركية والتكاليف الكبيرة لتعديل هيكلها العالمية والاستثمارية ودعم صناعاتها، في حين أن تدفق الاستثمارات الأوروبية إليها بسبب

اتفاقيات الشراكة أمر غير مؤكد، خاصة إذا بقيت الحواجز بين دول جنوب وشرق المتوسط؛ لأن السلع المنتجة في أوروبا سوف تتمتع في هذه الحالة بمعاملة تفضيلية في أسواق الدول الموقعة على اتفاق الشراكة وهي معاملة قد لا تتمتع بها لو كانت منتجة من استثمارات متوطنة في إحدى دول الشرق الأوسط التي توجد حواجز بينها وبين الدول الأخرى.

(١٠) إن الشرق الأوسط لم يصبح واحة للسلام والاستقرار والازدهار كما جاء في إعلان برشلونة، بل على العكس فقد استمرّ نزاع الشرق الأوسط، واستمرّ عدم الاستقرار في دول المغرب العربي، وتوسعت الهوة بين أوروبا والشرق الأوسط بدلاً من أن تنحصر، وازدادت البطالة بسبب النمو السكاني الزائد، ونتيجة لذلك ازداد الإحباط الاجتماعي بين الشباب الذي أصبح مشكلة لدى الشرق الأوسط. كما أن الأنظمة التعليمية مثقلة بكثرة الطلاب وعدم وجود تمويل كافٍ لتدريب المعلمين. وهكذا فإن دول الشرق الأوسط متأخرة في مجال الأداء التعليمي.

ويرى البعض أن هنالك ثلاثة أسباب رئيسية لفشل عملية برشلونة، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه دول المنطقة التسع (٩) عدا قبرص وإسرائيل ومالطا.

ب- عدم وجود التزام للإصلاحات على عاتق النخب الاجتماعية، والسياسية، في دول المتوسط، وذلك لخوفهم من تعريض وضعهم للخطر في المجتمع وخاصة عندما يتعلق الأمر بالتأثير على النخب الحاكمة.

ج- عدم رغبة الاتحاد الأوروبي في إصلاحات الدول المتوسطية كما هو الحال في دول وسط وشرق أوروبا، وخاصة في المجال السياسي، وذلك لأن الاتحاد الأوروبي منغمس في سياسات النخب الحاكمة.

الفصل الثاني

الشراكة الأردنية – الأوروبية

المبحث الأول: التعاون الاقتصادي بين الأردن والاتحاد الأوروبي.

المبحث الثاني: الشراكة الأردنية – الأوروبية.

مقدمة:

يقع الأردن في قلب منطقة الشرق الأوسط والوطن العربي، وبالرغم من عدم وجود شواطئ له على البحر الأبيض المتوسط ولكن يُنظر إليه كأحد الدول المتوسطة المؤثرة في أحداث المنطقة، ويعتبر لاعباً رئيسياً في المنطقة بالرغم من إمكانياته المحدودة وصغر حجم موارده.

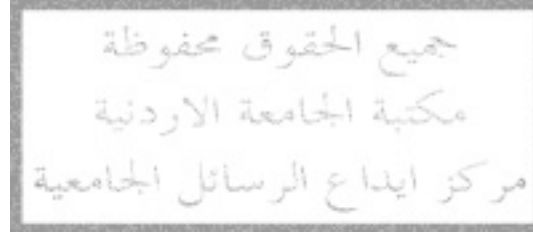
والأردن يحده من الغرب فلسطين وإسرائيل، ومن الشرق العراق والمملكة العربية السعودية، ومن الشمال الجمهوريّة العربيّة السوريّة، ومن الجنوب مصر والمملكة العربيّة السعوديّة. وقد ساهم ذلك الموقع الجغرافي بأن يلعب الأردن دوراً محورياً في أحداث المنطقة طوال السنوات الماضية، وقد تحمل الأردن نتيجة ذلك أعباءً اقتصادية كبيرة جداً أدت إلى ارتفاع حجم المديونية وإرهاق كامل الاقتصاد الأردني نتيجة للظروف التي مرت بها المنطقة ولا زالت تمرّ بها.

ويرتبط الأردن منذ نشأته في علاقات اقتصادية وسياسية مع الاتحاد الأوروبي، إلا أن هذه العلاقات لم تكن منظمة وقد ظهرت بوادر التنظيم هذه بعد توقيع بروتوكول التبادل التجاري والمالي عام ١٩٧٧، والذي يسمح للمنتجات الأردنية بموجبه بالدخول إلى السوق الأوروبية بدون رسوم جمركية أو قيود كمية، ودون المعاملة بالمثل بالنسبة للسلع الأوروبية.

النفط من جدول أعمال الحوار ساهم بعدم نجاحه علاوة على انقسام المجموعة الأوروبية منذ عام ١٩٧٩، وكذلك المجموعة العربية بسبب توصل إسرائيل ومصر إلى معاهدة سلام بينهما.

ولقد تعاون الأردن مع المجموعة الأوروبية بشكل منسجم معتمداً على توجهاته الواضحة بإقامة علاقات خارجية مع مختلف التجمعات والتكتلات الاقتصادية، ومما ساعد على ذلك النظام الاقتصادي السائد في الأردن والتميز بالمرونة، واتباع سياسة الباب المفتوح، وإعطاء مجال واسع للقطاع الخاص لإقامة مشروعات مشتركة مع رجال الأعمال الأوروبيين، كل ذلك لارتباط الدور الأردني بالصراع العربي - الإسرائيلي، وازدياد الاهتمام بهذا الدور من قبل الاتحاد الأوروبي لإيمانه بالدور الأردني والمحوري المساهم باستقرار المنطقة، وأنها تقع ضمن مفهوم المصالح المشتركة للطرفين.

وهنا أجد لزماً وقبل الخوض في العلاقات الأردنية - الأوروبية، وأثر اتفاقية الشراكة على الأوضاع السياسية، والاقتصادية، في الأردن أن أتحدث عن خصائص أو مميزات الاقتصاد الأردني، وأهمّ المشاكل التي تواجه هذا الاقتصاد في ظل التطوّرات الدوليّة الراهنة.



المبحث الأول: التعاون الاقتصادي بين الأردن والاتحاد الأوروبي

المطلب الأول: خصائص الاقتصاد الأردني:

تؤثر خصائص اقتصاد أي بلد على علاقاته الاقتصادية الخارجية سواء كان الاقتصاد صغيراً أو كبيراً، متنوع الموارد والمنتجات أو مختصاً بسلعة واحدة أو بعدد محدود من السلع، ذا حجم سكاني محدود أو كبير إلى غير ذلك من خصائص متعلقة بالموقع والسياسات الاقتصادية والمناخ الاستثماري^(١).

وفي هذا السياق نعرض أهم خصائص الاقتصاد الأردني لإعطاء صورة واضحة لنمط العلاقات الاقتصادية الممكنة في ظل السيناريوهات المحتملة أمام دول المنطقة بشكل عام، والأردن بشكل خاص.

أولاً: صغر حجم الاقتصاد: جميع الحقوق محفوظة

الاقتصاد الأردني يعاني من مشكلة وهي صغر حجم الاقتصاد؛ فقيمة الناتج المحلي الإجمالي للأردن محدودة بالمقارنة مع كثير من الدول الأخرى، إذ يبلغ حوالي (٥,٧) مليار دينار (عام ١٩٩٩) أي (٨,١) مليار دولار. كما أن حجم السكان صغير، إذ يقدر بحوالي (٤,٥) مليون نسمة. وتبلغ حصة الفرد من هذا الناتج (١٦٧٠) دولاراً^(٢).

ومشكلة السوق المحلي الصغير واضحة الدلالة وذاتية الدلالة؛ لأن حجم السوق يُشير إلى حجم الطلب العام في الاقتصاد حيث يتناسب الاثنان طردياً، والطلب هو يحيي المشاريع ويزودها بأسباب البقاء. وفي الماضي كان في الإمكان حماية السوق المحلي الصغير، وحفظ المشاريع المحلية بواسطة طرق الحماية المختلفة، وهذا شيء أصبح متعزراً في ظل برنامج التصحيح الاقتصادي، وفي ظل اتفاقيات الشراكة المختلفة، وعضوية منظمة التجارة العالمي^(٣).

(١) الحوراني، هاني، (١٩٩٦). الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي. (ط١). عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات، ص ٦٨.

(٢) المالكي، عبد الله، (٢٠٠١). "المشكلة الاقتصادية الأردنية، الجذور... الأزمة... والحلول". مجلة الاقتصاد المعاصر. العدد (٤٢)، ص ٢٢.

(٣) المالكي، عبد الله، (٢٠٠٠). "المشاكل الاقتصادية الأردنية". مجلة الاقتصاد المعاصر. العدد (٢٨)، ص ٣٠.

وصغر حجم الاقتصاد لا يمنع تحقيق الأهداف التنموية، كما أن صغر حجم الاقتصاد يوجب الانفتاح على الخارج في التجارة، وانتقال الأشخاص والاستثمار، وهذا ما سنلاحظه بالنسبة للاقتصاد الأردني^(١).

ثانياً: سيطرة قطاع الخدمات:

نظراً لمحدودية الموارد الطبيعية والمالية في الأردن، فإن قطاع الخدمات كان وسيظل هو الناشط الأول في الاقتصاد الأردني، إذ إن (٩٦٪) من مساحة الأردن أرض قاحلة؛ نظراً لتدني سقوط الأمطار فيها، وتشكل الزراعة المروية ثلث مساحة الأراضي الزراعية، ويتوفر في الأردن خامات الفوسفات، والبوتاس، وأملاح البحر الميت، واحتياطيات الغاز.

ويمثل شح المياه قيداً على إمكانيات التنمية في الأردن، خاصة وأن متوسط استهلاك الفرد أقل مما هو في الدول المجاورة.

وبقي قطاع الخدمات هو المسيطر، حيث إن تلك السيطرة لم تقل - في أسوأ الظروف - عن ثلثي الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، ووصلت خلال الفترة من (١٩٦٧-١٩٨٨) إلى (٧٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي^(٢).

ثالثاً: الدور الحكومي الكبير:

تقوم الحكومة الأردنية بدور كبير، إذ توظف حوالي (٥٠٪) من القوى العاملة الأردنية وتمتلك شركات ومؤسسات عامة، ويبلغ الإنفاق الاستهلاكي الحكومي (٢٢,٧٪) من الناتج المحلي الإجمالي، وتوفر الحكومة خدمات حديثة في مختلف مجالات البنية التحتية من التعليم والصحة وغيرها. وهذا الدور الحكومي الكبير لا يتم عن توجه عقائدي معين بل بناءً على زيادة دور الحكومة في تخطيط وتنفيذ المشاريع الإنمائية، والتوسع في خدمات المرافق العامة، لذلك أصبحت الخاصية جزءاً هاماً من السياسة الاقتصادية المرتبطة ببرنامج التصحيح الاقتصادي الذي يطبقه الأردن منذ عام ١٩٨٩^(٣).

(١) الحوراني، هاني، (١٩٩٦). الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي. مرجع سابق، ص ٦٩.
(٢) الوزني، خالد، وآخرون، (٢٠٠١). قضايا أردنية معاصرة. (ط١). عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، ص ١٦.
(٣) الحوراني، هاني، (١٩٩٦). الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي. مرجع سابق، ص ٧٠.

رابعاً: شحّ الموارد الطبيعيّة والنمو السكاني المرتفع:

تتسم الموارد الاقتصاديّة في الأردن بندرتها نسبة إلى المحيط الإقليمي، وقد انبثق عن ذلك أن توجّهت جهود التنمية نحو استغلال القدر الأكبر من هذه الموارد وتعظيم النفع منها، ومن هنا نشأت مشروعات الاحتكار الطبيعي في الفوسفات والبوتاس^(١).

أمّا فيما يتعلق بالنمو السكاني المرتفع، فمع أن عدد سكان الأردن محدود نسبياً إلا أن معدل النمو مرتفع جداً، إذ بلغ في السنوات (١٩٧٩-١٩٩٤) حوالي (٤,٥٪) سنوياً، مع العلم بأن (٤,٤٪) من إجمالي السكان صغار السن، أي أقل من (١٥) سنة من العمر^(٢)، لذلك اتسم الاقتصاد الأردني بانخفاض نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي والتي لم تتجاوز في المتوسط ما نسبته (٢٣٪)، الأمر الذي يعني ارتفاع نسبة الإعالة بحيث بات الفرد يعول في المتوسط أربعة أفراد.

لذلك لا بدّ من الإشارة إلى أن سكان الأردن ليسوا عبئاً خالصاً بل هم مورد اقتصادي في حدّ ذاته، وقد تمّ استغلال هذا المورد على وجه طيّب، والأردنيّون المنتشرون في العالم والتحويلات التي يرسلونها إلى الأردن دليل بارز على استغلال هذا المورد وإنتاجيته العالية^(٣).

فمثلاً بلغ حجم الحوالات التي أرسلها الأردنيّون العاملون في الخارج إلى الأردن حوالي (١٠,٣) مليار دولار في الثمانينيات. بينما بلغت المساعدات التي تلقاها الأردن في تلك الفترة (٥) مليارات دولار؛ أي أن حجم الحوالات كان ضعف حجم المساعدات. وخلال فترة التسعينات بلغت الحوالات (١١,٤) مليار دولار مقابل (٢,٧) مليار دولار فقط من المساعدات الخارجيّة^(٤).

وهذه الحوالات هي من إنتاج الموارد البشريّة الأردنيّة، وقد قامت بدور جوهري في تغيير ملامح وخطوط الاقتصاد الأردني وإيصاله إلى ما هو عليه الآن. وقد ارتفع عدد سكان الأردن من حوالي نصف مليون نسمة في منتصف القرن العشرين إلى حوالي خمسة ملايين

-
- (١) الوزني، خالد، وآخرون. (٢٠٠١). قضايا أردنيّة معاصرة. مرجع سابق، ص ١٤.
 (٢) أبو باسل، عبد الكريم موسى، وآخرون، (٢٠٠١). التربية الوطنيّة والمدنيّة في الأردن. (ط١). عمّان، ص ١١٥-١٠٣.
 (٣) المالكي، عبد الله، (٢٠٠٠). "المشاكل الاقتصاديّة الأردنيّة". مجلة الاقتصاد المعاصر. مرجع سابق، ص ٣٠.
 (٤) المالكي، عبد الله، (٢٠٠١). "المشكلة الاقتصاديّة الأردنيّة... الجذور... والأزمة... والحلول". مجلة الاقتصاد المعاصر. مرجع سابق، ص ٢٣.

نسمة الآن، ومع ذلك فإن مستوى المعيشة قد ارتفع، وارتفع كثيراً ولم ينخفض رغم مقولة شح الموارد^(١).

خامساً: اقتصاد إقليمي النسق، دولي التأثير:

في ظل السمات الدولية السابقة، فإن ارتباط الاقتصاد الأردني بنسقيه الإقليمي والدولي بات أمراً لا مناص منه لتحقيق الأهداف التنموية للاقتصاد واستكمال الحاجات الضرورية للسوق المحلية، لذلك أضحت الاقتصاد الأردني مرآة، عكست بوضوح كل التقلبات التي شهدتها الأسواق الإقليمية بوجه خاص والأسواق الدولية عموماً^(٢).

نظراً لصغر السوق المحلية فإن التجارة الخارجية تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد الأردني، فقد اتبع الأردن عن وعي سياسة اقتصادية منفتحة تجاه علاقاته الخارجية، وأعطى القطاع الخاص دوراً أساسياً في عمليات الاستيراد والتصدير، وبذلك شكلت التجارة الخارجية حوالي (٨٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي^(٣).

وقد واجه الأردن العجز في ميزان المدفوعات ضمن برنامج التصحيح الاقتصادي الذي يطبقه بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي باتخاذ السياسات التالية في مجالات قطاع العلاقات الاقتصادية الدولية:

- (أ) إعادة جدولة القروض الخارجية بشروط أكثر يسراً، وشراء بعض القروض بخصم، والحصول على إعفاء القروض الأمريكية (٧٠٠) مليون دولار، وبعض القروض الأخرى.
- (ب) العمل على تنمية الصادرات الأردنية عن طريق الحوافز الضريبية، والحفاظ على سعر صرف معقول، وعقد اتفاقات تجارية، والاهتمام بجودة ونوعية المنتجات الأردنية.
- (ج) تحرير نظام المدفوعات الخارجية، وذلك بتطبيق المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي التي تقضي بحرية التحويلات الجارية.
- (د) تنمية الموارد السياحية لزيادة إسهامها في توفير إيرادات العملات الأجنبية.

(١) المالكي، عبد الله، (٢٠٠١). "المشكلة الاقتصادية الأردنية... الجذور... والأزمة... والحلول". مجلة الاقتصاد المعاصر. مرجع سابق، ص ٢٣.

(٢) الوزني، خالد، وآخرون، (٢٠٠١). قضايا أردنية معاصرة. مرجع سابق، ص ١٦.

(٣) الحوراني، هاني، (١٩٩٦). الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي. مرجع سابق، ص ٧١.

سادساً: تصحيح السياسات المالية والنقدية:

أخذت الحكومة في إصلاح سياساتها المالية العامة وفقاً لمتطلبات برنامج التصحيح الاقتصادي، فقلصت من مديونيّتها الخارجيّة والداخليّة، وعملت على تنمية إيراداتها المحليّة وأعدت النظر في الهيكل الضريبي ضمن عملية إصلاح ضريبي شامل، وضبطت الإنفاق الجاري، وقللت من عمليّة الدعم المطلق لأسعار بعض السلع الأساسيّة، وانخفض بذلك العجز في الموازنة العامّة، وأصبحت الإيرادات المحليّة تفيض عن النفقات الجارية، وانتهى الاقتراض الحكومي من الخارج بشروط تجاريّة، وبدأت عمليّة الخصخصة كسياسة حكوميّة ثابتة، وأصبحت ضريبة المبيعات التي فرضت حديثاً أهمّ مصادر الإيرادات الحكوميّة^(١).

أمّا فيما يتعلق بتصحيح السياسات النقدية فقد حرصت الحكومة في ظل برنامج التصحيح الاقتصادي على الحفاظ على الاستقرار النقدي من جهة، واستقرار سعر صرف الدينار الأردني، واستقرار المستوى العام للأسعار من جهة أخرى^(٢). محفظة

وفي السياق ذاته حافظ البنك المركزي الأردني على حرية تحويل الدينار الأردني للعملات الأخرى من خلال الجهاز، كما عمل على تدعيم النظام المصرفي بتحفيز البنوك على الاندماج، وزيادة رأسمالها، وتخصيص الاحتياطات اللازمة لمواجهة الديون المشكوك بها، وإطفاء الديون المعدومة^(٣).

المطلب الثاني: المشاكل الاقتصادية الأردنية:

إن المشاكل أشياء مألوفة جداً في الاقتصاد، وهي لصيقة به أكثر من أي شيء آخر. فالاقتصاد في حدّ ذاته مشكلة كبرى تنشأ عن هذا التزايد والتنوّع اللذين لا نهاية لهما في الحاجات البشريّة من ناحية، وعن تصارع وتنافس هذه الحاجات على الموارد الاقتصاديّة المحكومة بالندرة والمحدوديّة من ناحية ثانية^(٤).

لذلك ليس هناك اقتصاد لا يواجه مشاكل؛ لأن الازدهار حالة ليست دائمة، وتحقيق الازدهار عمليّة شاقة ومضنية وإذا تحققت تصبح المحافظة عليها واستمرارها مشكلة متجدّدة، فالتحدّيات الاقتصاديّة لا تنام ولا تنتهي وهي في حالة توالد مستمرة.

(١) الحوراني، هاني، (١٩٩٦). الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي. مرجع سابق، ص ٧٢.
 (٢) العناني، جواد، (٢٠٠٠). "السياسات المالية والنقدية". مجلة الاقتصاد المعاصر. العدد (٢٣)، ص ٢٠.
 (٣) المرجع السابق، ص ٢٠.
 (٤) المالكي، عبد الله، (٢٠٠٠). "المشاكل الاقتصادية الأردنية". مجلة الاقتصاد المعاصر. مرجع سابق، ص ٢٧.

ولكن لكل اقتصاد مشاكله الخاصة به؛ أي قضية اقتصادية تزداد بروزاً عن غيرها فتضغط على أعصابه وعلى مساره، وهنا سوف أتحدث عن أهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الأردني وهي^(١):

أولاً: المديونية الخارجية:

تنتج المديونية الخارجية عند المبالغة في الاستيراد، فإذا كان بلد مديناً بمليار دولار خلال فترة ما، فإن معنى ذلك أنه استورد خلال تلك الفترة بمليار دولار فوق طاقته على الدفع المتمثلة في صادراته من السلع والخدمات، ورغم أن مسؤولية المديونية الخارجية الأردنية قد أقيمت على كاهل التوسع في الإنفاق العام خاصة خلال الثمانينيات وما رافقه من تمويل بعجز.

ونتيجة العجز عن تسديد المديونية الخارجية لجأ الأردن إلى صندوق النقد الدولي الذي وضع لنا برامج التصحيح الاقتصادي، والتي بموجبها طبقت مجموعة من التدابير الاقتصادية بغض النظر عن قناعاتنا ومدى ملائمتها أو ملائمة توقيتها لأجندتنا الوطنية والاجتماعية حيث تم فرض ضريبة المبيعات، وعوّمت أسعار الفائدة وأسعار الخضار والفواكه، وألغي الدعم وخفضت الجمارك وألغيت الحماية، وتم تحرير الاستيراد لأن كل ذلك كان جزءاً من البرنامج من أجل إعادة جدولة الديون^(٢).

والجدولة هي العلاج الذي جاء به برنامج التصحيح لمعالجة مشكلة المديونية الخارجية، والجدولة طبعاً ليست علاجاً حقيقياً بل مؤقتاً، وهي مجرد تأجيل لمواجهة المشكلة. واليوم وبعد مرور أربعة عشر عاماً فإننا لا نزال عاجزين عن تسديد ديوننا، ولا زالت حاجتنا إلى الجدولة مثلما كانت عليه في السابق.

بلغت مديونية الأردن الخارجية عام ١٩٩٠ (٦٠٥٣) مليون دينار، وفي عام ٢٠٠٢ (٥٣٥٠) مليون دينار^(٣)، وتسديدها من موارد الأردن الذاتية شيء صعب جداً؛ لأن الاقتصاد الأردني غير قادر على تحقيق وفورات في ميزان المدفوعات من أجل السداد، لذلك سوف نلجأ إلى الجدولة ولمدة طويلة جداً. وفي سياق ذلك سيبقى القرار الأردني السياسي والاقتصادي عرضة للخطر، وأحياناً للخطر الشديد، ولا يمكن حل هذه المشكلة بغير شطب هذه الديون، وعند

(١) الوزني، خالد، وآخرون، (٢٠٠١). قضايا أردنية معاصرة. مرجع سابق، ص ٢٧.

(٢) المالكي، عبد الله، (٢٠٠٠). "المشاكل الاقتصادية الأردنية". مجلة الاقتصاد المعاصر. مرجع سابق، ص ٢٧.

(٣) وزارة المالية، التقرير السنوي لسنة ٢٠٠٢.

هذه النقطة تتحول المشكلة الاقتصادية إلى مشكلة سياسية؛ لأن الديون الدولية لا تشطب دون ثمن^(١).

الجدول رقم (٣)

الرصيد القائم للدين العام الخارجي الأردني^(٢)

(مليون دينار)					
٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	
٥,٠٣٢,٦	٤,٦٣٥,٠	٤,٦٦٩,٠	٤,٨٦٨,٢	٤,٦٩٨,٨	(١) قروض طويلة الأجل.
٣,٢٢٢,٠	٢,٩٦٣,٥	٣,٠٣٦,٥	٣,١٧٩,٥	٣,١٤٢,٦	(أ) الحكومات العربية والأجنبية، منها:
٢٧٣,٠	٢١٩,٣	٢٣٣,٣	٢٧٠,٥	٣١٦,٦	ألمانيا.
١,١٦٣,٣	١,١٠٦,١	١,٢٧٠,٤	١,٤٣٨,٥	١,٢٧٠,٤	اليابان.
٤٩٥,٥	٤٠٨,٣	٤١٠,٣	٤٧٨,٩	٥٣٣,٢	فرنسا.
٤٣٩,٨	٣٨٢,٦	٣٩٧,٧	٤١٧,٧	٤٠٨,٧	المملكة المتحدة.
٢٩١,٠	٢٨٠,٨	٢٣٢,٨	٨٧,١	٨٩,٢	الولايات المتحدة الأمريكية.
١,٧٨٥,٨	١,٦٤٣,١	١,٥٩٧,٠	١,٦٤٦,٢	١,٥٠٦,٦	(ب) مؤسسات إقليمية ودولية، منها:
٣٥٧,٠	٣٤١,٧	٣٣٩,٣	٣٣٧,٧	٢٦٦,٤	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
٧٣,٤	٧٢,١	٨١,٧	٨٧,١	٨٨,٣	البنك الإسلامي للتنمية.
٧٧٨,٦	٧٠٥,٦	٦٣٣,٥	٦٤٧,٩	٥٨٠,١	البنك الدولي ومؤسسة الإنماء الدولية.
٣٤٠,٦	٣٠٧,١	٣٢٨,١	٣٥٣,٤	٣٣٢,٥	صندوق النقد الدولي.
١٨٧,٩	١٦٤,٤	١٦٢,٥	١٥٤,٦	١٦٣,٧	بنك الاستثمار الأوروبي.
٢٤,٩	٢٨,٤	٣٥,٥	٤٢,٥	٤٩,٦	(ج) مصارف وشركات أجنبية.
-	-	-	-	-	قروض قصيرة الأجل.
٩٠,٧	١٠٧,٨	١٢٥,٧	٣١٨,٠	٣١١,٠	أخرى ^(٣) .
٥,١٢٣,٤	٤,٧٤٢,٨	٤,٧٩٤,٧	٥,١٨٦,٢	٥,٠٠٩,٨	الرصيد القائم للدين العام الخارجي
٢٢٧,٠	٢٢٧,٠	٢٤٨,٨	٣٢٣,٩	٣٢٣,٩	(باستثناء سندات بريدي المضمونة).
٥,٣٥٠,٤	٤,٩٦٩,٨	٥,٠٤٣,٥	٥,٥١٠,١	٥,٣٣٣,٧	سندات بريدي المضمونة.
					الرصيد القائم للدين العام الخارجي
					(متضمناً سندات بريدي المضمونة).

المصدر: وزارة المالية.

ثانياً: الاستثمارات الخارجية:

إن إحدى المشاكل التي تواجه الاقتصاد الأردني هي عجزه عن اجتذاب الاستثمارات الخارجية من عربية وأجنبية، واجتذاب هذه الاستثمارات سياسة أردنية معلنة منذ وقت طويل جداً، وبعد ثلاثة عقود من الجهود المبذولة في هذا المجال، والتي فشلنا خلالها في اجتذاب قدر كافٍ من هذه الاستثمارات بأي معيار كان يجب الآن التوصل إلى الاستنتاجات الصحيحة^(٤).

الاستنتاج الرئيسي في هذا الميدان هو أن الأردن ليس مؤهلاً من الناحية الموضوعية

لاجتذاب الاستثمارات، ولعل ذلك عائد إلى عاملين رئيسيين هما:

- (١) انظر إلى جدول رقم (١)، ويوضح الرصيد القائم للدين العام الخارجي خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٢).
- (٢) يمثل رصيد القروض المسحوبة مطروحاً منه الأقساط المسددة.
- (٣) تشمل السندات وعقود التأجير.
- (٤) المالكي، عبد الله، (٢٠٠٠). "المشاكل الاقتصادية الأردنية". مجلة الاقتصاد المعاصر. مرجع سابق، ص ص ٢٨-٢٩.

(أ) أن السوق الأردني صغير لا يبرّر المشاريع الكبيرة وهو بالتالي ليس مطمئناً كبيراً للاستثمارات الأجنبية.

(ب) إن ميزة الموقع التي يتمتع بها الأردن ليست حكرًا عليه؛ فهناك دول أخرى كثيرة في منطقة الشرق الأوسط توفر هذه الميزة للاستثمارات الأجنبية.

والخلاصة هي أن قضية الاستثمارات في الأردن قضية معقدة إلى حدّ تكاد تصبح معه قضية خاسرة إن لم تكن قد أصبحت فعلاً كذلك بهذا الدليل الواقع وهو ضالة حجم هذه الاستثمارات بعد ثلث قرن من التحفيز، وبعد عقد قرن التحرير والتأكيد^(١).

وإذا كانت السياسة الاقتصادية مصرّة على أن تجعل منها أداة استراتيجية رغم المعطيات الماضية والحاضرة، فإنه يمكن وضعها في سياق ثوري جديد لكي تكون منتجة، والمقصود هو تحويل الأردن إلى منطقة اقتصادية مفتوحة ومتحررة كلياً بحيث تصبح بداعي هذه الحرية، ممراً ومستقراً للاستثمارات الأجنبية فيما يمكن أن نسميه نموذج سنغافورة أو نموذج هونج كونج أو نموذج دبي، فتهدم الجدران الجمركية إلى أقصى حدّ وتهدم البيروقراطية، وتُلغى القيود على تأسيس الشركات والمشاريع، ويصبح الأردن ملجأً ضريبياً في المنطقة تأوي إليه الأموال الشاردة فيها أو عبرها، ولكن هذا تغيير كبير جداً، وهو في حاجة إلى جرأة كبيرة ويحمل كل مباح، ومخاوف المخاطر، والمغامرة أو المقامرة دون هذا أو دون مثله تبقى قضية الاستثمار الأجنبي في بلد نام ذي سوق محلي صغير جداً كالأردن قضية خاسرة^(٢).

ثالثاً: البطالة:

البطالة هي إحدى أبرز المشاكل التي يواجهها الاقتصاد الأردني، ومن الصحيح أن نقول بأنها أحد تجليات الخلل بين الموارد والسكان، وأنها انعكاس لسوء استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة^(٣).

فقد عانى الاقتصاد الأردني من البطالة على مدى الفترات المتعاقبة، وقد انخفضت معدلات البطالة في التاريخ الاقتصادي الأردني في فترة الرواج التي شهدتها المنطقة، حيث استوعبت أسواق الخليج العاملة الأردنية الفائضة، وخلافاً لتلك الفترة فقد تفاقمَت مشكلة البطالة

(١) المالكي، عبد الله، (١٩٩٩). "الاستثمارات الأجنبية في الأردن قضية خاسرة". مجلة الاقتصاد المعاصر. العدد (٢٠)، ص ٤١.

(٢) المرجع السابق، ص ٤١.

(٣) المالكي، عبد الله، (٢٠٠٠). "المشاكل الاقتصادية الأردنية". مجلة الاقتصاد المعاصر. مرجع سابق، ص ٣٠.

لتصل بالأرقام الرسميّة نحو (١٥,١٪) في حين تشير الأرقام غير الرسميّة إلى ما يزيد عن (٢٥٪)^(١).

ولعل الكل يدرك الإفرازات السليبيّة لظاهرة البطالة على المجتمع من خلال المساهمة في رفع معدلات الجريمة، وانعدام الأمن والاستقرار في المجتمع، وخلق تيارات سياسيّة ذات ارتباطات خارجيّة تساهم في النيل من استقرار المجتمع ووحدة.

رابعاً: الفقر:

يُعدّ الفقر ظاهرةً شائعة الانتشار في أغلب دول العالم، فلا تكاد تخلو منه دولة في العالم، ولكنه - أي الفقر - يختلف في مفهومه، وحجمه، وانتشاره المكاني، وآثاره على المجتمع من دولة لأخرى.

وقد أظهرت دراسة الفقر لسنة (١٩٩٣) تغييراً ملموساً في ظاهرة الفقر، وبشكل خاص من حيث الحجم والانتشار، حيث إن هناك ارتفاعاً في نسبة عدد الأسر الفقيرة الواقعة تحت خط الفقر المدقع، أو خط الفقر المطلق، حيث ارتفعت النسبة من (١,٥٪) سنة (١٩٨٧) إلى (٦,٦٪) سنة (١٩٩٢) للأسر الواقعة تحت خط الفقر المدقع. أمّا الأسر الواقعة تحت خط الفقر المطلق فقد ارتفعت النسبة من (١٨,٧٪) إلى (٢١,٣٪) خلال نفس الفترة الزمنيّة السابقة^(٢).

ويرجع الفقر إلى العديد من الأسباب منها البطالة، حيث هنالك علاقة طردية فيما بين الفقر والبطالة، حيث تزداد معدلات الفقر مع زيادة معدلات البطالة وتنخفض مع انخفاضها، وكذلك يلعب عامل انخفاض المستوى التعليمي دوراً بارزاً في ارتفاع نسبة الفقر^(٣).

خامساً: ارتفاع حجم الإنفاق العام:

إن حجم النفقات العامّة في الأردن كبير بالنسبة لحجم دخله القومي، أو ناتجه المحلي الإجمالي. والحقيقة أن حجمها كبير جداً، وبهذا المعيار فإن الأردن أقرب إلى الدول المتقدّمة منه إلى الدول الناميّة.

في مطلع التسعينات تبنى الأردن كما هو معروف برنامج التصحيح الاقتصادي الذي دعا إلى تصغير حجم الدولة من ناحية، وإلى ضغط عجز الموازنة من ناحية ثانية، وتحت واقع

(١) الوزني، خالد، وآخرون، (٢٠٠١). قضايا أردنيّة معاصرة. مرجع سابق، ص ١٨.
(٢) خميس، موسى يوسف، (١٩٩٦). "حول ظاهرة الفقر في الأردن والسياسات المتبعة لمعالجته". المجلة الثقافية. العدد (٤٠)، ص ٧٤.
(٣) المرجع السابق، ص ٧٥-٧٦.

هذا البرنامج تراجعت النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، من (٤٧٪) في عام (١٩٨٩) إلى (٣٨٪) في عام (١٩٩٨)، ولكن ظلت هذه النسبة كبيرة في حد ذاتها وهي قريبة جداً من نسبة الدول المتقدمة التي بلغت (٤٤٪) في ذلك العام وأعلى من نسبة الولايات المتحدة التي لم تتجاوز (٣٣٪)^(١).

يتضح من الأرقام التاريخية الخاصة بالمالية العامة والنمو الاقتصادي في الأردن، أن هنالك علاقة إيجابية بين أرقام الإنفاق العام من ناحية ومعدلات النمو الاقتصادي من ناحية ثانية، ولكن ذلك لا يعني أن تحل سياسة التوسع في الإنفاق محل السياسات الاقتصادية الأخرى التي تستهدف مكافحة الركود^(٢).

والقضية المركزية في الإنفاق العام الأردني أن جزءاً كبيراً منه يتراوح تاريخياً بين الثلث والنصف يتألف من الإنفاق الدفاعي الذي ليس من السهل تخفيضه، وهذا ما يجعل هيكل النفقات العامة جامداً؛ أي غير قابل للضغط إلا بدرجات محدودة، وهذا الجمود يضع قيوداً قياسية على إصلاح المالية العامة في الأردن وهو من إحدى مشاكلها^(٣).

المطلب الثالث:

أولاً: العلاقات الاقتصادية بين الأردن والاتحاد الأوروبي:

يرتبط الأردن بعلاقات اقتصادية مع الاتحاد الأوروبي منذ نشأته، وقد لعبت العلاقات السياسية المتينة والتقارب الجغرافي دوراً هاماً في تعزيز العلاقات بين الطرفين، ولكن هذه العلاقات لم تكن منظمة حتى بداية السبعينات عندما تقدّم الأردن في شهر تموز عام (١٩٧٢) بطلب إلى السوق الأوروبية المشتركة في حينه بقصد فتح باب المفاوضات، وذلك لإعطاء الصادرات الأردنية مزايا أسوة بما قدّمته السوق الأوروبية إلى الدول العربية، وخاصة دول حوض البحر المتوسط الواقعة في الشمال الأفريقي (المغرب، الجزائر، تونس)، وخاصة صادراتها من المحاصيل الزراعية. وكذلك رغبتها الاستفادة مما تقدّمه من برامج دعم ومساعدة على المستوى الفني والاقتصادي، ولقد أدّت تلك المفاوضات إلى عقد اتفاقية تعاون مع الأردن وقعت بتاريخ (١٩٧٧/١/٢٨) شاملة سبل التعاون المختلفة السياسية، والتجارية، والصناعية،

(١) المالكي، عبد الله، (٢٠٠٠). "المشاكل الاقتصادية الأردنية". مجلة الاقتصاد المعاصر. مرجع سابق، ص ٢٩.

(٢) الافتتاحية، (٢٠٠٠). "الإنفاق العام والركود". مجلة الاقتصاد المعاصر. العدد (٢٤)، ص ٧.

(٣) المالكي، عبد الله، (٢٠٠٠). "المشاكل الاقتصادية الأردنية". مجلة الاقتصاد المعاصر. مرجع سابق، ص ٢٩.

والتنمية الاقتصادية، وتدعمت أنشطة التعاون المختلفة من خلال الزيارات المتبادلة للرسميين الأردنيين والأوروبيين^(١).

وشارك الأردن وبصورة فعّالة في الاتصالات التي تتم بين دول المجموعة الأوروبية والدول العربية من خلال الحوار العربي - الأوروبي، والتي تمت مع برلمانيين عرب وأوروبيين لمناقشة المسائل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية من خلال الاهتمامات المشتركة، ولقد كان المحور الرئيسي لهذه الاجتماعات إمكانية الوصول إلى تحقيق سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط^(٢).

لقد ساهم الحوار العربي - الأوروبي بتقريب الكثير من وجهات النظر بين الدول الأوروبية والعربية، والتي دخلت كل منهما الحوار كمجموعة متكاملة، ولكن إخراج موضوع النفط من الحوار ساهم بعدم نجاحه، علاوة على الانقسام الذي حصل بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد في عام (١٩٧٩).

ازدادت أهمية الدور الأردني في منطقة البحر الأبيض المتوسط لاتخاذ الحل السلمي للصراع العربي - الإسرائيلي كأحد الخيارات الاستراتيجية في سياسته، وضمن إطار حركته، وهذا ما جعل دول العالم وخصوصاً دول الاتحاد الأوروبي على المستوى الثنائي ومستوى متعدّد الأطراف ينظرون إليه كلاعب أساسي في إعادة عملية تأهيل منطقة الشرق الأوسط يكاملها. وكل ذلك نتيجة السياسات الأردنية الحكيمة التي أرسى دعائمها المغفور له الحسين بن طلال - طيب الله ثراه - ثمّ تابع على نفس النهج جلالة الملك عبد الله الثاني - حفظه الله ورعاه - والذي يعمل وفق رؤية واستراتيجية ثابتة لتكريس السلام للمنطقة، وخلق تنمية اقتصادية شاملة قائمة على أساس تبادل المنافع، وتحقيق الرفاهية للشعوب، وهذا الأمر أكسب الأردن ديمومة، ومصداقية أمام دول العالم المختلفة بأن يبقى اللاعب الرئيسي والأساسي في المنطقة^(٣).

(١) الأحمد، أحمد قاسم، (١٩٩٨). التعاون الاقتصادي والسياسي بين المملكة الأردنية الهاشمية والاتحاد الأوروبي. (ط١). عمّان: المعهد الدبلوماسي الأردني، المطابع العسكرية، ص ٣١-٣٥.

(٢) جمعية رجال الأعمال الأردنيين، (٢٠٠٠). الإطار العام لاتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية. ورقة عمل غير منشورة، ص ٢.

(٣) الأحمد، أحمد قاسم، (١٩٩٨). التعاون الاقتصادي والسياسي بين المملكة الأردنية الهاشمية والاتحاد الأوروبي. مرجع سابق، ص ٣٢.

وتعدّ الاتفاقية الموقعة مع الأردن في عام (١٩٧٧) هي الأساس الذي ينظم العلاقات الاقتصادية فيما بين الأردن والاتحاد الأوروبي، والتي تنص على دعم دول المجموعة فرادى ومجتمعين^(١).

وظهر الدعم الأوروبي للأردن بشكل واضح خلال أزمة الخليج الثانية، حيث قدّمت الأردن هبات مالية لتجاوز الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن هذه الأزمة^(٢)، حيث قدّم الاتحاد الأوروبي منحة مالية مقدارها (١٥٠) مليون وحدة نقد أوروبية كمساعدة طارئة للأردن نتيجة للأضرار التي أصابت الاقتصاد الأردني^(٣).

ولقد تعاون الأردن مع الاتحاد الأوروبي بشكل منسجم معتمداً على توجّهاته الواضحة بإقامة علاقات خارجية مع مختلف التجمّعات والتكتلات الاقتصادية، وقد ساعد على ذلك النظام الاقتصادي السائد في الأردن والمتميّز بالمرونة، واتباع سياسة الباب المفتوح وإعطاء مجال واسع للقطاع الخاص بإقامة مشروعات مشتركة مع رجال الأعمال الأوروبيين، وأضاف إلى ذلك الدور الأردني بالصراع العربي - الإسرائيلي، واهتمام الاتحاد الأوروبي بهذا الدور لإيمانه بأهمية ذلك الدور في تحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة^(٤).

ومع تحرك العالم المتسارع نحو اقتصاد عالمي متكامل وتكوين تحالفات تجارية مختلفة، انضم الأردن إلى الحركة العالمية بشكل رئيسي من خلال اتفاقية الشراكة الأردنية مع الاتحاد الأوروبي وانضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية، ولقد وقعت الحكومة الأردنية على اتفاقية الشراكة بتاريخ (١٩٩٧/١١/٢٤) وعلى اتفاقية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في (١٩٩٩/١٢/١٧)^(٥).

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن الأردن لا يعتبر دولة متوسطة بالمعيار الجغرافي، حيث لا يوجد للأردن - كما هو معلوم - ساحل أو منفذ على البحر المتوسط، غير أن المعيار الرئيسي، والوحيد في تحديد ذلك هو المعيار الاستراتيجي الذي اعتمد في تعريف الدولة المتوسطة، والذي يستند إلى وجود مجموعة من العلاقات والارتباطات ذات النمط التعاوني في

- (١) غرفة التجارة والصناعة، اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية، ص ١.
- (٢) الأحمد، أحمد قاسم، (١٩٩٨). التعاون الاقتصادي والسياسي بين الأردن والاتحاد الأوروبي. مرجع سابق، ص ٣٣.
- (٣) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (١٩٩٩). الندوة القومية حول أثر اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على مسارات التنمية الزراعية العربية. الخرطوم، السودان، ص ١٦٨.
- (٤) وزارة التخطيط، (٢٠٠٠). دليل اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية. اتفاقية الشراكة عرض ملخص للاتفاقية والمفاوضات. عمان، الأردن، ص ١.
- (٥) منصور، يوسف، (١٩٩٩). اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي - التحليل والنتائج. ندوة الشراكة الاقتصادية العربية - الأوروبية تجارب وتوقعات. مرجع سابق، ص ٤٦.

النواحي السياسية، والاقتصادية، وهذا المعيار الاستراتيجي لا ينحصر في مجموعة من الدول بل يتسع ويضيق وفقاً لرؤية الاتحاد الأوروبي ومصالحه وأهدافه من التعاون المتوسطي^(١).

ويُعتبر الأردن من الدول النشطة في مجال التعاون المتوسطي، فهو يرتبط مع الدول المتوسطية بعلاقات سياسية واقتصادية. كما أن موقع الأردن شجّع الاتحاد الأوروبي على اعتبار الأردن دولة متوسطية، فهو يقع ضمن حوض البحر المتوسط ليس بالمفهوم الجغرافي فحسب، بل بالمنظور التفاعلي أيضاً، وينظر الأستاذ روبرتو ألبيني إلى حالة الأردن بالقول: "الأردن تعتبر واحدة من دول البحر الأبيض المتوسط لأغراض تتعلق بسياسة المجموعة الأوروبية تجاه المنطقة، وذلك رغم أنه لا ساحل له على البحر المتوسط، والسبب في ذلك وبلا شك ناتج عن المخاطر في فلسطين والتي تضم إسرائيل والمناطق المحتلة في الضفة الغربية والضفة الشرقية عبر الأردن والتي ما زال مستقبلها في الميزان"^(٢).

ثانياً: خلفية التعاون الاقتصادي بين الأردن والاتحاد الأوروبي:

يرتبط الأردن مع دول الاتحاد الأوروبي بعلاقات اقتصادية وتجارية ومالية منذ سنوات، ولقد توجت هذه العلاقات بتوقيع اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني في (١٩٧٧/١/٢٨) منظمة لكافة سبل التعاون والإجراءات الضرورية لتحقيق ذلك.

ولقد جاء في المادة الأولى من الاتفاقية الموقعة بين المملكة الأردنية الهاشمية والدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية للفحم والصلب (الوثيقة الختامية): "أن هدف هذه الاتفاقية بين الأردن والمجموعة هو ترويج التعاون الشامل بين الطرفين المتعاقدين من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأردنية والمساعدة في تقوية العلاقات بين الطرفين"^(٣).

أولاً: اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الأردن والمجموعة الأوروبية (١٩٧٧).

هدفت الاتفاقية المعقودة بين الأردن والمجموعة الأوروبية، وكما جاء في المادة (٤) إلى

ما يلي:

(١) مخيمر، أسامة، (١٩٩٧). "تعريف الدولة المتوسطية: دراسة للخصائص الاجتماعية والاقتصادية". مجلة السياسة الدولية. العدد (١٢٩)، ص ٤٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٦.

(٣) الأحمد، أحمد قاسم، (١٩٩٨). التعاون الاقتصادي والسياسي بين المملكة الأردنية الهاشمية والاتحاد الأوروبي. مرجع سابق، ص ٣٧.

(١) مساهمة المجموعة في الجهود التي يبذلها الأردن في تنمية إنتاجه، والبيئة التحتية لاقتصاده من أجل تنويع كيانه الاقتصادي، وهذه المساهمة يجب أن ترتبط على وجه الخصوص بتصنيع الأردن وتحديث قطاع زراعته^(١).

(٢) التعاون الصناعي بهدف زيادة الإنتاج الصناعي الأردني، بواسطة اتخاذ إجراءات تشجيع مساهمة المجموعة في تنفيذ برامج التنمية الصناعية الأردنية^(٢).

(٣) المساعدة في ترويج وتسويق المنتجات التي يصدرها الأردن إلى دول المجموعة.

(٤) التعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا وحماية البيئة وقطاع الصيد.

(٥) تشجيع القطاع الخاص بالاستثمار بما يخدم اهتمامات الطرفين^(٣).

(٦) تبادل المعلومات عن الوضع الاقتصادي والمالي واتجاهاته.

(٧) مساهمة المجموعة في التنقيب عن الموارد الأردنية وإنتاجها وتصنيعها.

وركزت الاتفاقية من خلال النصوص على تقديم المساعدات من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، مع مراعاة خاصة لتنمية المناطق الأقل نمواً على أن تشمل مجالات وأنواع التعاون في البنية التحتية كموارد المياه والكهرباء والمواصلات. وكذلك المساعدة في تنمية القطاع الصناعي والزراعي كما ورد في الأهداف، إضافة إلى جانب المشاركة في تنظيم البعثات التجارية، والمعارض، والندوات، وإزالة الحواجز غير الجمركية التي تعيق التبادل التجاري مثل الشروط الضرورية للتعبئة والتغليف والمواصفات المختلفة والقيود على المبادلات التجارية، وكذلك التركيز على التعاون الفني في مجالات نقل العلوم والتكنولوجيا وتوطينها من خلال التركيز على توطيد أواصر التعاون بين المؤسسات العلمية المختلفة بين الجامعات ومراكز البحث العلمي^(٤).

وإذا نظرنا للعلاقة التجارية بين الأردن والاتحاد الأوروبي خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩١) فإننا نجد أن العجز التجاري بين الجانبين كبير جداً، ونستطيع أن نقول بأن العلاقة التجارية بين الأردن ودول الاتحاد هي علاقة من طرف واحد حيث لا تغطي الصادرات في

(١) وزارة التخطيط، (٢٠٠٠). اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الأردن والمجموعة الأوروبية. مرجع سابق، ص ١١٦.

(٢) وزارة التخطيط، (٢٠٠٠). دليل اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية. مرجع سابق، ص ٢.

(٣) المرجع السابق، ص ٢.

(٤) الأحمد، أحمد قاسم، (١٩٩٨). التعاون الاقتصادي والسياسي بين المملكة الأردنية الهاشمية والاتحاد الأوروبي. مرجع سابق، ص ٣٨.

أحسن الأحوال (١٠٪) من الاستيراد، وقد تنخفض كما يُلاحظ في السنوات الأخيرة إلى أقل من (٥٪)^(١) (انظر جدول رقم (١)).

الجدول رقم (٤)

التجارة الخارجية للأردن مع السوق الأوروبية المشتركة للفترة (١٩٧٠-١٩٩١)^(٢)

السنة	الواردات		الصادرات		نسبة تغطية الصادرات المستوردات %
	مليون دينار	%	مليون دينار	%	
١٩٧٠	٢٢,٢	٣٣,٧	٠,٦	٥,٠	٢,٧
١٩٧٥	٣٦,٩	٣٠,٧	٣,٢	٦,٥	٤,٢
١٩٨٠	٢٥٩,٧	٣٦,٣	٢,١	١,٧	٠,٨
١٩٨١	٣٣٩,٥	٣٢,٤	٢,٥	١,٥	٠,٧
١٩٨٢	٣٥٠,١	٢٧,٠	٣,٦	١,٩	١,٠
١٩٨٣	٣٤٦,٢	٣١,٤	٨,١	٥,١	٢,٣
١٩٨٤	٣٣٥,٨	٢٩,٨	١٠,٤	٤,٠	٣,١
١٩٨٥	٣١٤,٦	٢٨,٦	١١,٤	٤,٥	٣,٦
١٩٨٦	٢٩٩,٥	٣٥,٢	١٨,٨	٨,٣	٦,٢
١٩٨٧	٢٨٧,٩	٣١,٤	١٧,١	٦,٨	٥,٩
١٩٨٨	٢٨٩,٥	٢٨,٣	٢٥,٤	٧,٨	٩,٠
١٩٨٩	٣٦٥,٧	٢٩,٧	٢٥,٠	٤,٧	٦,٨
١٩٩٠	٤٩٤,١	٢٨,٦	٢٢,١	٣,٦	٤,٤
١٩٩١	٥٢١,٢	٢٩,٩	١٨,٥	٣,١	٣,٦

ثالثاً: البروتوكولات المالية والفنية بين الأردن والاتحاد الأوروبي:

قامت الحكومة الأردنية بعد توقيع الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي ومنذ عام (١٩٧٧) وحتى عام (١٩٩٧) بالتوقيع على أربعة بروتوكولات نظمت المساعدات المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبي إلى الأردن، وهذه البروتوكولات خاصة بالدعم المتعلق بالموضوعات الاقتصادية والمالية والفنية والتي ساهمت في دعم الجهود التنموية والاقتصادية والاجتماعية وبصورة عامة تغطي مدة كل بروتوكول خمس سنوات، وغالباً ما تتناسب الفترة الزمنية لهذه البروتوكولات مع الخطط التنموية الأردنية^(٣).

(١) عوض، طالب، (١٩٩٤). العلاقات الاقتصادية الأردنية الأوروبية - الواقع والآفاق. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ص ١٠.

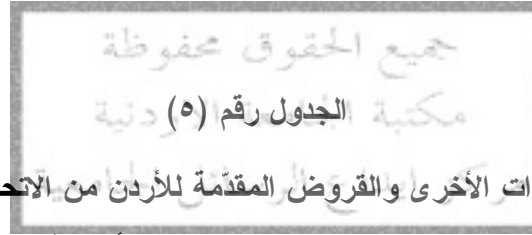
(٢) المصدر: البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي للسنوات التالية ١٩٧٠، ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥، ١٩٨٧، ١٩٩١.

(٣) الأحمد، أحمد قاسم، (١٩٩٨). التعاون الاقتصادي والسياسي بين الأردن والاتحاد الأوروبي. مرجع سابق، ص ٤١.

ولقد حصل الأردن خلال البروتوكولات الأربعة على ما مجموعه (٣٢٩) مليون أيكو (وحدة حسابية أوروبية) أي ما يعادل (٤٣٠) مليون دولار أمريكي، والجدول رقم (٢) يوضح قيمة المساعدات والقروض المالية المقدمة للأردن من الاتحاد الأوروبي، حيث حصل الأردن على (١١٦) مليون أيكو على شكل هبات، و(١٥) مليون أيكو شروط قروض سهلة، و(١٩٨) مليون أيكو قروض ميسرة من بنك الاستثمار الأوروبي.

كما ساهم الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى المساعدات والقروض المالية في دعم ميزان المدفوعات الأردني لمواجهة الضغوط الاستثنائية في الأعوام الأخيرة، وبلغت المبالغ في عام (١٩٩٦) حوالي (١٠٠) مليون وحدة حسابية أوروبية (أيكو)^(١).

ونلاحظ بأن المبالغ كانت تزداد مع كل بروتوكول جديد يوقع مع الأردن، وهذا يدل على الثقة التي توليها إدارة الاتحاد الأوروبي إلى الأردن إلى التزام الأردن وجديته في التعاون مع دول الاتحاد.



قيمة الهبات والمساعدات الأخرى والقروض المقدمة للأردن من الاتحاد الأوروبي (المجموعة الأوروبية سابقاً) منذ عام ١٩٧٧ وحسب البروتوكولات الأربع (مليون وحدة نقد أوروبية)^(*)

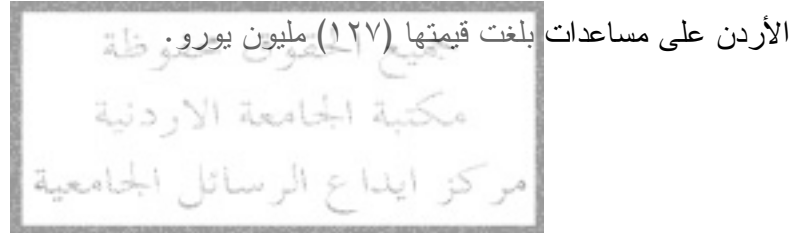
البروتوكول	الهبات	قروض بشروط سهلة	قروض ميسرة من بنك الاستثمار الأوروبي	المجموع	النسبة
البروتوكول الأول ١٩٨١-١٩٧٧	١٨	٤	١٨	٤٠	٪١٢,٢
البروتوكول الثاني ١٩٨٦-١٩٨٢	١٩	٧	٣٧	٦٣	٪١٩,٢
البروتوكول الثالث ١٩٩١-١٩٨٧	٣٥	٢	٦٣	١٠٠	٪٣٠,٣
البروتوكول الرابع ١٩٩٧-١٩٩٢	٤٤	٢	٨٠	١٢٦	٪٣٨,٢
المجموع (أيكو)	١١٦	١٥	١٩٨	٣٢٩	٪١٠٠
النسبة	٪٣٥,٣	٪٤,٦	٪٦٠,١١	٪١٠٠	

(١) أيكو: وحدة حسابية أوروبية، وكانت تعادل (١,٢) دولار أمريكي.
* وزارة التخطيط الأردنية، (١٩٩٨). تقارير غير منشورة.

ولقد قام الاتحاد الأوروبي ومن مصادر مالية خارج نطاق البروتوكولات بتقديم قرضين للأردن وبقيمة (٤٥) مليون وحدة نقد حسابية أوروبية لتمويل مشروع الاتصالات الأول والثاني. كما قدّم الاتحاد منحتين: الأولى وقيمتها (٨٠) مليون وحدة نقد حسابية أوروبية لدعم برنامج التصحيح الاقتصادي، والمنحة الثانية قيمتها (١٥٠) مليون وحدة نقد أوروبية حسابية في أعقاب حرب الخليج^(١).

أمّا خلال الأعوام (١٩٩٦) و(١٩٩٩) وضمن برنامج ميدا الأول (MEDA I)، وهو الأداة المالية الرئيسية للشراكة الأوروبية المتوسطية فقد حصل الأردن على مساعدات بلغ حجمها (٤٨٣,٩) مليون يورد منها (٢٢٣) مليون يورو قروض مقدّمة من بنك الاستثمار الأوروبي^(٢).

وخلال الأعوام (٢٠٠٠-٢٠٠٢)، وضمن برنامج ميدا الثاني (MEDA II) فقد حصل



(١) وزارة التخطيط، (٢٠٠٠). دليل اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية. مرجع سابق، ص ١.
(٢) المرجع السابق، ص ١.

المبحث الثاني: الشراكة الأردنية الأوروبية

مع تحرك العالم المتسارع نحو اقتصاد عالمي متكامل وتكوين تحالفات تجارية مختلفة، انضم الأردن إلى الحركة العالمية بشكل رئيسي من خلال: اتفاقية الشراكة الأردنية مع الاتحاد الأوروبي وانضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية^(١).

واتخذت الحكومة الأردنية قرارها بتاريخ (١٩٩٥/٢/٢٧) للبدء بالدخول في مفاوضات شراكة مع الاتحاد الأوروبي هادفة إلى تعزيز العلاقات الأوروبية - الأردنية في مجالاتها المتعددة الاقتصادية، والمالية، والثقافية، والسياسية، والأمنية، ومجال الملكية الفكرية، وغيرها. ساعية إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين الأردن والاتحاد الأوروبي مع حلول عام (٢٠١٠)، وذلك انطلاقاً من السياسة المتوسطة لأوروبا في المنطقة والتي تسعى إلى خلق تنمية شاملة^(٢).

لقد أنهت الحكومة الأردنية والاتحاد الأوروبي المباحثات الخاصة بجولات المفاوضات وعددها ست، ولقد اتفق الطرفان على جميع البنود التي شملتها المحاور الرئيسية للاتفاقية المقترحة، وهي المحاور السياسي، والأمني، والاجتماعي، والإنساني، ومحور الشؤون الاقتصادية، والمالية، وتمّ التوقيع على الاتفاقية بتاريخ (١٩٩٧/١١/٢٤) ونقّع الاتفاقية في (١٠٧) مواد، و(٧) ملاحق، و(٤) بروتوكولات، و(١٢) إعلاناً مشتركاً، وقد تمّ ترجمة الاتفاقية إلى العديد من اللغات، وكانت الاتفاقية منسجمة مع أحكام الاتفاقية الخاصة بالاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية (GATT) والاتفاقية العامة للتجارة والخدمات (GATS).

المطلب الأول:

أولاً: الأسباب الموجبة لاتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية:

لقد تمّ التوقيع على اتفاقية الشراكة في (١٩٩٧/١١/٢٤)، وذلك انطلاقاً من عدة أسباب هي^(٣):

- (١) أهمية استمرار الروابط التقليدية القائمة بين الفريقين، والقيم العامة المشتركة.
- (٢) الرغبة في تأسيس علاقات دائمة مبنية على المعاملة بالمثل والشراكة العامة.
- (٣) اهتمام الطرفين باحترام حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية والحرّيات السياسية.

(١) وزارة التخطيط، (٢٠٠٠). دليل اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية. مرجع سابق، ص ١.
 (٢) الأحمد، أحمد قاسم، (١٩٩٨). التعاون الاقتصادي والسياسي بين المملكة الأردنية الهاشمية والاتحاد الأوروبي. مرجع سابق، ص ٥٩.
 (٣) وزارة التخطيط، (٢٠٠٠). اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية. عمان، الأردن، ص ١.

- (٤) تمثين الاستقرار السياسي، والتنمية الاقتصادية.
- (٥) الرغبة بتأسيس حوار سياسي منتظم حول كافة المسائل ذات الاهتمام المشترك.
- (٦) تقوية وتدعيم عملية التحديث الاجتماعي والاقتصادي التي يقوم بها الأردن لتسهيل اندماجه في الاقتصاد العالمي.
- (٧) خلق مناخ جديد للعلاقات الاقتصادية، وخصوصاً في مجال تنمية التجارة والاستثمار، والتعاون الاقتصادي والفني.

ثانياً: أهداف اتفاقية الشراكة الأردنية - الأوروبية:

لقد ركزت الاتفاقية في مادتها الأولى على الأهداف التالية^(١):

- (١) تهيئة الإطار الملائم للحوار السياسي الذي يسمح بتطوير علاقات سياسية متكافئة حميمة بين الفريقين.
- (٢) وضع شروط التحرير التدريجي لتجارة البضائع، والخدمات، ورأس المال.
- (٣) رعاية تنمية علاقات اقتصادية واجتماعية متوازنة بين الفريقين من خلال الحوار والتعاون.
- (٤) تحسين ظروف المعيشة والعمل وتعزيز الإنتاجية والاستقرار المالي.
- (٥) تشجيع التعاون الإقليمي بهدف تعزيز التعايش السلمي، والاستقرار السياسي، والاقتصادي.
- (٦) تطوير التعاون في مجالات أخرى ذات اهتمام مشترك.

ثالثاً: العناصر الرئيسية للاتفاقية:

تتكوّن اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية من ثلاثة محاور رئيسية، وتحتوي على عدد من البروتوكولات والملاحق والعناصر الثلاثة الرئيسية هي^(٢):

- (١) القضايا السياسية والأمنية.
- (٢) الشراكة الاقتصادية والمالية.
- (٣) الشراكة في الشؤون الاجتماعية والإنسانية.

(١) الأحمد، أحمد قاسم، (١٩٩٨). التعاون الاقتصادي والسياسي بين المملكة الأردنية الهاشمية والاتحاد الأوروبي. مرجع سابق، ص ٧٨.

(٢) وزارة التخطيط، (٢٠٠٠). دليل اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية. مرجع سابق، ص ٢.

(١) القضايا السياسية والأمنية:

يهدف هذا الجزء من الاتفاقية إلى تأسيس عدد من المبادئ العامة يطبقها الطرفان، ويشجعاً على تنفيذها، ويؤخذ بمبدأ احترام الحرية والقانون كأساس لبناء علاقة سليمة، كما أن العلاقات بين الدول تكون مضبوطة بمجموعة من المبادئ المقبولة من الجميع^(١).

وقد نصّت المادة (٣) من الاتفاقية على أن^(٢):

(١) يؤسس حوار سياسي منتظم بين الفريقين يقوّي الحوار علاقاتهما، ويساهم في تنمية الشراكة الدائمة ويزيد التفاهم والتضامن المشتركين.

(٢) سيعمل الحوار والتعاون السياسيّان بشكل خاص على:

- تنمية تفاهم مشترك أفضل، وزيادة تقارب المواقف حول المسائل الدولية، وخاصة تلك المسائل التي يحتمل أن يكون لها أثر جوهري على أي من الفريقين.
- تمكين كل فريق من تقدير وضع مصالح الآخر.
- تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين.
- النهوض بالمبادرات المشتركة.

كما أشارت الاتفاقية إلى أنه يجب أن يمتاز الحوار السياسي بالانتظام والديمومة، وأن يعمل مزيداً من الأمن والاستقرار الإقليميين، وتنمية وتنفيذ المبادرات المشتركة، وأن يكون الحوار السياسي شاملاً ومتضمناً - سواءً على المستوى الوزاري أو على مستوى كبار الموظفين أو المستوى الدبلوماسي - المواضيع ذات الاهتمام المشترك لتمهيد الطريق لمزيد من التعاون، والتأكيد على ضرورة تحقيق السلام والأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية الإقليمية كآلية للتغيير، كما دعت إلى مزيد من الحوار بين البرلمان الأوروبي والبرلمان الأردني^(٣).

(١) منصور، يوسف، (١٩٩٩). اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي: التحليل والنتائج. ندوة الشراكة الاقتصادية العربية الأوروبية "تجارب وتوقعات". مرجع سابق، ص ٤٩-٥١.

(٢) وزارة التخطيط، (٢٠٠٠). اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية. مرجع سابق، ص ٤.

(٣) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (١٩٩٩). دراسة تقويم أثر اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية على الزراعة العربية. الخرطوم، السودان، ص ١٢١.

(٢) الشراكة الاقتصادية والمالية:

يهدف هذا المحور من الاتفاقية إلى تأسيس منطقة تجارة حرة بين الأردن والاتحاد الأوروبي، يتم إنشاؤها بشكل تدريجي حتى يتم الوصول لها مع حلول عام (٢٠١٠)، وقد تمّ شمول مواضيع التنمية الاقتصادية والموارد والبنية التحتية في هذا الجزء. كما اهتمت الاتفاقية بتحقيق شراكة تتسم بطابع التكامل الإقليمي، ويتم الوصول إلى منطقة التجارة الحرة بناءً على هذه الاتفاقية، وكذلك الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT)، والاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)^(١).

ويغطي اتفاق الشراكة: التجارة في المنتجات الزراعية والصناعية، وحقوق إقامة المنشآت والخدمات، وحرية المدفوعات، وتحركات رأس المال، والمنافسة، وحقوق الملكية الفكرية، والتعاون المالي، والتعاون الاقتصادي في حقل الصناعة، وفي الزراعة، والاستثمار، والمواصفات، والمقاييس، والنقل، والاتصالات، والطاقة، والعلم، والثقافة، والبيئة، والسياحة، والإحصاء، ومكافحة المخدرات غير المشروعة^(٢).

ويُعتبر هذا المحور هو الأكثر أهمية بين محاور الاتفاقية الثلاثة، وذلك لأنه يغطي موضوع التجارة بين الأردن والاتحاد الأوروبي، حيث تشير البيانات إلى وجود عجز في الميزان التجاري بين الطرفين يميل لصالح الاتحاد الأوروبي؛ فقد بلغ العجز للعام (١٩٩٧) حوالي (١,٢) مليار دولار أمريكي، أي حوالي خمس الناتج المحلي الإجمالي للأردن.

وتشكل الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي ما نسبته (٦,٦٪) من مجمل الصادرات لعام (١٩٩٨)، وتشكل مستوردات الأردن من الاتحاد الأوروبي ما نسبته (٣٢,٤٪) من مجمل المستوردات لنفس العام. والجدول رقم (٧) يوضح حجم التجارة بين الطرفين، حيث نلاحظ الثبات النسبي في حجم كل من مستوردات وصادرات الأردن إلى الاتحاد الأوروبي^(٣).

(١) وزارة التخطيط، (٢٠٠٠). دليل اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية. مرجع سابق، ص ٢.

(٢) الحافظ، مهدي، (١٩٩٩). ندوة الشراكة الاقتصادية العربية الأوروبية - تجارب وتوقعات. مرجع سابق، ص ٥٠.

(٣) فريحات، حيدر، (٢٠٠٠). المنظور الأردني للبعد الاقتصادي للشراكة العربية الأوروبية. ورقة عمل مقدمة لمؤتمر آفاق الشراكة العربية الأوروبية في القرن القادم.

الجدول رقم (٧)

حجم التجارة بين الأردن والاتحاد الأوروبي

السنة	حجم الصادرات إلى الاتحاد	حجم المستوردات من الاتحاد
١٩٩٥	٦,٢٧٪	٣٣,١٧٪
١٩٩٦	٨,٢٩٪	٣١,٦٦٪
١٩٩٧	٧,٨٩٪	٣٢,٥٦٪
١٩٩٨	٦,٦٤٪	٣٢,٣٨٪
المتوسط	٧,١٢٪	٣٢,٤٪

لذلك نلاحظ بأنه إذا نظرنا إلى الاتفاقية عبر منظار التجارة فقط، فإنه من الصعب الدفاع عنها وبخاصة على المدى القصير حيث ستخف الإيرادات الناتجة عن الجمارك، إلا أن المكاسب لاحقاً تعتمد على مدى التقدم المنجز في بناء الاقتصاد ككل^(١).

(٣) الشراكة في الشؤون الاجتماعية والإنسانية:

نصت الاتفاقية حسب المادة (٨٠) على ضرورة نشوء حوار اجتماعي منظم ودائم، وذلك للتوصل إلى الطرق التي تؤدي إلى الارتقاء في أمور حركة العمال والاندماج الاجتماعي والمعاملة بالمثل، على أن يركز الحوار في مواضيع الهجرة والمهاجرين وأوضاع المعيشة لهم، بالإضافة إلى تنمية روح المساواة، والتسامح، والإدراك المتبادل للثقافات والحضارات^(٢).

أمّا على مستوى الحوار نفسه، فقد نصت المادة (٨٢) على أن تعطى الأولوية للفعاليات التالية^(٣):

- أ- خفض ضغوطات الهجرة من خلال خلق فرص العمل، وتطوير التدريب في المناطق التي يعلو فيها معدل الهجرة.
- ب- إعادة دمج المهاجرين غير الشرعيين العائدين.

(١) منصور، يوسف، (١٩٩٩). اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي "التحليل والنتائج". ندوة الشراكة الاقتصادية العربية - الأوروبية "تجارب وتوقعات". مرجع سابق، ص ٥٠.

(٢) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (١٩٩٩). دراسة تقويم أثر اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية على الزراعة العربية. مرجع سابق، ص ١٢٢.

(٣) وزارة التخطيط، اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية، مرجع سابق، ص ٢٨.

- ج- تحفيز دور المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، خصوصاً من خلال التعليم والإعلام، وانسجاماً مع السياسات الأردنية في هذا المجال.
- د- تطوير وتعزيز تخطيط الأسرة في الأردن وبرامج حماية الأم والطفل.
- هـ- تحسين نظام الضمان الاجتماعي.
- و- تحسين نظام الرعاية الصحية.
- ز- تحسين الأحوال المعيشية في المناطق المحرومة المكتظة بالسكان.
- ح- تنفيذ وتمويل برامج التبادل والترفيه لمجموعات مشتركة للشباب الأردنيين والأوروبيين المقيمين في الدول الأعضاء بهدف دعم التفاهم الثقافي المتبادل والتسامح.
- أمّا فيما يختص بالتعاون الثقافي، فقد أكدت المادة (٨٥) على وضع أسس لحوار ثقافي مستمر، وطويل الأمد، ومنظم، وبروح من الاحترام الثقافي، وعلى الطرفين إيلاء الشباب العناية المناسبة، والتعبير عن النفس، والمحافظة على التراث، ونشر الثقافة، وتحفيز أية فعالية ذات اهتمام متبادل في مجال المعلومات والاتصالات، وتوسيع أية برامج حالية للتعاون الثقافي بين دول المجموعة لتشمل الأردن^(١).

المطلب الثاني: المعالم المهمة في الاتفاق:

١ - حرية انتقال المنتجات الصناعية:

تهدف اتفاقية الشراكة إلى إقامة تجارة حرة في السلع الصناعية بين الأردن والاتحاد الأوروبي على الشكل التالي^(٢):

- (أ) تعفى الواردات إلى الاتحاد الأوروبي ذات المنشأ الأردني من الرسوم الجمركية وأي رسم آخر له تأثير مماثل اعتباراً من دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.
- (ب) تعفى الواردات إلى الأردن ذات المنشأ من بلدان الاتحاد الأوروبي من الرسوم الجمركية، وأي رسم آخر له تأثير مماثل، ويتم تحقيق ذلك على مدى فترة انتقالية تمتد

(١) وزارة التخطيط، (٢٠٠٠). اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية. مرجع سابق، ص ٢٩.

(٢) منصور، يوسف، (١٩٩٦). اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي: "التحليل والنتائج". ندوة الشراكة الاقتصادية العربية الأوروبية "تجارب وتوقعات". مرجع سابق، ص ٥١.

(١٢) عاماً بدءاً من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، باستثناء لائحة من منتجات محدّدة.

٢ - قوانين المنشأ التراكمي:

تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي وافق على منح الأردن وبلدان حوض البحر المتوسط حق التراكم القطري في حال شرعت هذه البلدان بمفاوضات فيما بينها (ثنائية أو غير ذلك) لإقامة مناطق تجارة حرة، ولا يوجد ذكر لهذا الشرط في اتفاقية الارتباط، وقد عرض الاتحاد الأوروبي التراكمية الثنائية فقط بين الأردن والبلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وتقسم واردات السلع الصناعية من الاتحاد الأوروبي إلى خمس لوائح:

(أ) لائحة سلبية لبعض السلع الصناعية ذات المنشأ الأوروبي والمستوردة إلى الأردن، وتستثني الاتفاقية هذه المنتجات من الإعفاء الجمركي وهي: السجائر، والسيارات المستعملة، ومعجون الطماطم (البندورة)، والملابس المستعملة، والملابس، والمفروشات، والأحذية، والسجاد (استثناء جزئي).

(ب) لائحة السلع الصناعية الأوروبية المنشأ والواردة إلى الأردن (٤٩٢ سلعة رئيسية).

(ج) لائحة السلع الصناعية الأوروبية المنشأ الواردة إلى الأردن برسوم مطبقة بين (٥٪ و ١٠٪)، يجب إلغاء هذه الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات التأثير المماثل تدريجياً بنسبة (٢٠٪) سنوياً بدءاً من السنة الأولى من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وتشمل اللائحة السلع الاستهلاكية الأساسية، والمعدات الطبية، والمواد الخام الصناعية، وقطع الغيار للمكائن الصناعية، والمداخلات الصناعية، والمواد الكيماوية، والصناعية، ومنتجات الصبيلة والأسمدة^(١).

(د) لائحة بالسلع الصناعية الأوروبية المنشأ والواردة إلى الأردن برسم مطبق يتراوح بين (٢٠٪) و (٣٠٪) و (٤٠٪)، يجب إلغاء هذه الرسوم الجمركية وأية رسوم لها تأثير مماثل تدريجياً بمعدل (١٢,٥٪) سنوياً بدءاً من العام الخامس من دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتضم اللائحة سلعاً صناعية منتجة محلياً، وتحتاج إلى فترة انتقالية للتكيف.

(١) منصور، يوسف، (١٩٩٩). اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي: التحليل والنتائج. ندوة الشراكة الاقتصادية العربية الأوروبية "تجارب وتوقعات". مرجع سابق، ص ٥١-٥٢.

وقد نصّت المادة (١٣) من الاتفاقية على إعطاء الأردن حق اتخاذ إجراءات استثنائية لفترة محدودة المدّة على شكل إعادة فرض الرسم الجمركي أو زيادته، وذلك لحماية الصناعات الناشئة، أو قطاعات معيّنة تخضع لإعادة هيكلة أو توجّه مصاعب خطيرة، حيث تسبّب هذه المصاعب مشاكل اجتماعية رئيسية. على أن لا تزيد هذه الإجراءات عن (٢٥٪) من قيمة السلعة، ومعدل القيمة الكلية السنوي لواردات هذه المنتجات الخاضعة لهذه الإجراءات قد لا تتعدّى (٢٠٪) من معدل القيمة الكلي السنوي للواردات من هذه المنتجات الصناعية. ولا يمكن فرض مثل هذه الإجراءات على منتج إذا مضى أكثر من أربع سنوات على إلغاء كل الرسوم والقيود الكمية، أو الإجراءات التي لها تأثير مماثل فيما تعلق بهذا المنتج، يُضاف إلى ذلك أن الاتفاقية تمنح الأردن فترة ثلاث سنوات إضافية بعد الفترة الانتقالية المذكورة من الاتفاقية التي يسمح للأردن بموجبها باتخاذ إجراءات استثنائية فيما يتعلق بالصناعات خلال الفترة الانتقالية^(١).

وما هو جدير بالذكر أن تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من الاتحاد الأوروبي سوف يؤدي إلى منافسة الصناعات الوطنية الناشئة، بالإضافة إلى انخفاض إيرادات الخزينة نتيجة تخفيض الرسوم الجمركية، ولكن يمكن معالجة ذلك من خلال^(٢):

(١) مساعدات الاتحاد الأوروبي المالية.

(٢) فرض ضرائب على واردات المنتجات المحددة.

(٣) إلغاء جميع الاستثناءات أو بعضها الموجودة في قانون ضريبة المبيعات.

ولكن يبقى السؤال المطروح: إلى أي مدى يمكن أن يساهم ذلك في الحفاظ على الصناعات الوطنية الناشئة، إذا أخذنا بعين الاعتبار الجودة، ومدى تأثير ذلك على المواطن الأردني خصوصاً فيما يتعلق بضريبة المبيعات؟ وارتفاع الأسعار؟

٣ - حرية حركة المنتجات الزراعية:

لقد طالب المفاوضون الأردنيون أن يخفض الاتحاد الأوروبي الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية ذات المنشأ الأردني والمستوردة إلى بلدان الاتحاد، وحتى تصبح صفراً

(١) وزارة التخطيط، (٢٠٠٠). اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية. مرجع سابق، ص ٨.

(٢) منصور، يوسف، (١٩٩٩). اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي: التحليل والنتائج. ندوة الشراكة الاقتصادية العربية الأوروبية "تجارب وتوقعات". مرجع سابق، ص ٥٢.

وزيادة الكميات المستوردة وفترات السماح بالدخول، ويهدف هذا الإجراء إلى زيادة صادرات المنتجات الزراعية الأردنية إلى سوق الاتحاد^(١).

هذا وتتمتع المنتجات الزراعية المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي بعدد من الامتيازات تمّ تحديدها حسب نوعية المنتج، وحساسيته على مستوى السوق في دول الاتحاد^(٢)، وتتمثل هذه الامتيازات في:

(أ) سلع معفاة من الضرائب الجمركية بدون حصص جمركية، أو محدّات زمنية، وتشمل الملوخية، والبامية، وبعض أنواع الفليفلة، والتمور، والخضار المجففة، وعصير الحمضيات، والفلفل الأحمر المطحون، والجريب فروت، (البرتقال يخضع لضريبة دخول)^(٣).

(ب) سلع معفاة من الرسوم الجمركية بدون محدّات كمية، ولكن مع وجود جدول زمني، وتشمل البندورة، والثوم، والخيار، والبازلاء، والباذنجان، والفليفلة الحلوة، والبقونس، والكوسا، والشمار، والبطيخ، والشمام، والسلاري^(٤).

(ج) سلع معفاة من الرسوم الجمركية مع وجود محدّات كمية، وجدول زمني، وتشمل البطاطا الجديدة، وأزهار القطن، والخس، والأسبار أغوس، والخضار، والفواكه المصنعة، ومعجون البندورة، والفراولة.

(د) سلع اتفق على حصص كمية جمركية، وجدول زمني لها مع تخفيض بالرسوم الجمركية، وتشمل الجزر، والبصل، والتين، والمانجا، والجوافة، والمندرين، والليمون.

(هـ) وافق الاتحاد الأوروبي على إدخال الجبنة البيضاء ذات المنشأ الأردني إلى الاتحاد الأوروبي معفاة من الجمارك.

كما لا تمنح الاتفاقية مستوردات الأردن من السلع الزراعية الأوروبية؛ أية إعفاءات في الوقت الحاضر.

(١) منصور، يوسف، (١٩٩٩). اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي: التحليل والنتائج. ندوة الشراكة الاقتصادية العربية الأوروبية "تجارب وتوقعات"، ص ٥٣.

(٢) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (١٩٩٩). دراسة تقديم أثر اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية على الزراعة العربية. مرجع سابق، ص ١٢٦.

(٣) وزارة التخطيط، (٢٠٠٠). دليل اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية. مرجع سابق، ص ٤.

(٤) المرجع السابق، ص ٤.

٤ - حقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية:

منحت الاتفاقية الأردن بالإشارة إلى حقوق الملكية الفكرية فترات سماح مختلفة لمراجعة وإعادة صياغة، وتطبيق قوانين حقوق الملكية الفكرية المقبولة دولياً، كما هي محددة في القوانين الدولية ذات الصلة التي تغطي حقوق الملكية، وتطلب الاتفاقية من الأردن الدخول في الاتفاقيات التالية^(١):

(أ) اتفاقيات بفترات سماح مدتها خمس سنوات:

- (١) معاهدة بيرن (اتفاق باريس لعام ١٩٧١) الخاص بحماية الحقوق الأدبية والفنية.
- (٢) معاهدة روما لعام (١٩٦١) لحماية الفنانين، والمنتجين لأعمال السينما، والإذاعة، ومنظمات البث.
- (٣) اتفاقية نيس (اتفاق جنيف لعام ١٩٧٧ وتعديله عام ١٩٧٩)، والمتعلقة بالتصنيفات العالمية للسلع، والخدمات لغايات تسجيلها.
- (٤) اتفاقية مدريد (١٩٦٧ والمعدل عام ١٩٧٩)، والمتعلقة بالتسجيل العالمي للعلامات والبروتوكول المتعلق باتفاق مدريد لعام (١٩٨٩) والمتعلق بالاعتبارات الأساسية لتسجيل العلامات.

- (٥) معاهدة بودابست (١٩٧٧ المعدلة في عام ١٩٨٠)، والمتعلقة بالاعتراف بالحقوق العالمي لإبداع الأحياء الدقيقة لأغراض إجراءات حقوق الاختراع.
- (٦) معاهدة جنيف (١٩٩١) لحماية الأنواع الجديدة من النباتات.

(ب) اتفاقيات بفترات سماح مدتها سبع سنوات^(٢):

- (١) معاهدة تعاون العلامات المسجلة (واشنطن ١٩٧٠ والمعدلة في عام ١٩٧٩ وعام ١٩٨٤)، وهي اتفاقية تعاون، ويترتب التصديق عليها بعد سبع سنوات من تاريخ دخول اتفاقية الشراكة حيّز التنفيذ.

(١) منصور، يوسف، (١٩٩٩). اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي: التحليل والنتائج. ندوة الشراكة الاقتصادية العربية الأوروبية "تجارب وتوقعات". مرجع سابق، ص ٥٣.

(٢) الأحمد، أحمد قاسم، (١٩٩٨). التعاون الاقتصادي والسياسي بين المملكة الأردنية الهاشمية والاتحاد الأوروبي. مرجع سابق، ص ٨٩.

(٢) أمّا بالنسبة لقطاع الأدوية، والكيماويات، فقد تعهّد الأردن بتقديم الحماية الكافية والفعّالة لحقوق الملكية الفكرية لهذه السلع حسبما هو مطلوب من قبل منظمة التجارة العالمية (WTO) فيما يخص أمور الملكية الفكرية (TRIPS)؛ أي الأمور التجارية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية، وذلك خلال ثلاث سنوات من دخول الاتفاقية حيّز التنفيذ.

٥ - المدفوعات وتحركات رأس المال والاحتكارات الحكومية:

عند دخول الاتفاقية حيّز التنفيذ:

(أ) لن تكون هنالك أية قيود على تحرك رأس المال من أحد الأطراف إلى الطرف الآخر من دون تطاول على التزامات كل من الطرفين بموجب الاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

(ب) لن يكون هناك أية قيود على حركة أو تحويل رأس المال، والإرجاع من طرف إلى آخر لأغراض الاستثمار المباشر^(١).

(ج) عندما تقتضي الضرورة، وحيث تسبّب التحركات بين الجانبين بمصاعب جدية لعملية سياسة معدّل الصرف، أو السياسة النقدية في الاتحاد الأوروبي والأردن، يمكن للطرفين اتخاذ وتطبيق إجراءات مقيّدة لتحركات رأس المال لفترة لا تتعدّى ستة أشهر عندما تكون هنالك حاجة قصوى لمثل هذه الإجراءات.

(د) عندما يواجه أي من الطرفين أية مصاعب حقيقية تتعلق بميزان المدفوعات، فإنه وبما يتلاءم مع معاهدة الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS)، واتفاقيات صندوق النقد الدولي قد يطبق إجراءات ضرورية جداً لمعالجة هذه الأوضاع بشرط أن ذلك الطرف يخبر الطرف الآخر فوراً بهذه الإجراءات، ويزوّده بأقرب فرصة ممكنة بجدول زمني لإزالة هذه الإجراءات.

(هـ) يتعهّد كل من الأردن والاتحاد الأوروبي بالتخفيف التدريجي للاحتكارات الحكومية، وذلك حسب مادة (٥٨) من الاتفاقية^(٢).

(١) وزارة التخطيط، (٢٠٠٠). دليل اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية. مرجع سابق، ص ٥.

(٢) وزارة التخطيط، (٢٠٠٠). اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية. مرجع سابق، ص ١٩.

المطلب الثالث: الآثار الناجمة عن اتفاقية الشراكة:

أولاً: الإيجابيات:

(١) دعم وتسهيل إعادة هيكلة القطاع الصناعي الأردني، وضمن هذا الإطار فقد قام الاتحاد الأوروبي بتمويل العديد من المشاريع الداعمة للقطاع الصناعي الأردني، ومن أهمها برنامج تطوير قطاع الصناعة، حيث يهدف هذا البرنامج إلى تطوير القدرة التنافسية والتصديرية للصناعات الأردنية على المدى الطويل لتمكين القطاع الخاص من أخذ دوره الريادي في تحقيق نمو مستمر، إمّا على المدى القصير، فسيعمل البرنامج على تقديم المساعدة، والدعم للمؤسسات ذات العلاقة من النواحي التشريعية والإدارية والمالية، وذلك لمساعدتهم على التكيف مع المستجدات المتوقعة، وترتكز أهداف المشروع على تفعيل الدور الاقتصادي للقطاع الخاص الأردني، وتقديم الدعم على مستوى رسم السياسات، وتعزيز الأطر القانونية، والتشريعية، وتنمية الموارد البشرية العاملة في القطاع الصناعي، ويبلغ حجم التمويل المخصّص لهذا المشروع (٤٠) مليون يورو، تقدّم من الاتحاد الأوروبي، ومن المتوقع أن يقدّم البرنامج خدمات لأكثر من (٥٠٠) شركة صغيرة متوسطة الحجم.

(٢) استمرارية تدفق المساعدات والمنح وزيادتها، حيث يقوم الاتحاد الأوروبي بتقديم مساعدات، ومنح من خلال برنامج ميدا^(*)، حيث حصل الأردن من خلال برنامج ميدا^(١) على (٤٨٣,٩) مليون يورو، منها (٢٢٣) مليون يورو قروض مقدّمة من بنك الاستثمار الأوروبي.

(١) السماح بدخول مؤسسات مالية إلى الأردن، ممّا سيؤدي إلى تدفق الاستثمارات الأوروبية إلى الأردن.

(٢) الاستفادة من التكنولوجيا، والتقنية الحديثة، وتسهيل نقلها إلى الأردن، وهذا سيقدم الاقتصاد الأردني.

(٣) تشجيع ودعم عمليات الإصلاح السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

* ميدا (MEDA): هو الأداة المالية الرئيسية للشراكة الأوروبية المتوسطية ومقدار التزام الدول بالاتفاقية هو الذي يحدّد حجم المساعدات المالية.

(١) فريجات، حيدر، (٢٠٠٠). المنظور الأردني للبعد الاقتصادي للشراكة العربية الأوروبية. مؤتمر أفاق الشراكة العربية الأوروبية في القرن القادم. مرجع سابق، ص ٧.

ثانياً: السلبيات:

- (١) من المتوقع أن تواجه الصناعة المحلية تحديات، وصعوبات عديدة في ضوء تعرّضها لمنافسة شديدة من المنتجات الصناعية الأوروبية المماثلة بعد تفكيك الرسوم الجمركية وإزالة القيود الكمية على استيرادها.
- (٢) التشديد في تطبيق قواعد المنشأ^(*)، الأمر الذي سيحول دون زيادة الصادرات الصناعية الأردنية إلى الأسواق الأوروبية.

(٣) من المتوقع أن يشهد القطاع الزراعي صعوبات كبيرة بعد رفع القيود الجمركية ونظام الحصص عن المنتجات الزراعية الأوروبية، الأمر الذي سيعرض القطاع الزراعي الأردني إلى منافسة شديدة، مع العلم بأن معظم صادرات الأردن الزراعية من المنتجات الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي لم تكن تخضع لأية رسوم جمركية بموجب بروتوكول (١٩٧٧). وعليه فإن اتفاقية الشراكة لا يتوقع لها أن تساهم في زيادة الصادرات الزراعية إلى الأسواق الأوروبية، كما أن إمكانية استخدام الاتحاد الأوروبي لمتطلبات الجودة الصارمة فيما يخص المنتجات الزراعية قد تشكل عائق غير جمركية أمام دخول المنتجات الزراعية الأردنية إلى أسواقه.

- (٤) التركيز على الالتزام بحقوق الملكية الفكرية، خاصة في مجال الصناعات الدوائية، وما لذلك من تأثير سلبي على قطاع الأدوية في الأردن من حيث رفع الأسعار.

* أي سلعة تمرّ بعدد من مراحل التصنيع والمعالجة قبل أن تصل إلى حالتها النهائية وفي كل مرحلة تكسب السلعة قيمة مضافة، وغالباً ما تتم مراحل عملية التصنيع والمعالجة في أكثر من دولة، وبالتالي فإن أكثر من دولة سوف تساهم في إنتاج السلعة النهائية. ومن هنا فإن الاتحاد الأوروبي قد حدّد العديد من الشروط والقواعد الواجب توفرها في السلعة حتى تكتسب صفة المنشأ.

الفصل الثالث

النظام الشرق أوسطي الجديد

المبحث الأول: مفهوم النظام الشرق أوسطي الجديد.

المبحث الثاني: آثار النظام الشرق أوسطي الجديد على النظام العربي.

مقدمة:

لقد ارتبط مفهوم الشرق الأوسط بالاستراتيجية الغربية التي تنظر إلى طبيعة الشرق الأوسط كساحة دائمة للمواجهة الاستراتيجية بين القوى المتنافسة منذ مطلع القرن العشرين.

وشهد عقد التسعينات إعادة إحياء مفهوم النظام الشرق أوسطي بقوة على الساحة الإقليمية، وقد استند بروز هذا المفهوم إلى الاعتقاد بإمكانية دمج الدول العربية وغير العربية في إقليم الشرق الأوسط في إطار تكتل إقليمي يرتبط بالولايات المتحدة الأمريكية، ويستمد المشروع الشرق أوسطي شرعيته من ارتباطه بالعملية السلمية، حيث إن إقامة السوق الشرق أوسطية يعدّ توظيفاً للمدخل الاقتصادي لدعم جهود التسوية، من خلال خلق مصالح اقتصادية مشتركة بين العرب وإسرائيل، والحدّ من تخفيف المصالح المتناقضة بحيث تصبح الحرب بين الطرفين غير معقولة وليست عملية بل مستحيلة أيضاً.

ذلك أن التعاون الإقليمي يهيء المناخ لحل الصراعات، ويغيّر وجهات النظر العدائية بين الدول، ويعمل على تحرير عمليات التأقلم، والتعليم من قيود البغض والكراهية، وذلك للوصول بالدول المعنية إلى مرحلة التقدم الإنساني.

وقد تناول هذا الفصل الحديث عن مفهوم النظام الإقليمي الشرق أوسطي، وتحديد المنطقة وأركانها، بالإضافة إلى الحديث عن أهداف السوق الشرق أوسطية والدوافع المهيئة لها، ومن ثمّ تناول هذا الفصل الحديث مخاطر وتحديات التحوّل إلى النظام الشرق أوسطي الجديد على النظام الإقليمي العربي.

المبحث الأول: مفهوم النظام الشرق أوسطي

المطلب الأول: مفهوم منطقة الشرق الأوسط:

ارتبط مفهوم الشرق الأوسط بالاستراتيجية الغربية التي تنظر إلى طبيعة الشرق الأوسط كساحة دائمة للمواجهة الاستراتيجية بين القوى المتنافسة منذ مطلع القرن العشرين. ومن ثم تعددت استخداماته ومعانيه؛ فهو يُستخدم تارة للإشارة للدول العربية شرق قناة السويس ومصر وليبيا وإسرائيل، إضافة إلى تركيا وإيران، وتارة أخرى يتسع هذا المصطلح ليشمل باكستان. وفي تعريفات أخرى يتم تمييز دول المغرب العربي عن مجمل النطاق الجغرافي للشرق الأوسط فيُشار إليها كدول شمال القارة الأفريقية كما حدث في القمة الاقتصادية التي عُقدت في الدار البيضاء في نوفمبر (١٩٩٤)، والتي أطلق عليها مسمى "المؤتمر الاقتصادي للتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"^(١).

إن مصطلح الشرق الأوسط يختلف مجاله وأبعاده ضمن التصورات المختلفة للأطراف الدولية ومراكز الأبحاث الدولية وعلماء الجغرافية السياسية؛ لأنه يعكس الاختلاف المصلي والفلسفي لهؤلاء الأطراف، وهذا الاختلاف يبدو كأحد مميزات المنطقة.

ويعرّف ستانلي فيشر الشرق الأوسط بأنه مجموعة مكونة من (١٥) دولة هي: إسرائيل، والأردن، والعراق، ومصر، وإيران، والبحرين، ولبنان، وسوريا، والكويت، والسعودية، والإمارات، واليمن، وعمان، وقطر، وليبيا^(٢).

ونلاحظ بأن هذا التعريف لا يدخل تركيا أو باكستان في الحسبان، وقد استبعد تركيا على أساس أن توجهاتها في المقام الأول تجاه الاتحاد الأوروبي، كما أنه يستبعد جزءاً ملموساً من الدول العربية وهي: فلسطين، ودول المغرب العربي، والسودان.

ويختلف معنى الشرق الأوسط في التفكير العربي عنه في التفكير الإسرائيلي والتفكير الغربي بصفة عامة، فهو في التفكير العربي يشمل البلدان العربية في آسيا ومصر دون شمال أفريقيا والسودان.

(١) شوقي ممدوح، (١٩٩٦). "الشرق أوسطية بين الجغرافية السياسية والجغرافية الاقتصادية". مجلة السياسة الدولية. العدد (١٢٥)، ص ١٢٦-١٢٧.

(٢) Stanley Fishcher, (1992). "Prospects for Integration in the Middle East", Paper Presented at World Bank and CEPR Conference on New Dimensions in Regional Integration.

وفي المنظور السياسي الإسرائيلي يشمل العراق، وإيران، وتركيا، وباكستان أيضاً، بينما يمتدّ في المنظور الاقتصادي الإسرائيلي ليشمل دول الخليج، وهي في المنظور الغربي العام يشمل هذه الدول جميعاً في إطار سياسة استراتيجية طويلة المدى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى العملية السلمية^(١).

وتاريخياً يلاحظ الدكتور محمد علي الداود أنه شاع استخدام الشرق الأوسط إلى جانب استخدام "الشرق الأدنى" خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ أي منذ بداية التغلغل الاستعماري في الدولة العثمانية. وقد ازداد استخدام المفهوم الأول من قبل الاستراتيجيين البريطانيين خلال الحرب العالمية الأولى، وخلال التسويات الدولية التي أعقبت تلك الحرب وشملت التسمية شرق البحر المتوسط، وبصورة خاصة منطقة الهلال الخصيب، ومصر، واليونان، وقبرص، وإيران حسب مفهوم المعهد الملكي للشؤون الدولية برئاسة البروفيسور المؤرخ أرنولد توينبي^(٢).

وبسبب مكونات وحدود المنطقة المتوسطة غير الواضحة المعالم، فإنها تتفرد بخصائص مميزة. بالنظر إلى الإمكانيات الكبيرة المتاحة أمام دولها التي تشكل النظام، وهذه الخصائص تصوغ تفاعلات الوحدات السياسية في المنطقة وتتحكم في كثافة تفاعلات القوى الخارجة عنها:

١- هي منطقة التحام جغرافي، إذ تلتحم فيها قارات العالم القديم، وتنبسط أراضيها بين سواحل بحرية ثلاث: البحر الأبيض المتوسط، والمحيط الهندي، والمحيط الأطلسي، يفصل قارة أفريقيا عن العالم الجديد من الغرب.

٢- هي من المناطق شبه الصحراوية شديدة الجفاف باستثناء المناطق غزيرة الأمطار، وبالتالي تشكل المياه النادرة والنفيسة مصدر اهتمام وصراع وتنافس دائم لإنسان الشرق الأوسط.

٣- وهي تتفرد بكثرة متناقضاتها، فبينما هي ذات موقع هام إلا أنها غدت منطقة تنافس وصادم على طول فترات تاريخها. وبالرغم من وحدة الصحراء ووحدة الظروف المناخية القاسية

(١) شوقي، ممدوح، (١٩٩٦). "الشرق أوسطية بين الجغرافية السياسية والجغرافية الاقتصادية". مجلة السياسة الدولية. مرجع سابق، ص ١٢٧.

(٢) الداود، علي محمود، (١٩٩٤). "الأبعاد السياسية للنظام الشرق أوسطي". مجلة آفاق عربية. العدد (٧)، ص ص ٢٦-٢٨.

في معظم مناطقها، إلا أن الطبيعة خبأت في أراضيها ثروات جعلت منها أكثر مناطق العالم حساسية^(١).

إن الجميع يتفق حول صفة التناقض، وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط؛ بسبب اختلاف الخصائص البشرية، والثقافية العامة فيها. وحسب مفهوم "بن غوريون فإن الشرق الأوسط ليس منطقة عربية خالصة، إذ إن أغلبية سكانه ليسوا عرباً، فالأتراك، والإيرانيون، واليهود أكثر من العرب في الشرق الأوسط"^(٢).

وهناك اتجاه آخر يوضحه "فنسنت فرانسيس" في أن هناك سمتين تميزان منطقة الشرق الأوسط وهما:

١- كون هذه المنطقة منطقة صراع متواصل على مختلف فترات التاريخ.

٢- أنها منطقة تنافس دولي، على مختلف التاريخ فترات لأهميتها حيث خضعت هذه المنطقة للاستعمار الغربي^(٣).

بالتالي نرى أن هذه المنطقة لا يمكن أن تشكل وحدة جغرافية؛ للثقت الواضح فيها، إذ تفصلها بحار، وتوزع في قارات لكنها تتشابه سياسياً وبعده صفات.

"إن ذلك يعكس التصور الغربي لها كمنطقة فسيكسائية تتكون من خليط من الشعوب والجماعات الثقافية والقومية، الأمر الذي يعني تمزيق أوصال الوطن العربي، وعدم معاملته كوحدة متميزة، حيث تدخل فيه دول غير عربية مثل تركيا، وقبرص، وأثيوبيا، وأفغانستان، وباكستان، وإيران، وإسرائيل فيما تخرج منه دول المغرب العربي"^(٤).

إن هذه الفسيكسائية التي يتحدث عنها الغرب تتحقق في الشرق الأوسط، كرابطة بديلة تمتاز بالتناظر على جميع الأشكال، حيث نجد ما يلي:

(١) إنها عرقياً ودينياً خليط غير متجانس، حيث يوجد فيها الديانات الثلاث: الإسلام والمسيحية واليهودية، بالإضافة لذلك تضم أصول مختلفة من عرب ويهود وعجم بمختلف الجنسيات.

(١) محمد، كامل مصطفى، (١٩٩٦). "الأمن الإقليمي واستقرار الشرق الأوسط: المخاطر والفرص". مجلة

السياسة الدولية. العدد (١٢٦)، ص ٢٠٣.

(٢) كيالي، ماجد، (١٩٩٨). المشروع الشرق أوسطي. أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ص ٢٤.

(٣) فرانسيس، فنسنت، (١٩٨١). التحضر في الشرق الأوسط. (ط١). بيروت: دار المعرفة الجامعية، ص ١٨.

(٤) عمر، مجدي، (١٩٩٥). التغيرات في النظام الدولي وأثرها على منطقة الشرق الأوسط. (ط١). عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ص ٦١.

(٢) إنها اقتصادياً، يوجد فيها اختلاف؛ حيث نجد فيها دول فقيرة، ودول غنيّة، ودول متوسطة اقتصادياً.

(٣) التركيبة السكانية مختلفة؛ حيث نجد دولاً مكتظة السكان، ودولاً قليلة السكان.

(٤) توزيع الموارد مختلف؛ حيث نجد دولاً غنيّة الموارد كالدول النفطية، ودولاً فقيرة الموارد.

(٥) التطوير الحضري؛ حيث نجد دولاً يغلب عليها سمة المدنية، ودولاً يغلب عليها سمة الريف، ودولاً أخرى بينهما.

(٦) التقدّم التكنولوجي، دول متقدّمة ودول فقيرة متخلّفة^(١).

ونلاحظ من هذا أن مفهوم الشرق الأوسط هو مفهوم حديث، وهناك الرأي السائد حول الفلسفة السياسية من وراء طرح مثل هذا المفهوم الذي نلاحظه لدى الكتاب العرب الذين يركّزون على الارتباط الوثيق لهذا المفهوم بالمنظور الإسرائيلي في الشرق الأوسط.

- يُشير الدكتور "مجيدي عمر": "أنه يعبّر الاستعمال الغربي لهذا المصطلح عن رفض الفكرة القومية العربية، والوحدة العربية كما يشكل تبريراً لشرعية الوجود الصهيوني في المنطقة، ومحاولة لدمجه في المجال العربي الذي صار يُطلق عليه المجال الشرق أوسطي"^(٢).

- يُشير "يوسف الصايغ": "على أن منظور الشرق الأوسط يمتدّ جذوره التاريخية من إطار الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل".

كما جاء في يوميات هرتزل قبل وعد بلفور إلى تجسيد هذا المنظور، وقد ظهر بشكل صريح بعد حرب حزيران سنة (١٩٦٧) بكتاب رسمي أصدرته إسرائيل بعنوان (الشرق الأوسط في عام ٢٠٠٠)^(٣).

(١) فرانسيس، فنسنت، (١٩٨١). *التحصّر في الشرق الأوسط*. مرجع سابق، ص ١٢.

(٢) عمر، مجدي، (١٩٩٥). *التغيّرات في النظام الدولي وأثرها على منطقة الشرق الأوسط*. مرجع سابق، ص ٦١-٦٢.

(٣) الصايغ، يوسف، (١٩٩٥). "منظور الشرق الأوسط ودلالاته بالنسبة للعرب". مجلة المستقبل العربي. العدد (١٩٢)، ص ٥-٢١.

- يرى الدكتور "عبد القادر فهمي": بأن مصطلح الشرق الأوسط غربي المصدر، وهو بديل عن النظام الإقليمي العربي، وكبح لأي محاولة لقيام النظام العربي، ويُشير إلى أنه وُجد هذا النظام لإزالة العدوانيّة بين العرب وإسرائيل^(١).

- أمّا "برنارد لويس": فيوضّح جوهر النظرة الغربيّة للمنطقة بقوله: "العالم العربي في المستقبل سوف يشابه وضع دول أمريكا اللاتينيّة كمجموعة من البلدان التي تربطها لغة وثقافة مشتركة، ودين واحد، وتاريخ مشترك، وشعور بوحدة المصير، ولكن دون أن يتم ترجمة ذلك في شكل وحدة أو كيان سياسي مشترك"^(٢).

إن هذا الهدف الغربي يوضّح العلة من وراء كثرة استخدام الشرق الأوسط أو الألفاظ المرادفة له، والتي ترتبط ذهنياً لدى الفرد بعنصر عدم الاستقرار التام. وعليه فإن مفهوم الشرق الأوسط مفهوم غربي تمّ وضعه لتحقيق أهداف خاصّة بالغرب؛ إذ لا يوجد تعريف محدّد لمنطقة الشرق الأوسط لاختلاف المصالح الدوليّة في المنطقة وخدمة لها.

"إن هناك كثرة في الأسماء والمصطلحات التي استخدمت في الماضي وتستخدم في الحاضر للإشارة إلى كل الإقليم أو إلى جزء منه، ومن هذه المصطلحات:

Ancient, Most Ancient East	الشرق القديم أو الأقدم
Classical Deserts	الصحارى الكلاسيكيّة
South-West Asia	جنوب غرب آسيا
Near East	الشرق الأدنى
Middle East, Moyen Orient	الشرق الأوسط

ولهذا يرجع أكثر الغموض الذي يجعل تحديد الشرق الأوسط أمراً غير سهل المنال"^(٣).

تبقى منطقة الشرق الأوسط من المناطق الأكثر تناقضاً وغموضاً في العالم؛ لاختلاف السياسات الدوليّة عليها تحت إطار السياسة الأمريكيّة المهيمنة على قضايا وظروف المنطقة. فعدت تشمل الكثير من الأزمات والمشاكل القائمة والتي خلقتها الولايات المتحدة الأمريكيّة

(١) فهمي، عبد القادر، (١٩٩٩). النظام الإقليمي العربي. (ط١). عمّان: دار وائل للنشر، ص ٩٤-٩٥.

(٢) كيالي، ماجد، (١٩٩٨). المشروع الشرق أوسطي. مرجع سابق، ص ٢٣-٢٤.

(٣) الكعكي، يحيى، (١٩٨٦). الشرق الأوسط والصراع الدولي. بيروت: دار النهضة العربيّة، ص ١٤٤.

لضمان الظروف لصالحها ولخدمة مصالحها وفق سياستها الخارجية، وتسعى لإبراز دور فعال لإسرائيل في هذه المنطقة وفق ما يسميه الدكتور مجدي عمر بمثابة (أمريكا الصغرى)^(١).

والولايات المتحدة تسعى للحيلولة دون وجود دور لدولة تلعب دور فعال في المنطقة يفوق الدور الإسرائيلي الذي ترسمه الولايات المتحدة كحصان طروادة في المنطقة، أو كشرطي لها يسعى للحفاظ على أمن المنطقة لخدمة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى مصالح إسرائيل نفسها^(٢).

إن منطقة كالشرق الأوسط، وقد حظيت بمواصفات ومميزات فريدة لها نصيب وافر ضمن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما نلمسه في التشديد على الدعوة الأمريكية والإسرائيلية الملحة على بناء مشروع الشرق الأوسط الجديد. وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد حرب الخليج الأولى إلى المزج بين أسلوبيين: أحدهما قديم، وهو مبدأ الاحتواء، وذلك لمواجهة الإسلام السياسي، والآخر، هو مبدأ التوسع وذلك من أجل فرض هيمنتها على المنطقة والعالم^(٣).

المطلب الثاني: مفهوم النظام الشرق أوسطي الجديد:

تعدّ لفظة النظام من أكثر الألفاظ شيوعاً في الأدبيات السياسية، وتمتدّ في جذورها إلى زمن بعيد، ترتبط بدايته حسبما يرى بعض الكتاب بالفلسفة التنويرية الراجعة إلى أصحاب نظرية العقد الاجتماعي^(٤).

ويمتدّ استخدام المصطلح إلى حقول الإدارة، والاقتصاد، والعلوم الطبيعية، وهناك غياب لوجود الاتفاق على تحديد ماهية النظام. فيقول "أنا تول رابو بورت": "إن المجموع الذي يعمل ككل نتيجة الاعتماد المتبادل بين الأجزاء هو ما يمكن تسميته بالنظام"^(٥).

إن السمات العامة لأي نظام إقليمي تظهر أنه تجمع لعدد من الدول في إقليم جغرافي معين، وبهذا المعنى فالنظام الإقليمي هو نظام لا قومي يضم عدداً من الشعوب والأمم في تجاوز

(١) عمر، مجدي، (١٩٩٥). التغيرات في النظام الدولي وأثرها على منطقة الشرق الأوسط. مرجع سابق، ص ٦٠.

(٢) Hudson, Michael, (1996). "The Play the Hegemon: 50 Years of U. S. Policy Toward the Middle East". **The Middle East Journal**. vol.50, no.3.

(٣) Shirley, Edward G., (1994). "The Iran Policy Iraq". **Foreign Policy**. no.96, p.76.

(٤) فهمي، عبد القادر، (١٩٩٩). النظام الإقليمي العربي. مرجع سابق، ص ١٤.

(٥) دورتي، جيمس، و بالتغراف، روبرت، (١٩٩٥). النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة: وليد عبد الحي. (ط١). عمان: مركز أحمد ياسين، ص ١٠٠.

لعناصر التماثل التاريخي - الثقافي - الحضاري. وكذلك فالدول المنخرطة في النظام الإقليمي ترتبط فيما بينها بمجموعة متشابكة من المصالح المتبادلة وبشبكة كبيرة من علاقات الاعتماد المتبادل التي يصعب الفكك منها. وهكذا تصبح القاعدة الأساسية للانتماء إلى النظام الإقليمي هي المصالح.

ويولد النظام الإقليمي بدوره مجموعة من التفاعلات والتأثيرات والآليات المتبادلة بين الدول المنخرطة فيه، أو بينها وبين الأطر الإقليمية والدولية الأخرى، وهذه التفاعلات تعزز دور المؤسسات الإقليمية التي تخلق ديناميات خاصة بها على حساب المؤسسات الوطنية، ويتحدد دور كل دولة منخرطة في النظام الإقليمي ونفوذها بمدى قوتها السياسية، والاقتصادية، والتقنية، والعسكرية، ولا يمكن الحديث عن نظام إقليمي مثالي يقوم على أساس توازن المصالح؛ إذ لا بدّ من وجود أطراف تتفاوت في قوتها وفي نفوذها، كما قد يوجد مركز وأطراف، أو طرف مهمين وأطراف تابعة أو مهمشة^(١).

فالنظام الإقليمي مفهوم بسيط، يقع بين الدولة المنفردة - من ناحية، وبين النظام العالمي الذي يضمّ كافة دول العالم، من ناحية ثانية. إنه يعبر عن علاقات بين عدد محدود من الدول التي يضمّها إقليم جغرافي معيّن^(٢).

لقد قامت الفلسفة الصهيونية على أساس من التوسع والامتداد، وكانت تهدف للسيطرة على المنطقة العربية ومقدراتها. مع الحديث الواسع حول الشرق الأوسط الجديد الذي تطمع في رؤيته في مرحلة ما بعد التسوية بدعم من الولايات المتحدة، ووفق ما جاء في المطلب الأول من هذه الدراسة فإن لهذه المنطقة موقع حساس في الاستراتيجية الأمريكية. "حتى أن الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور اعتبر الشرق الأوسط البقعة الأكثر أهمية من الناحية الاستراتيجية في العالم كله"^(٣).

وفي هذا الخصوص يقول ريتشارد هاس مساعد الرئيس الأمريكي السابق بوش: "إن هذا الجزء من العالم لأمريكا مصالح دائمة فيه، ولكنه يتعرّض بصورة دائمة للتهديدات، لذلك يتوجّب على الولايات المتحدة أن تلعب دوراً متميّزاً فيه".

(١) كيالي، ماجد، (١٩٩٨). المشروع الشرق أوسطي. مرجع سابق، ص ١١.

(٢) حرب، الغزالي أسامة، (١٩٩٥). الشرق أوسطية. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص ٢٥-٢٦.

(٣) كيالي، ماجد، (١٩٩٨). المشروع الشرق أوسطي. مرجع سابق، ص ٢٥.

ويرى "هنري كيسنجر" ضرورة إسراع الولايات المتحدة لإعادة ترتيب منطقة الشرق الأوسط على النحو الذي يؤمن الحد من التسلح، ورعاية اتفاقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، للحفاظ على ميزان القوى الجديد وإعادة ترتيبات الأمن الجماعي، والإبقاء على ميزان قوى إقليمي^(١).

وهكذا يمكن اعتبار مشروع النظام الإقليمي الجديد بشكل ما امتداد طبيعي لمجمل المشروعات التي طرحتها الولايات المتحدة في المنطقة بدءاً بمشروع ترومان (١٩٤٧)، مروراً بمشروع أيزنهاور وأواسط الخمسينات، وصولاً إلى مشروع كارتر و ريغان في السبعينات والثمانينات^(٢).

إن مشروع الشرق الأوسط الجديد، وكما هو امتداد لجملة المشاريع التي طرحتها الولايات المتحدة في المنطقة، فإنه هدف أساسي في السياسة الإسرائيلية في المنطقة.

لقد أسهمت معاهدة الصلح المصرية - الإسرائيلية وما أعقبها من نتائج على معادلة الصراع العربي - الإسرائيلي في زيادة التركيز على هذا الهدف من خلال أهمية الأداة الدبلوماسية للوصول إلى اتفاقات التطبيع والتعامل والتعاون، وطرح المشاريع المشتركة، كوسائل تقضي في نهاية المطاف إلى تحقيق السيطرة الصهيونية المنشودة، من خلال طرح مشروع النظام الشرق أوسطي.

ومنذ ذلك الحين تمّ طرح العديد من الدراسات سواء القديمة والجديدة والمخططات، التي عكست المطامع الإسرائيلية في الاقتصادات العربية "منها الدراسات التي أعدها مفكرون واقتصاديون إسرائيليون أمثال: شيفر زنبار، و فرانكل، و افنيري، و دبيرت، و زاركا... الخ". والدراسات التي أعدتها مؤسسات علمية إسرائيلية وأمريكية، كمركز الدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل أبيب، ومؤسسة بروكغز الأمريكية، ومعهد هورفيتس للسلام^(٣).

ويعدّ مشروع الشرق الأوسط الجديد خياراً وهدفاً للاستراتيجية الإسرائيلية الشاملة من أجل بلوغ غاياتها في المنطقة، وأداة من أدواتها في العمل التي تتكامل في الوقت ذاته مع أدوات العمل الأخرى من عسكرية ودبلوماسية.

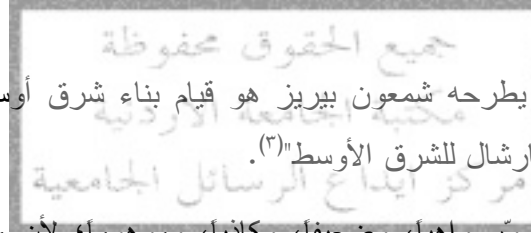
(١) فهمي، عبد القادر، (١٩٩٩). النظام الإقليمي العربي. مرجع سابق، ص ١٠٣-١٠٤.

(٢) كيالي، ماجد، (١٩٩٨). المشروع الشرق أوسطي. مرجع سابق، ص ٢٥.

(٣) عطايا، محمود أمين، (١٩٩٥). النظام الإقليمي الشرق أوسطي الجديد. بيروت: دار المنارة الحمراء، ص ٦.

والحقيقة أن جملة من العوامل قد تمّ التعاطي معها خلال مراحل الرسم الإسرائيلي لهذا الخيار الأساسي، فالمنطقة في المنظور الصهيوني مرشحة للدخول في حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي مقترنة بميول نحو العنف الشديد مما يجعلها عرضة لكثير من المفاجآت وللتصرف وفقاً لدوافع دينية^(١).

إن هذا المنظور الإسرائيلي يتوضّح أكثر وأكثر في مطالعة رأي أحد الساسة اليهود وهو رئيس الوزراء السابق شمعون بيريز في كتابه الموسوم بالشرق الأوسط الجديد، حيث يرى بيريز: أن أجواء منطقة الشرق الأوسط يسودها اليأس والإحباط، فوجد بعض الناس متنفساً لهم في الغيبّيات والعوالم الأخرى رافضين الدولة العصرية ومُغرقين أنفسهم في الأصول الدينية وهي من أبرز العوامل التي هدّدت استقرار أو أمن المنطقة، ويرى بيريز أن جملة هذه الأصول موجودة في كل بلد عربي في الشرق الأوسط مهدّدة بذلك السلام الإقليمي واستقرار الحكومات^(٢).



إن الحل الذي يطرحه شمعون بيريز هو قيام بناء شرق أوسطي جديد من خلال ما يُعرف باسم "مشروع مارشال للشرق الأوسط"^(٣).

ويبدو هذا التصوّر واهياً، وضعيفاً، وكاذباً، وموهوماً؛ لأن مطالعة أخرى لمقترحات دأب على طرحها بيريز منذ ما لا يقل عن ثلاثين عاماً مضت، إذ صدرت ك مقال في منتصف عام (١٩٦٧) تحت عنوان: "يوم قريب ويوم بعيد"؛ إذ تضمّنت هذه المقالة تصوّراته الفعلية عن الشرق الأوسط التي استتبّطها من نشاط "جان مونييه" عند تأسيس السوق الأوروبية المشتركة الذي طرح فكرة أساسية استند إليها شمعون بيريز فيما بعد، يقول مونييه: "أوروبا المتحدة هي هدف سياسي، ولكن إذا عرفت على النحو هذا فإن تصوّر أوروبا هذا لا بدّ أن يحكم عليه بالموت قبل ولادته، فالحجّة يجب أن تكون حجّة اقتصادية؛ لذلك فإننا أخذنا بكل وضوح الإطار الاقتصادي".

وخلص بيريز للقول: "يجب تبني تكتيك جان مونييه في وضع الشرق الأوسط، وأنا مقتنع بأن المساهمة في الميدان الاقتصادي فيما يتعلق بالتطوّر الاقتصادي والصناعي مثلاً من شأنها

(١) عمر، مجدي، (١٩٩٥). التغيّرات في النظام الدولي وأثرها على منطقة الشرق الأوسط. مرجع سابق، ص ٧٥.

(٢) بيريز، شمعون، (١٩٩٤). الشرق الأوسط الجديد. ترجمة: حلمي عبد الحافظ. عمّان: الأهلية للنشر، ص ٣٧.

(٣) عطايا، محمود أمين، (١٩٩٥). النظام الإقليمي الشرق أوسطي الجديد. مرجع سابق، ص ٧.

أن تخلق حالة ذهنية قابلة لإسقاط ستار "الكراهية الرسمية" الموجود بين عدد من الدول العربية وبيننا"^(١).

إن طرح مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي لاقى صده في الفترة التي أعقبت زيارة الرئيس السادات للقدس، لكن البعض يُشير إلى مرحلتين على طريق تطوّر الشرق أوسطية الحديثة.

المرحلة الأولى: مرحلة ما بعد زيارة الرئيس السادات للقدس في نوفمبر عام (١٩٧٧)، وما تلاها من توقيع اتفاقيات كامب ديفيد (١٩٧٨)، ثمّ المعاهدة المصرية الإسرائيلية (١٩٧٩). لقد تكاثرت في تلك المرحلة الأفكار والمقترحات الشرق أوسطية، بما فيها العديد من المؤتمرات والندوات والكتابات الصحفية، خاصة أعمال الاقتصادي الإسرائيلي البارز حاييم بن شاحار، وصادفت المحاولات الأولى للتطبيق العملي لهذه الأفكار الشرق أوسطية في تطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية، حيث إنه في الفترة ما بين توقيع المعاهدة مارس (١٩٧٩)، الانسحاب الإسرائيلي من سيناء (١٩٨٢) تمّ التوقيع على ما يقرب من خمسين اتفاقية للتعاون^(٢).

أما المرحلة الثانية: شهدت بدء التطبيق المخطط والرسمي للشرق أوسطية وتمتدّ حتى الآن، فقد بدأت مع عقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في أكتوبر/ نوفمبر (١٩٩١). ولا شك أن القوة الدافعة لعقد المؤتمر، والتوجّه نحو الشرق أوسطية كانت نتاجاً للغزو العراقي للكويت في أغسطس (١٩٩٠)؛ فهذا الغزو وردود الأفعال عنه لفت الانتباه ليس فقط إلى التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي، وإنما أيضاً إلى ضرورة العمل الجادّ على دفع التنمية الاقتصادية بالمنطقة، ومحاصرة بؤر التوتر الكامنة فيها، فقد ضمّ مؤتمر مدريد - إلى جانب مفاوضات السلام الثنائية بين إسرائيل والأطراف العربية - المفاوضات متعدّدة الأطراف والتي بدأ عقدها حول كل من: الحد من التسلح، والمياه، والتعاون الاقتصادي، واللاجئين، والبيئة. وشهدت هذه الفترة مشروعات حول الشرق أوسطية تهتمّ برسم المستقبل.

ويمكن أن نشير إلى دراسة معهد واشنطن عن سياسة الشرق الأدنى (١٩٩١)، وتقرير هارفارد الذي شارك في إعداده اقتصاديون إسرائيليون، وفلسطينيون، وأردنيون، وأمريكيون في يونيو (١٩٩٣)^(٣).

(١) حرب، الغزالي أسامة، (١٩٩٥). الشرق أوسطية. مرجع سابق، ص ٣٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٧-٣٨.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٨.

ويرى "يوسي بيلين" في دراسة له أن هناك مصالح عربية في الانخراط بالمشروع، فيقول: "فمنذ الاتفاق الذي تمّ في مؤتمر مدريد في أكتوبر (١٩٩١) قامت أغلبية البلدان العربية بالتفاوض مع إسرائيل، ومع الكثير من الدول الأعضاء في المجتمع الدولي حول شروط وقواعد التعاون الاقتصادي الإقليمي في الشرق الأوسط. وقد تكثفت المفاوضات الجارية متعدّدة الأطراف بشأن التعاون الاقتصادي نتيجة للمفاوضات الثنائية الإسرائيلية - الفلسطينية، والإسرائيلية - الأردنية، بالإضافة إلى كثير من الأنشطة الأخرى التي كان من أهمّها مؤتمر الدار البيضاء، الذي عُقد في أكتوبر (١٩٩٤)، وكان مؤتمر عمّان في أكتوبر (١٩٩٥) فرصة أخرى لتشجيع التعاون الإقليمي"^(١).

إن المؤتمرات الاقتصادية هذه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومعاهدات السلام، والجهود الدولية تركز على عدّة آليات لخلق سوق شرق أوسطية بالوسائل التالية:

(أ) التخطيط الإقليمي للتنمية الاقتصادية: فهناك العديد من برامج التنمية التي يجري تخطيطها على مستوى، ومنها على سبيل المثال: برنامج تنمية إقليمي لمنطقة خليج العقبة تدعمه المجموعة الأوروبية.

(ب) المشروعات الإقليمية: تؤكد جميع القوى الدولية المهتمة بالمنطقة، وباستقرارها، وتطورها، وبعملية السلام ونجاحها أن هذه العملية ستظل هشة ضعيفة ما لم يتم تدعيمها بمشروعات تنمية إقليمية تقلل من حجم العداء السياسي، ومن هذه المشاريع:

١- مشروعات البنى التحتية والأساسية: ويخطط أن يكون لها دور حاسم في خلق روح التعاون بالربط بين الأجزاء المتباعدة في المنطقة كمشاريع الطرق والسكك الحديدية، ومراكز الحدود، والربط الكهربائي، والمياه، والبيئة.

٢- مشروعات التنمية الاقتصادية: فيتم التخطيط والدراسة عبر المفاوضات المتعدّدة الأطراف واللقاءات المنبثقة عنها عن طريق تبني مشروعات التنمية الاقتصادية في مجالات الصناعة، والخدمات، والزراعة، والتكنولوجيا، والنقل.

٣- المؤسسات الإقليمية: وذلك بإنشاء مجموعة من المؤسسات الإقليمية على صعيد التمويل والدراسات والتخطيط، ومن هذه المؤسسات على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

(١) بيلين، يوسي، (١٩٩٥). الشرق أوسطية. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص ٨٣.

ب- بنك التنمية الإقليمي: فالأطراف المشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف، ترى أن المنطقة بحاجة إلى مؤسسة تمويلية إقليمية، وقد تم الإعلان عن قرارات تتعلق بإنشاء البنك في مؤتمر القمة الاقتصادية في عمان.

ج- منظمة السياحة الإقليمية: لضمان دخل سياحي مستقر ومستمر، وكذلك تعمل كمنظمة ترعى شؤون السياحة، وقد جرى الإعلان عنها في مؤتمر عمان الاقتصادي.

د- المجلس الإقليمي المشترك لرجال الأعمال: وجاء لتطوير التعاون بين مجموعة رجال الأعمال في المنطقة.

هـ- المناطق الحرة الحدودية: ستكون المدن الصناعية والمناطق الحرة الحدودية إحدى وسائل تدعيم التعاون على الصعيد الثنائي، أو على الصعيد الإقليمي باعتبارها ستتعدى الحدود السياسية.

و- بنوك المعلومات ومراكز الأبحاث الإقليمية: تساعد على تخزين المعلومات وتجميعها من مختلف الدول، سواء في مجال الموارد البشرية والاقتصادية، أو البيئة سواء في علوم البحار والبيئة والمياه ومكافحة التصحر والزراعة الجافة، أو أبحاث الطاقة والصناعات الغذائية والصحة^(١).

إن مغزى هذا المشروع هو تحويل الشرق الأوسط إلى حوض اقتصادي مشترك يتمحور تحديداً حول إسرائيل التي لن تكون نقطة الوصل بين آسيا وأفريقيا فحسب، بل إنها ستشكل قوة الرابط المشرق العربي (خاصة الخليج) وأوروبا عبر ما دعاه وزير المواصلات الإسرائيلي "خط القرن الحادي والعشرين"^(٢).

إن هذا المغزى الإسرائيلي وفق المشاريع والتدابير السابقة هو مشروع واسع؛ فإسرائيل لا تقف عند حدود المطالبة للدول العربية بوقف المقاطعة بل حتى إقامة العلاقات الاقتصادية؛ أي تطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل، وبرز إسرائيل كطرف مهيم والأطراف الأخرى كأطراف تابعة.

إن هذا الرأي نلحظه لدى الأستاذ أمين محمود، حين يرى: "أن فكرة السوق الشرق الأوسطية تنطلق من واقع وجود عدد من الدول العربية يفوق العشرين، عربيتها ليست مهمة

(١) قريع، أحمد، (١٩٩٥). الشرق أوسطية. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص ٤٤-٤٧.

(٢) حنوش، زكي، (١٩٩٤). "العرب في مواجهة إسرائيل - أنجحت مفاوضات السلام أم أخفقت؟". مجلة المستقبل العربي. العدد (١٧٦)، ص ٦١.

بقدر ما هو مهمّ موقعها من مشروع قيام (السوق) قربها من إسرائيل، وإمكاناتها المالية، ومدى تصنيعها... الخ". ومن هنا فهناك دول ليست عربيّة مثل إسرائيل طبعاً، وتركيا أيضاً قد يكون موقعها أساسياً في تلك (السوق)، بينما هناك دول عربيّة، مشرقية أو مغربية، قد تتعامل مع (السوق) تتعامل أي طرف خارجي^(١).

فالترتيبات الاقتصادية الإقليمية الجديدة تتيح لإسرائيل دوراً أكبر وتمنحها منافع عديدة وكبيرة جداً، وهذا يفسر الدعوة الإسرائيلية الملحة على السوق الأوسطية.

والاقتصاد الإسرائيلي يعاني من جملة إشكاليات تجعل من إدماجه في المنطقة ضرورة استراتيجية بالنسبة لإسرائيل؛ فهو اقتصاد صغير الحجم، وفقير الموارد، ومقطوع الجذور عن المنطقة، ويعاني من مشكلات لوجستية في مجالات المياه، والطاقة، واستيعاب موجات المهاجرين اليهود. وكانت المقاطعة العربية لإسرائيل منذ نشأتها قد وقفت حائلاً دون تحقيق هدف إسرائيل في التمدد الاقتصادي في محيطها القريب أي في منطقة الشرق الأوسط.

ومن هنا تبدو الدلالة الاستراتيجية لإصرار إسرائيل على تطبيع العلاقات مع الدول العربية، وإنهاء مقاطعتها الاقتصادية لها. ويرصد بعض من الاقتصاديين الإسرائيليين أربعة عناصر أساسية تترتب على تحقيق السلام وهي: التوفير في النفقات الأمنية، والتجارة المباشرة مع الدول العربية، والسياحة، والمشروعات المشتركة^(٢).

إن مشروع الشرق أوسطية الجديد طرح في الأساس من قبل الجانب الإسرائيلي، وتمّ دعمه من قبل الجانب الأمريكي بشكل كبير، وهو في الأصل مشروع سياسي ولكن بقوائم وآليات اقتصادية، "وقد برزت القمة الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) كمشروع أساسي يعمل على إعادة تركيب وتشكيل المنطقة وفق المصالح والعلاقات والارتباطات الاقتصادية الجديدة، كما يعمل على إدخال إسرائيل كعنصر أساسي وفاعل في هذه البيئة الجديدة، وأشار العديد من المحللين أن فلسفة القمة ومؤسساتها التي انبثقت فيما بعد قامت على قواعد سياسية برعاية الولايات المتحدة ووفق سياساتها ومصالحها، خصوصاً فيما يتعلق

(١) عطايا، محمود أمين، (١٩٩٥). النظام الإقليمي الشرق أوسطي الجديد. مرجع سابق، ص ٥٣.

(٢) عمر، مجدي، (١٩٩٥). التغيرات في النظام الدولي وأثرها على منطقة الشرق الأوسط. مرجع سابق، ص ٧٦.

بشمول أطراف جديدة في البرنامج واستبعاد أطراف أخرى وفق سياسة لم يعلن عنها وهي سياسة (Include and Exclude)"^(١).

في الأدبيات السياسية نشير أن النظام الإقليمي لا بدّ من وجود أطراف تتفاوت في قوتها وفي نفوذها، كما قد يوجد مركز وأطراف أو طرف مهيمن وأطراف تابعة. إن هذا الأساس يتحدّث عن شمعون بيريز في إشارة إلى السيطرة الإسرائيلية في النظام الشرق الأوسطي "من خلال ما صرّح به شمعون بيريز في حديث له عام (١٩٩١) إذ قال: "إن المعادلة التي سوف تحكم الشرق الأوسط الجديد سوف تكون عناصرها كما يلي: النفط السعودي + الأيدي العاملة المصرية + المياه التركية + العقول الإسرائيلية"^(٢).

إن فكرة النظام الشرق الأوسطي الجديد هو فكرة إسرائيلية أمريكية بالأساس، وتقوم على مؤسسات فوق قومية تعتمد على الجانب الاقتصادي، لكن هذا الجانب يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجانب السياسي لهذا المشروع، وفيه خليط من القوميات غير المتجانسة تقوم علاقاتها على الاعتماد المتبادل بالتالي تبرز مجالات النفوذ فيه للأطراف الأقوى.

ولا تزال هناك قيود وقوى ممانعة للمشروع الشرق الأوسطي الجديد، ولا يزال الجزء الأكبر من الرأي العام العربي يُنظر إليه بالريبة أو يعاديه تماماً، سواءً كترتيبات اقتصادية أو كتعبير سياسي. والمشاعر المعادية لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية عميقة.

"في الخمسينات والستينات أحبطت الأنظمة العربية الراديكالية (الناصرية في مصر) الأبنية الإقليمية الغربية للمشروع الشرق الأوسطي (منظمات الدفاع الشرق أوسطية المشتركة، خطة جونستون، وحلف بغداد، ومبدأ أيزنهاور، والحلف الإسلامي)، أمّا في التسعينات فإن البناء الهش للمشروع الشرق الأوسطي الجديد ربما يكون مستهدفاً بقوة من جانبين فاعلين من غير الدول: التطرف اليهودي والإسلامي"^(٣).

(١) البرغوثي، عزام، (١٩٩٧). القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. (ط١). عمان: مركز دراسات الشرق المتوسط، ص ٨.

(٢) الجميل، سيار، (١٩٩٤). "المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم، من مثل الأزمات إلى مربع الأزمات". مجلة المستقبل العربي. العدد (١٨٤)، ص ٢٦.

(٣) إبراهيم، سعد الدين، (١٩٩٧). "الرؤى المستقبلية للشرق العربي". مجلة كراسات استراتيجية. العدد (٥٢)، ص ١٣.

المبحث الثاني: آثار النظام الشرق أوسطي الجديد على النظام العربي

المطلب الأول: أهداف السوق الشرق أوسطية:

لعل أهداف السوق الشرق أوسطية قد اتضحت ملامحها سواء من خلال التعرف على أساس نشأة الفكرة، أو من خلال سياق الحديث السابق، ولكن للتأكيد يمكن القول إن أهداف السوق الشرق أوسطية تتلخص في النقاط الآتية:

(١) تذويب الهوية العربية، وإضعاف النظام العربي تمهيداً لإلغائه في نظام يسمّى نظام الشرق أوسطية^(١).

(٢) تحديد إطار مرجعي للتعاون يكون شرق أوسطياً مرناً ومفتوحاً، يقوم أساساً على المعيار الاختصاصي والمصلحي وليس الجغرافي^(٢).

(٣) تحقيق جزء من الاستراتيجية الغربية الطويلة المدى، والتي ترتبط وثيقاً بالعملية السلمية، وتقبل الشعوب العربية للعملية السلمية^(٣).

(٤) إفساح المجال أمام إسرائيل للدخول إلى المنطقة اقتصادياً إلى أنها مجرد مخطط لإدخال إسرائيل ودمجها في السوق العربية.

(٥) استخدام المنطقة كأداة رئيسية لأمريكا في صراعها القادم مع الدول الصناعية المنافسة، وهو الصراع الذي يتوقع أن يكون محور العلاقات الدولية في هذا المستقبل^(٤).

(٦) تكريس الهيمنة الإسرائيلية على الأقطار العربية المجتمعة، وهذا سيكون محصلة:

(أ) استمرار الاختلال في موازين القوى، وبدعم من أمريكا لمصلحة إسرائيل^(٥).

(ب) محاولة إحباط أية مقاومة مشروعة بل واجبة للاحتلال الإسرائيلي عبر اتهام هذه

(١) الجميل، رشيد، (١٩٩٦). "التكتلات الاقتصادية... تهدد واقع العالم الإسلامي". مجلة الاقتصاد الإسلامي. العدد (١٧٦)، ص ٤٩٠.

(٢) المصري، جورج، (١٩٩٦). "محاذير عربية حول الترتيبات الشرق أوسطية القادمة". مجلة التعاون. العدد (٤٣)، ص ١٦٥.

(٣) زغلول، خالد سعد، (١٩٩٥). "مشروع السوق الشرق أوسطية اقتصادي عربي". مجلة الحقوق. العدد (١٩٣)، ص ١١٤-١٢٩.

(٤) الافتتاحية، (١٩٩٥). مجلة مستقبل العالم الإسلامي. العدد (١٤)، ص ٥.

(٥) الأطرش، محمد، (١٩٩٦). "المشروع الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي". مجلة المستقبل العربي. العدد (٢٠٠)، ص ٩-١٠.

المقاومة بالإرهاب^(١).

ومن المعلوم أن أهمّ مقاومة على المستوى الشعبي وأكثرها فعالية هي المقاومة الإسلامية، لذلك يجد القارئ لكتاب بيريس الشرق الأوسط الجديد تخوفاً شديداً من الأصولية الإسلامية يصل إلى حدّ الهوس، وادعاء أن مصدرها هو إيران الخمينية، وأن لهذه الأصولية مخططات لزراعة استقرار "حتى أقصى بقعة من بقاع المعمورة"، لذلك يدعو إلى قيام تحالف دولي لمقاومتها^(٢).

أمّا الوسيلة الأخرى لإحباط المقاومة فتستكون عبر الشق الاقتصادي للمشروع الذي يهدف حسب مزاعم بيريس إلى رفع مستوى معيشة المنطقة وتأمين ازدهارها فبيريس يرى أنه "كلما ارتفع مستوى المعيشة انخفض مستوى العنف"^(٣). ومن هنا الاستنتاج بأن الفقر هو السبب الوحيد للعنف والإرهاب، ولكن هكذا الكلام غير صحيح إطلاقاً؛ لأن العرب والمسلمين لا يقبلون باحتلال أراضيهم وعلى رأسها القدس الشريف في حال ارتفاع مستوى معيشتهم، وهذا التصور ساذج لأن الشهداء العرب والمسلمين لم يضحوا بأثمن ما منحهم الله إياه لأجل حفنة من الدولارات، وإنما فعلوا ذلك في سبيل مقاومة القتل، والقهر، والظلم، وهدر الكرامة، والاحتلال، والاقتلاع، وتدمير المنازل، ومصادرة الأرض والحقوق.

(٧) إيجاد دور مركزي لإسرائيل في "تحديد صياغات وترتيبات الأمن الإقليمي وفي أداء دور أمني بارز في الدفاع عن منابع النفط في الخليج العربي عن طريق اشتراك إسرائيل في توجيه أرصدة النفط ومن أجل تنمية مشتركة تقلل من تفاوت الثروة بين عرب اليُسّر وعرب العُسّر"^(٤).

(٨) إيجاد مجال كبير لتوسع المراكز الرأسمالية، وتالياً التخفيف من حدة البطالة فيها وذلك عبر ما سيتطلبه المشروع الشرق أوسطي من قروض واستثمارات خارجية كبيرة ومركزة، وعبر ما سيحاول المشروع تحقيقه عند تأمين تدفق النفط الرخيص إلى هذه المراكز.

(١) الأطرش، محمد، (١٩٩٦). "المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي". مجلة المستقبل العربي. العدد (٢٠٠). مرجع سابق، ص ٩-١٠.

(٢) بيريس، شمعون، (١٩٩٤). الشرق الأوسط الجديد. مرجع سابق، ص ٥٣-٦٤.

(٣) المرجع السابق، ص ٨٠.

(٤) ثابت، أحمد، (١٩٩٥). "مشروع النظام الشرق أوسطي على طريق التحديات". مجلة مستقبل العالم الإسلامي. العدد (١٤)، ص ٢٨-٢٩.

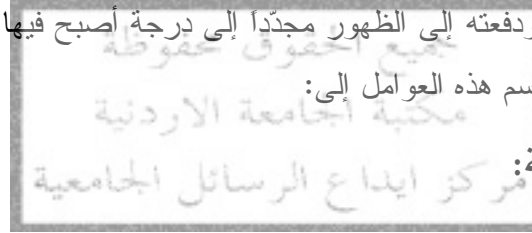
وسيشكل الشق الأمني للشرق أوسطية المقترحة الضمانة المهمة للاستثمارات والقروض الخارجية ولاستقرار أسعار النفط على مستوى منخفض^(١).

(٩) تصفية التراث الأيديولوجي السياسي والثقافي العربي القائم على رفض الأيديولوجية الصهيونية، وتغيير نمط التحالفات في المنطقة، وبروز التحالفات الثنائية بين إسرائيل والعرب^(٢).

(١٠) ضمان هيمنة أمريكا على جميع الممرات والمضائق البحرية في المنطقة العربية وضمان سيطرتها على البحار المحيطة بها.

المطلب الثاني: الدوافع المهيئة للسوق الشرق أوسطية:

مما لا شك فيه أن هنالك العديد من العوامل سواء الإقليمية أو الدولية التي أعادت إحياء النظام الشرق أوسطي ودفعته إلى الظهور مجدداً إلى درجة أصبح فيها طرح مثل هذا المشروع أو القبول به ممكناً، وتقسم هذه العوامل إلى:



أولاً: العوامل الدولية:

يُعدّ انتهاء مناخ الحرب الباردة من المتغيرات الجذرية التي حدثت في العلاقات الدولية، فمع تراجع الصراع الأيديولوجي بين القوتين العظميين وإحلال علاقة تعاونية بينهما، اتجه العالم إلى التفاعلات الجيواقتصادية على حساب التفاعلات الجيوسياسية والجيوستراتيجية، وتمثل ذلك بشدة في نشوء التكتلات الاقتصادية، أو التخطيط لها لإنشائها على حساب إقامة الأحلاف العسكرية^(٣).

ومع أن المشروع الشرق أوسطي فكرة قديمة، إلا أن هذا المشروع أعيد طرحه مرة أخرى وبشكل جاد بعد انهيار الثنائية القطبية، وتحول العالم نحو أحادية القطبية، وقد ساعد على ذلك مجموعة من العوامل الدولية هي^(٤):

(١) الأطرش، محمد، (١٩٩٦). "المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي". مجلة المستقبل العربي.

مرجع سابق، ص ١٠-١١.

(٢) حسين، غازي، (١٩٩٥). الشرق أوسطية: إسرائيل العظمى. (ط١). بيروت: المركز العربي الجديد، ص ٥.

(٣) عمر، مجدي، (١٩٩٥). التغيرات في النظام الدولي وأثرها على منطقة الشرق الأوسط. مرجع سابق، ص ٢٩-٣٠.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٩-٣٠.

(١) انتهاء الحرب الباردة، وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية في الزعامة على مستوى العالم، الأمر الذي مكّنها من إعادة تشكيل العلاقات والتفاعلات الدولية في مختلف أنحاء العالم بما فيها إقليم الشرق الأوسط، ويتجسد ذلك بتوظيفها لمكانتها المتفوّقة في حل مشكلة الشرق الأوسط (الصراع العربي - الإسرائيلي)، والذي تمثّل في مؤتمر مدريد ومسار المفاوضات، وهما المسار الثنائي الذي اهتمّ بالتوصّل إلى تسويات لقضايا الصراع العربي - الإسرائيلي في مساراته الثنائية الأربعة^(١).

أمّا المسار الثاني فهو المسار المتعدّد والمتعلّق بالمفاوضات المتعدّدة الأطراف والتي استهدفت الجمع بين إسرائيل وجيرانها العرب في إطار التعاون الإقليمي^(٢).

وهنا نشير إلى بروز البُعد الجيواقتصادي في عمليّة السلام العربيّة الإسرائيليّة، والتي تمثّل المفاوضات المتعدّدة الأطراف التي ظهرت إلى جانب المفاوضات الثنائية حيث خصّصت لمناقشة خمس قضايا هامّة وهي: ضبط السلاح، والمياه، واللاجئون، والنمو الاقتصادي، والبيئة. كما دفعت إلى العديد من المبادرات للإسراع بالنمو والتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط، وعلى رأسها القمّة الاقتصاديّة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي عُقدت في الدار البيضاء عام (١٩٩٤)، والقمّة الاقتصاديّة في عمّان (١٩٩٥)، وكذلك المؤتمر الاقتصادي في القاهرة عام (١٩٩٦)، وأخيراً المؤتمر الاقتصادي الذي عُقد في الدوحة.

(٢) انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكّكه إلى مجموعة من الكيانات السياسيّة عام (١٩٩١)^(٣)، وهذا الأمر أثر على العرب حيث أفقدهم حليفاً استراتيجياً وتقلّصت فرص المناورة أمامهم. ولعل حرب الخليج الثانية والثالثة تعدّ مثالا شاهداً وواضحاً على صدق هذا الكلام.

ثانياً: العوامل الإقليمية:

أمّا فيما يتعلّق بالعوامل أو المتغيّرات الإقليمية التي تعطي دافعا للقبول بالتعاون الإقليمي، فتتمثّل فيما يلي:

- (١) الطويسي، باسم، (١٩٩٧). الإدراك السياسي لمصادر تهديد الأمن القومي العربي: وجهة نظر المثقفين في الأردن. عمّان: مركز الأردن الجديد للدراسات، ص ٦٢.
- (٢) القديس، باسم، (١٩٩٧). الإدراك السياسي لمصادر تهديد الأمن القومي العربي: وجهة نظر المثقفين في الأردن. مرجع سابق، ص ٦٣.
- (٣) الحمارنة، مصطفى، (١٩٩٢). العرب في الاستراتيجيات العالميّة. عمّان: مركز الدراسات الاستراتيجية، ص ٢٩.

(أ) الانحسار النسبي للمد القومي، وما ترتب على ذلك من ضعف لتيار القومية العربية بدءاً من هزيمة (١٩٦٧)، وفشل التجارب الوجودية العربية على مرّ العصور وتحديدًا منذ إنشاء جامعة الدول العربية لذلك بدأ الحديث عند التعاون العربي وكأنه ضرب من الخيال^(١).

(ب) التوصل إلى السلام بين مصر وإسرائيل عام (١٩٧٨)، الأمر الذي أخرج مصر من دائرة الصراع العربي - الإسرائيلي، وأدخل إسرائيل إلى الدائرة العربية ولو بصورة غير مباشرة من خلال علاقتها بمصر ذات الدور القيادي في المنطقة العربية.

(ج) حرب الخليج الثانية: والتي أدت إلى تزايد حالة الإحباط العام التي تعاني منها الشعوب العربية والنخب السياسية، فكانت نتيجتها أن دمر السلم العربي بالمال العربي، ونهبت الثروات العربية لصالح القوى الدولية^(٢).

(د) الاتفاقيات العربية التي وقعت في إسرائيل سواء اتفاقية أوسلو في (١٩٩٣)، أو اتفاقية وادي عربة عام (١٩٩٤)، اللتان اشتملتا على التعاون الاقتصادي بين هذه الأطراف وبين كافة دول الإقليم.

المطلب الثالث: مخاطر وتحديات التحول إلى النظام الشرق أوسطى على النظام الإقليمي العربي:

يشكل النظام الإقليمي العربي، رغم عدم اكتمال مؤسساته الرسمية حقيقة تاريخية استقرت في الضمير والوجدان العربي. فالنظام الإقليمي العربي هو إطار تفاعلي مميز بين مجموعة الدول العربية يفترض أنه يتسم "بنمطية وكثافة التفاعلات بما يجعل التغير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء، وبما يؤدي أو يحمل ضمناً اعترافاً داخلياً وخارجياً بهذا النظام كنمط مميز"^(٣).

"إن ما يميز النظم السياسية العربية المعاصرة عن غيرها من النظم السياسية الأخرى هو أنها تركز على أسس مشتركة تسمح ليس فقط بالحديث عن نظام إقليمي عربي، وإنما يتجاوز ذلك إلى الحديث عن الطبيعة الخاصة التي تحكم علاقات هذه النظم فيما بينها، من منطلق أنها

(١) عمر، مجدي، (١٩٩٥). التغيرات في النظام الدولي وأثرها على منطقة الشرق الأوسط. مرجع سابق، ص ٨٣.

(٢) النظام الشرق أوسطى في طوره الجديد، (www.qudsway.com).

(٣) سعيد، محمد، (١٩٩٢). مستقبل النظام العربي. الكويت: مؤسسة السلسلة، ص ١٦.

تعبير عن إحدى مراحل التطور السياسي التي يمرّ بها الوطن العربي منذ منتصف القرن العشرين^(١).

إن الهوية والقومية العربية من حيث كونها هوية وانتماء ومكوناً ثقافياً وروابطاً متكاملة هي أساس قيام أي كيان عربي شامل محتمل. تنتمي الشعوب العربية إلى أمّة واحدة، ويسود الإدراك لهذا الانتماء بين أبناء الوطن العربي في مختلف أرجائه. هذا الإدراك ينعكس على الشعور العام بوحدة الآلام والأمال والمصير، ولا تؤثر في حقيقة الوجود القومي العربي لا النزاعات الإقليمية، ولا الميول الطائفية، وإن كانت هذه النزاعات والميول قد أثرت وما تزال تترك آثاراً سلبية على حركة تطور المجتمع العربي^(٢).

يعتقد البعض أن النظام الإقليمي العربي ارتبط قيامه بقيام جامعة الدول العربية عام (١٩٤٥)؛ لأنها أرست قواعد وسلوك أعضاء النظام. لكن البعض الآخر يرى أن النظام العربي لم ينشأ فقط، لأن الدول السبع المستقلة - وقتئذٍ - قرّرت إنشاء جامعة الدول العربية، أو لأسباب أخرى إنما نشأ النظام العربي نتيجة تفاعل عديد من العوامل كثير منها لم يوجد أصلاً عند قيام نظم إقليمية أخرى؛ فالشعوب التي تشكّل قاعدة النظام العربي عاشت بصفة دائمة على أرضها لمئات السنين تتحدّث اللغة نفسها، وتدين غالبيتها بالعقيدة نفسها، وفي أغلب الأحيان تخضع لنظام الحكم نفسه.

وعلى الرغم من تعدّد ظروف وعوامل النشأة، فإن عاملاً رئيسياً يشكّل أساس النظام العربي وهو عنصر القومية^(٣). لقد شكّل الخطاب السياسي لرجال الفكر القومي منطلقاً عقائدياً بنيت عليه الدعوات التي تؤكد الذات العربية والخصوصية القومية لمنطقة تربط أبنائها كل عوامل التوحيد، ورغم شيوع الفكر القومي في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فإنه لم يتمكّن من بلورة معالم نظام إقليمي بشكله المؤسسي وعلى نحو واضح المعالم. كما انبرت محاولات عديدة لبلورة معالم نظام عربي، إلا أن المساعي لم يكتب لها النجاح، حتى جاء عام (١٩٤٥)، وفيه قامت الجامعة أثر تصريح "أنطوني إيدن" رئيس وزراء بريطانيا آنذاك^(٤).

(١) صالح، محمد عطا، و تيم، أحمد فوزي، (١٩٨٨). النظم السياسية العربية المعاصرة. بنغازي: جامعة قاريونس، ص ١٧٩.

(٢) المرجع السابق، ص ١٨٠.

(٣) مطر، جميل، وهلال، علي الدين، (١٩٨٦). النظام الإقليمي العربي. (ط٥). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٦٩.

(٤) فهمي، عبد القادر، (١٩٩٩). النظام الإقليمي العربي. مرجع سابق، ص ٣١.

وعلى أثر إنشاء جامعة الدول العربيّة وفق ما تمّ تسميته بـ"بروتوكول الإسكندريّة" الذي جاء في المؤتمر التحضيري الذي عُقد في الإسكندريّة في عام (١٩٤٤). وعلى هذا يمكن القول أن مراحل تطوّر النظام العربي يمكن أن تدرس وفقاً للتقسيم التالي:

- مرحلة النشأة (١٩٤٥-١٩٥٥).
- مرحلة المدّ القومي (١٩٥٥-١٩٧٠).
- مرحلة الانحسار القومي (١٩٧٠-١٩٧٧).
- المرحلة التي بدأت عام (١٩٧٧) بزيارة الرئيس المصري للقدس وما عقّبها من تطوّرات في النظام^(١).

في حين يرى الأستاذ "عبد القادر فهمي": "إن انطلاق مسار التسوية مهما كانت نتائجه قد أعلن نهاية فكرة العروبة من حيث هي نظام أيديولوجي ونمط تعبوي للمجتمعات"^(٢).

إن التغيّر على المستوى الكوني كان له أثر على النظام العربي في الفترة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي؛ إذ إن البعض يُطلق على النظام الإقليمي بصفة عامّة اسم النظام التابع؛ أي يتأثر بالتحوّلات في النظام الدولي.

ولا خلاف على أن صورة العالم العربي التي ترسخت مع ظهور إرهابات التحوّلات الدوليّة الجديدة ونتائج حرب الخليج الثانية قاتمة جداً؛ فهي مزيج من التمزّق الشعبي والتآكل الداخلي والتبعية الخارجيّة وعدم القدرة على استشراف المستقبل بشكل صحيح^(٣).

والمشرق العربي هو جزء لا يتجزأ من النظام الإقليمي العربي العام، يتعرّض في الفترة اللاحقة لانتهاج الحرب الباردة لمحاولة رسم رؤى جديدة تتنافس على إعادة تشكيل المنطقة؛ أي منطقة الشرق الأوسط العربي وفق عدّة رؤى.

وهذه الرؤى أو المشاريع هي أربعة تتفاوت في فرص تحقيق هذه المشاريع وهي: الرؤية العربيّة، والرؤية الشرق أوسطيّة، والرؤية المتوسطيّة، والرؤية الإسلاميّة، ومن بين الرؤى الأربعة. يمكن تصنيف اثنتين منهما على أنهما طبيعيتان محليّة أصيلة من حيث النشأة، فقد أفرزتهما الطموحات والإحباطات الخاصّة بالقوى الاجتماعيّة والاقتصاديّة في المنطقة، وهما

(١) مطر، جميل، وهلال، علي الدين، (١٩٨٦). النظام الإقليمي العربي. مرجع سابق، ص ٧٣.

(٢) فهمي، عبد القادر، (١٩٩٩). النظام الإقليمي العربي. مرجع سابق، ص ٨٣.

(٣) عمر، مجدي، (١٩٩٥). التغيّرات في النظام الدولي وأثرها في منطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٨٣.

الوحدة العربية، والوحدة الإسلامية، وكتلتاهما مرفوضتان أو مشكوك فيهما من الدوائر العالمية بسبب ما يبدو من معارضتهما لعملية السلام الجارية. أما المشروع الشرق أوسطي، فإنه يبدو لكثير من العرب داخل المنطقة على أنه "المخطط الجديد" للمستقبل الذي تحركه القوة العظمى الباقية الولايات المتحدة، وحليفها إسرائيل.

وبسبب عدم التوازن في القوة السياسية والعسكرية بين أقطار المنطقة في هذه الرؤية، فإن العديد من القوى المحلية تعتقد أن هذه الرؤية هي مشروع للهيمنة لا يمكن قبوله^(١).

إن التصورات المختلفة تبرز اختلاف الطرح بين مصادره تبرز مقدار الاهتمام الدولي بهذه المنطقة. "وقبل سنوات خلت عبر محمد حسنين هيكل عن تباين مصيري وجوهري بين العرب والغرب في تحديد هوية المنطقة العربية من العالم وفحوى ذلك التباين كما تراءى لهيكل هو في تركيز العرب على التاريخ والثقافة للقول بحقيقة الأمة العربية التي لا يماري في وجودها. وثانياً في تركيز الغرب على الجغرافيا، والاعتبارات البيئية والإقليمية للتأكيد على وجود شرق أوسط"^(٢).

والمشروع العربي، ومحاولات وضعه على أرض الواقع كان دائماً وما زال، وسيظل هدفاً للضرب، والحصار، والإجهاض. والشواهد التاريخية على ذلك كثيرة.

إن التحيز الأمريكي والغربي عموماً ضد العرب والمسلمين شعباً وحضارةً هو تحيز ثابت وعميق؛ لأنه جزء أساسي من البنية الفكرية الحضارية لشعوب الغرب المسيحية. وعبر عن ذلك الرئيس الأمريكي السابق "نيسكون" صراحةً في كتابه "الفرصة السانحة"، حيث أشار إلى أن: "الهاجس الأكبر للولايات المتحدة الأمريكية إنما يتمثل في القومية العربية والدين الإسلامي، وهذا يجعل من الصعب على الأمريكيين التعاطف مع القضايا العربية"^(٣).

والنظام الإقليمي الشرق أوسطي ما هو إلا مشروع إقليمي يرنو إلى تفكيك الوطن العربي، وإعادة ترتيب المنطقة بحيث يفرض تفتيتاً مدروساً، وتهميشاً فعلياً للعرب على نحو تضيق بموجبه فرص تكوين وحدة حضارية عربية فاعلة إيجابية وذلك عبر حرمانه من استثماره لموارده، أو زيادة في تبعيته للخارج من ناحية، أو إعادة ترتيب أولوياته الفكرية والعقائدية

(١) إبراهيم، سعد الدين، (١٩٩٧). "الرؤى المستقبلية للشرق العربي". مجلة كراسات استراتيجية. مرجع سابق، ص ٥.

(٢) الجميل، سيار، (١٩٩٤). "المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم: من مثل الأزمات إلى مربع الأزمات". مجلة المستقبل العربي. مرجع سابق، ص ١٨-١٩.

(٣) عمر، مجدي، (١٩٩٥). التغيرات في النظام الدولي وأثرها في منطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٧٤.

ومصالحة من ناحية أخرى بالوقت الذي يكون لإسرائيل الغلبة المطلقة والفرصة الأوسع لتحقيق كامل أهدافها المرحلية والاستراتيجية، سواء للمشروع الصهيوني على وجه الخصوص أو للمصالح الأمريكية والغربية على وجه العموم^(١).

ولعدة أسباب، كان الوطن العربي موقعاً للمنافسات الدولية دائماً، وعلى فترات تاريخية متعدّدة، وكان في موقع المتلقي للضربات الخارجية وفي التاريخ المعاصر نستشهد في بدايات القرن على "سايكس بيكو" وغيرها الكثير حتى المنظومة الجديدة المسماة بالشرق الأوسط الجديد، كحلقات متصلة من مسلسل التآمر الخارجي.

وفي هذا الصدد يقول محمد حسنين هيكل: "هناك خريطة سياسية واقتصادية ترسم من جديد للمنطقة وأظنها أهم وأخطر من خريطة "سايكس بيكو" القديمة؛ تلك الخريطة القديمة كانت عملية توزيع إرث الإمبراطورية العثمانية، لكن الخريطة الجديدة تحاول أن تكون شهادة ميلاده وليس مجرد إعلان إرث لرجل مريض مات"^(٢).

وهذا الإصرار نلاحظه من خلال طرح المشروعات المتعدّدة، وأياً كان شكلها. ففي عام (١٩٢٢) طرح أحد زعماء الصهاينة وهو "جابوتنسكي" مشروع الكونفدرالية في الشرق الأوسط تضم فيدرالية العرب واليهود في فلسطين من جهة، وباقي الدول العربية الأخرى في الشرق الأوسط من جهة أخرى، وكرّر بن غوريون الفكرة نفسها في الثلاثينيات.

وفي كتاب له نشره عام (١٩٧٥) أعلن "ناحوم جولدمان" أنه قدّم اقتراحاً للرئيس المصري الراحل "جمال عبد الناصر" يتضمن إقامة اتحاد فيدرالي يضم دول الشرق الأوسط وتكون إسرائيل عضواً فيه، وقد رفض عبد الناصر هذه الفكرة؛ لأنها تمزق العالم العربي جغرافياً^(٣).

أمّا العرب فكانوا خلال هذه الفترة الممتدة من بدايات القرن العشرين ونهاية الحرب العالمية الثانية، يشكلون اللبنة الأساسية لقلب الشرق الأوسط، وكانوا منشغلين بقضيتين متناقضتين هما: الاستقلال القطري، والدعوة إلى الوحدة العربية. لكن نجحت القومية العربية في إفشال المشاريع الأوسطية المفروضة لاختراق النظام العربي في تلك الفترة.

(١) فهمي، عبد القادر، (١٩٩٩). النظام الإقليمي العربي. مرجع سابق، ص ١٦٣.

(٢) كيالي، ماجد، (١٩٩٨). المشروع الشرق أوسطي. مرجع سابق، ص ٢٣.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٩.

والتصورات الأوسطية - كما أشرنا - وضعتها دول قائدة في النظام الدولي في بعض الأحيان، كحلف بغداد، ومشروع أيزنهاور، وغيرها. وإذا كانت الحركة القومية العربية قد تكفلت إلى حين بفضل عنفوان المدّ الذي اتسمت به في تلك المرحلة، بإجهاض معظم هذه المشاريع ووأدها في مهدها، فإن ظروف الانحسار القومي بعد منتصف الستينات سمحت بإحياء الطرح الشرق أوسطي لمستقبل المنطقة، ومن ثمّ بدأ الطرح جاداً بتوقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل (١٩٧٩)، وتكفل ما بدأ أنه صحوّة مؤقتة للنظام العربي (بين قمتي عمّان ١٩٨٧ وقمة بغداد ١٩٩٠) بإخفاء سمة الشرق أوسطية الجديدة، غير أنه مع زلزال الخليج اعتباراً من آب (١٩٩٠)، فقد جسد العربي كثيراً من مناعته، وتسارعت الأحداث كثيراً في إطار التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، والتي تمّ الطرح الأوسطي فيها بشكل فاعل^(١).

والتغيرات الهيكلية التي جاءت على مستوى التوازن الدولي، والتوازن الإقليمي في عقد التسعينيات، وفي كلتا الحالتين جرّ ذلك إلى إطلاق رصاصة الرحمة على ما دعونه طويلاً باسم النظام الإقليمي العربي، الذي مثّلت جامعة الدول العربية مؤسسته الوظيفية، والذي استمرّ على امتداد نحو نصف قرن إطار لممارسة وتحقيق اتجاهات ووقائع مختلفة من التفاعل الإقليمي البيني الثنائي، والجهوي، والقومي بين الدول العربية في ميادين الاقتصاد، والسياسة، والثقافة، والاستراتيجيات، وسواها من الميادين. وفي سياق المناخ السياسي الحادّ الذي كرّسته نتائج هذا الانهيار المزدوج في علاقات القوى الدولية والإقليمية وفي أجواء هذه "القيامة السياسية" غير المسبوقة في هذا القرن خرج إلى الحياة مولود سياسي جديد أطلق عليه اسم "النظام الشرق أوسطي الجديد"^(٢).

يطرح الجميع تحديات تبرز من خلال المشروع الشرق أوسطي الجديد تتناول أنواع هذه التحديات الاقتصادية منها والجوانب العسكرية والأمنية، وكذلك التحديات السياسية. إذا كان التحدي الاقتصادي لهذا النظام ممثلاً في تدمير النسيج الوطني والقومي للاقتصادات العربية وإحاقها بالاقتصاد الصهيوني، وبالتالي رهن مصيرها بحاجاته فإن التحدي السياسي الأضخم الذي يطرحه قيام هذا النظام يتمثل في تدمير النسق الإقليمي العربي ومحو مؤسساته من الوجود، وترجمة ذلك على الأرض هو أن يقوم هيكل جديد لتنظيم العلاقة السياسية بين دول

(١) أحمد، يوسف أحمد، (١٩٩٤). العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي. ندوة التحديات الشرق أوسطية

الجديدة والوطن العربي. مرجع سابق، ص ١٧-١٨.

(٢) بلقزيز، عبد الإله، (١٩٩٦). "تحديات إقامة النظام الشرق أوسطي". مجلة المستقبل العربي. العدد (٢٠٣)، ص ١٣.

إقليم الشرق الأوسط تتغير فيه الأهداف والأولويات ومراكز القوة والإدارة القيادية لتفاعلات النظام.

إضافة لما سبق في مجرى التحولات من النظام العربي إلى التوجّه الأوسطي فإنه يفرض تغيير في عناصر النظام وأسس تكوينه؛ أي تتغير هوية النظام ووظيفته ومركزه حيث:

(أ) قام النظام الإقليمي العربي على فكرة الانتماء المشترك إلى حضارة وثقافة وأمة واحدة، وهذا هو الجوهر الفلسفي الذي برز وجوده لدى أهله ولدى العالم، وكان واحداً من الأسباب التي أمدّت في عمره، على الرغم من شحوب صورته وهزالة حصيلته. أمّا اليوم فيُراد للنظام الإقليمي الجديد (النظام الشرق أوسطي)، أن يقوم فيه التكوين على أسس هي نقيض من الحضارة والثقافة والهوية، وأهمّ تلك الأسس هي الجوار الجغرافي وهو عامل ضروري لتبرير وجود دولة داخل هذا النظام لا تنتمي إلى فضائه القومي والديني والثقافي هي إسرائيل.

(ب) سيجري تغيير موازي في وظيفة النظام القومي العربي التي كانت بناءً قدر من التنسيق والتعاون بين مكوناته في مجالات الأمن القومي والسياسة الخارجية. وسيكون على النظام الإقليمي الجديد أن يسقط هذه الأهداف لتكريس هدف واحد هو بناء التعايش العربي - اليهودي وتنميته.

(ج) سيكون هناك تغيير على مركز النظام، فلقد كانت مصر إلى فترة قريبة هي مركز النظام الإقليمي العربي (وإن نازعتها فيه عملياً السعودية والعراق مثلاً). أمّا النظام الإقليمي الجديد فسيكون مدعواً إلى تفويض هذا الدور المركزي القيادي إلى إسرائيل التي ستصبح بمثابة (ضابط الإيقاع) في جوق المنطقة^(١).

من خلال فرض هذا النظام والعواقب الوخيمة التابعة له على النظام الإقليمي العربي نرى نجاح الطرح الأمريكي في هذا المجال الذي يقوم على أن يكون هناك (نظام شرق أوسطي إقليمي جديد يتسع لما هو أكثر من الإطار العربي القائم على دعوة قومية)^(٢).

ويتحدّث "عسان سلامة" عن حالة المواطن العربي إزاء المشروع الأوسطي، فيرى أنه: "ينتاب العربي هذه الأيام هواجس كبرى؛ فالدنيا تدور من حوله بوتيرة متسارعة لم يتعوّدها،

(١) بلقزيز، عبد الإله، (١٩٩٦). "تحديات إقامة النظام الشرق أوسطي". مجلة المستقبل العربي. مرجع سابق، ص ١٧-١٨.

(٢) مرسي، مصطفى عبد العزيز، (١٩٩٥). العرب في مفترق الطرق. القاهرة: دار الشروق، ص ١٠٧.

وقطب دولي كبير اعتبره العربي في الإجمال صديقاً ينهار انهياراً مريعاً. وتنتشر الجيوش الهائلة على أرض العرب لتدحر طرفاً عربياً، ثم يُدعى العرب ليفاوضوا عدواً كانوا يعتبرونه دائماً، فينزل بعض الاتفاق معه من أصقاع الشمال الأوروبي نزول الصاعقة. وتتبع المصافحة التلفزيونية على عشب حديقة البيت الأبيض دعوات حثيثة للصفح عن الغاصب المحتل، بينما يؤكد لهم أنهم داخلون ولا ريب في منظومات إقليمية تضمهم كما لم تقدّر قوميتهم أن تدمج دولهم يوماً".

إن أي تحليل سياسي لما هو حاصل ينبغي له أن يبدأ، كما في حالات التحليل النفسي في مذهبه الفرويدي، بالتعبير الواضح عن تلك الهواجس أي يجعل اللاوعي الجماعي قدر الإمكان وعياً.

ويبوح غسان سلامة بخمسة هواجس مصيرية في مجال استشراف المصير العربي في

ظل النظام الشرق أوسطي الجديد: جميع الحقوق محفوظة

(١) الإلحاق: ويبرز كخطر حقيقي لبعض الدول العربية للإلحاق في الفلك الإسرائيلي.

(٢) الاختراق: الذي يبرز من خلال المشاريع الإقليمية المطروحة من قبل البنك الدولي، بين

دول الإقليم كربط تركيا مع مصر عن طريق سوريا مثلاً.

(٣) الاختناق: الذي تفرضه دول إقليمية مع إسرائيل أو بتطبيق حصارات على دول أوسطية

بقرارات دولية كالعراق مثلاً.

(٤) الانسحاق: الذي يزداد شعور العرب به بسبب الفجوة في مجال التسليح، بينما تتراكم

أسلحة الدمار الشامل مع إسرائيل؛ فهناك نزع شامل لهذه الأسلحة من أطراف عربية

كالعراق مثلاً.

(٥) الانشقاق: وهو هاجس قديم وعميق يؤدي إلى تناثر الجسم العربي إلى شظايا غير

متآخية^(١).

إن الهواجس الخمسة التي يطرحها غسان سلامة تلامس الواقع العربي المعاش وتوجّهه

نحو النظام الأوسطي الجديد بشكل عام. وهذا النظام الجديد تمتدّ تأثيراته حتى تصل ثقافة الفرد

والمجتمع عامة، لتجري عليها صياغة جديدة تتواءم والواقع الجديد.

(١) سلامة، غسان، (١٩٩٤). أفكار أولية عن السوق الأوسطية. ندوة التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٣٢-٤٦.

"إن الانتقال بعملية تزوير التاريخ من العصر الراهن إلى الماضي حتى يرتل العرب جميعاً عقائد جديدة على الوعي الجمعي والسيكولوجيا الجماعية من قبيل أننا عشنا جميعاً في أعلى درجات الإخاء والمودة مع اليهود، وأننا جميعاً ساميون نتقاسم الانتساب الدموي.

ومن يعلم ما إذا كان هناك من سيطلع من بين شقوق تصدعاتنا كي يقول إن مسلمي عصر الدعوة النبوية تعايشوا مع بني قريضة على نحو ما تعايش به العرب مع اليهود في الأندلس، ليس في هذا مبالغة بل إن هذه الجراحة الثقافية للتاريخ ستكون شرطاً للتأسيس لشرعية الحقائق الجديدة ولشرعية الانتماء الجديد"^(١).

مشروع الشرق الأوسط الجديد سيكون إذا ما تمّ تنفيذه من أخطر المشاريع التي وُضعت حيز التطبيق من قبل مصادر خارجية للتطبيق في الوطن العربي، وخصوصاً في قلب النظام العربي.

إن هذا النظام سينهي أهمية العلاقات العربية العربية، وهذا النظام سيعيد توزيع مصادر القوة الدولية في مجال أوسع من المجال العربي، وهذا النظام سيعمل على إذابة الخصوصية العربية الإسلامية للمنطقة، وسيعمل على زيادة تأثير الدول غير العربية في اتخاذ القرارات ذات الشأن بالمنطقة. وسيقل من قدرة استعادة النظام العربي لمقومات الفاعلية والنشاط والتوازن التي تأثرت منذ بداية التسعينات مع جملة التغيرات الدولية والإقليمية.

إن هاجس الاختراق الذي نراه قد يعزّز ظهور نزعة عرقية، ودينية، وطائفية قوية في بقاع المنطقة، بسبب تداخل عناصر متعدّدة الثقافات والحضارات تختلف عن الثقافة العربية والإسلامية للمنطقة.

وفي منظور هذا النظام، وخلال انشغال مكوثاته العربية وغير العربية بالمؤسسات التي يطرحها سوف يجري تهميش لجامعة الدول العربية ودورها في كافة المستويات.

إن التوحيد العربي داخل هذا النظام سيطرح تساؤلاً أن إسرائيل حققت للعرب ما لم تستطيع الأنظمة العربية تحقيقه، وهذا يجرّ معه التشكيك في العروبة وقيمتها!

(١) بلقزيز، عبد الإله، (١٩٩٦). "تحديات إقامة النظام الشرق أوسطي". مجلة المستقبل العربي. مرجع سابق، ص ٢٠.

خاتمة:

في النهاية يمكن أن نلخص كل ما سبق بالنقاط التالية:

أولاً: إن مفهوم الشرق الأوسط اصطلاح غربي يدل على منطقة غير ثابتة واضحة المعالم والحدود، تختلف أبعادها في الأدبيات السياسية العربية والغربية المختلفة.

ثانياً: تجتمع منطقة الشرق الأوسط بميزات سياسية وجغرافية محدودة تختلف عن الميزات التي يمتاز بها النظام الإقليمي العربي، ومن نواح مختلفة.

ثالثاً: المشروع الشرق الأوسطي الجديد هو مشروع غربي، وامتداد للطروحات الغربية في المنطقة الشرق أوسطية منذ بداية القرن.

رابعاً: يفرض المشروع الشرق الأوسطي الجديد مفاهيماً ومؤسسات جديدة على ساحة المنطقة، تهدف لتحقيق درجة أعلى من الاعتماد المتبادل الذي يوفر حالة من الاستقرار تختلف عن حالة الاستقرار الناجمة عن فجوة القوة العسكرية.

خامساً: للمشروع الشرق الأوسطي الجديد آثار سلبية عديدة على النظام الإقليمي العربي؛ إذ سيعمل على تغيير هوية النظام العربي وتغيير أسس تكوينه ووظيفته ومركزه.

سادساً: المشروع الشرق الأوسطي الجديد يطرح على الأنظمة والشعوب العربية هواجساً هي هواجس الإلحاق، والاختراق، والاختناق، والانسحاق، والانشقاق.

أما بالنسبة لنتائج هذا المشروع على المنطقة فتتمثل في:

أولاً: مصطلح الشرق الأوسط مصطلح غربي بالأساس، وغريب عن المنطقة، يمتاز بصفة الفسيفسائية غير واضحة المعالم والأبعاد، وهو جاء لخدمة أهداف سياسية، واقتصادية وثقافية مختلفة للدول الغربية في المنطقة.

ثانياً: المشروع الشرق الأوسطي الجديد يحمل في طياته جملة من المخاطر والآثار السلبية على النظام الإقليمي العربي؛ إذ سيعمل على تقويض مقومات النظام العربي وإذابة هويته في نظام لا قومي يعتبر مسخاً وبديلاً للنظام العربي.

ثالثاً: إن المشروع الشرق الأوسطي الجديد هو طرح إسرائيلي أمريكي بالأساس لإيجاد نظام في المنطقة، يعمل على خدمة أهداف ومصالح هذه الدول في المنطقة الشرق الأوسطية، وبرز إسرائيل كشرطي داخل هذا النظام.

الفصل الرابع

الأردن والنظام الشرق أوسطي

المبحث الأول: النظام الشرق أوسطي بعد عام ١٩٩٠.

المبحث الثاني: الأردن والنظام الشرق أوسطي الجديد.

مقدمة:

يُعتبر النظام الشرق أوسطي من أحد المفاهيم التي أخذت تظهر بشكل أوضح وبصورة أكبر في منطقة الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج الثانية وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وتقردها كقطب دولي وحيد، وبدء العملية السلمية في منطقة الشرق الأوسط انطلاقاً من مؤتمر مدريد للسلام، حيث إن التغير الذي حصل على المستوى الدولي كان يتطلب تغييراً في مفهوم التحالفات الإقليمية القادمة.

لذلك بدأ الحديث عن النظام الشرق أوسطي الذي هو صناعة إسرائيلية أمريكية، بهدف إعادة ترتيب منطقة الشرق الأوسط من جديد، وذلك من خلال الدعوة إلى عقد مؤتمرات قمة من أجل وضع الخطوط العريضة لهذا النظام الذي يسعى إلى جعل إسرائيل المحور الرئيسي والمركزي في المنطقة.

وهذا الفصل جاء من أجل تسليط الضوء على تأثير هذا النظام أو المشروع الشرق أوسطي على الأردن، خصوصاً بعد معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية، واتفاقيات التعاون المشتركة فيما بين الطرفين، ومدى التزام إسرائيل بهذه الاتفاقيات، وتأثيرها على الوضع السياسي والاقتصادي في الأردن.

المبحث الأول: النظام الشرق أوسطي بعد عام (١٩٩٠)

المطلب الأول: النظام الشرق أوسطي وعملية السلام:

باندلاع أزمة الخليج الثانية أخذت تظهر في سماء الوطن العربي حزمة من التصورات المستقبلية لمشاريع التفتيت التي تستهدف الأمة العربية ككيان قومي - إسلامي في إطار نظامها الإقليمي (الجامعة العربية) ومجالسها التعاونية كوحدات سياسية لها سيادتها الوطنية والإقليمية من خلال تقسيمها إلى دويلات صغيرة على أسس عرقية أو طائفية بهدف إضعاف وشل قدراتها في التنمية، وصيانة أمنها الوطني المترابط مع الأمن القومي العربي في تصوّره الشامل^(١).

ولم تقتصر الانعكاسات والآثار السلبية لأزمة الخليج وتداعياتها على العلاقات العربية - العربية التي تعاني من انقسامات حادة منذ نشوب هذه الأزمة^(٢)، ولكنها ولدت القناعة الكافية لدى قادة الغرب وإسرائيل في وقت واحد ولا سيما بعد أن اهتزت نظرية الأمن الإسرائيلي "الحدود الآمنة" من أساسها بفعل الضربات الصاروخية العراقية لئل أبيب وبقية المواقع العسكرية الحساسة الأخرى في فلسطين المحتلة بأنه لا بدّ من إعادة تقييم وصياغة لمجمل التصورات والمشاريع المطروحة بصدد المنطقة، وطرح البدائل المتاحة وفقاً للمتغيرات الجديدة للتعامل مع الكيان القومي العربي، وتكويناته السياسية، وبواباته الاستراتيجية الآمنة، وأن ما أفرزته الأحداث من مشاكل جديدة ومعقدة في منطقة هي أوسع مما تصوّرها البعض في السابق بأنها مسألة احتلال صهيوني لأرض فلسطين وطرد شعبها^(٣).

فإسرائيل لن تستطيع البقاء إذا لم تلجأ إلى انتهاج سياسة جديدة قائمة على تسوية مرحلية مع الفلسطينيين والعرب (الدول المجاورة)، والسعي لتنفيذ مخططات التفتيت، وحصار الدول العربية المناهضة للسياسات الغربية، والطرق المستمر على النزاعات العرقية والطائفية، وتغذيتها بأسلاك التفجير، وإثارة المشاكل الحدودية، وتجسيمها وفقاً لخطة إعلامية منسقة مع الغرب، وبالتالي أن تصبح جزءاً من هذا العالم العربي، وعنصراً فعالاً في تقرير سياساته العسكرية، والاقتصادية، والمائية، وتسعى إلى امتلاك التكنولوجيا المتقدمة مقابل حرمان العرب

(١) عبد الجاسور، ناظم، (١٩٩٨). الأمة العربية ومشاريع التفتيت. (ط١). عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، صص ٤٦-٤٨.

(٢) معوض، عبد الله جلال، (١٩٩٤). "الشرق الأوسط: الدلالات والتطورات الجارية والمحتملة". مجلة شؤون عربية. العدد (٨٠)، صص ١٤٨-١٥٢.

(٣) عبد الجاسور، ناظم، (١٩٩٨). الأمة العربية ومشاريع التفتيت. مرجع سابق، ص ٤٧.

وتجربدهم من أية فرصة يحاولون من خلالها تصحيح التوازن المختل، وتغيير المناخ الجيوسياسي في المنطقة^(١).

لذلك فإن هنالك علاقة وثيقة فيما بين العملية السلمية والنظام الشرق أوسطي، حيث إن نجاح عملية السلام من شأنه أن يوجد إمكانية ظهور البعد التعاوني في العلاقات العربية الإسرائيلية، وهكذا تتحقق أفكار الذين حكموا على النظام العربي بالموت قبل أن يُولد^(٢).

فحرص إسرائيل على الربط بين السلام وبين إقامة علاقات اقتصادية مع الدول العربية ظاهرة سبقت زمنياً بدء المفاوضات العربية - الإسرائيلية الراهنة، وعلى سبيل المثال قول رئيس الوزراء الإسرائيلي "بيجن" في عام ١٩٧٧ إنه "يمكن بالأموال والموارد العربية والتقنية العبرية في ظل السلام خلق تنمية شاملة في منطقة الشرق الأوسط"، وكانت الحكومة الإسرائيلية كلفت فريق خبراء من "بنك إسرائيل" تطوير دراسة سبق إعدادها عام ١٩٦٥ بتكليف من "جولد مائير" لتصوّر جوانب ومجالات العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية - العربية في حالة السلام، وانتهى الفريق إلى وضع دراسة طالب فيها "بمواصلة الصناعات الإسرائيلية للطلب العربي المتزايد ولا سيما على البتروكيماويات، والأسمدة، والآلات الزراعية، والسلع الاستهلاكية، وإقامة مشروعات مشتركة لاستغلال النفط، والموارد العربية، وتشجيع الاستثمارات العربية في إسرائيل مما يمكن رجال الأعمال الإسرائيليين من تمويل مشروعاتهم المتعددة"^(٣).

نتيجة الظروف الدولية التي كانت سائدة والمتمثلة في حرب الخليج الثانية، وحرب النفط، وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بنفوذها وقوة سيطرتها العالمية كقائدة قطب عالمي وحيد بعد نهاية الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق، واختلال محور التوازن العالمي، وقدرتها على استقطاب العالم تحت قيادتها لتخوض بهم حرب ضد كل من يفكر في العبث بجغرافيا المصالح الأمريكية وأولوياتها في الشرق الأوسط النفط وأمن إسرائيل، فقد نجحت في تجديد إمبرياليّتها العالمية، وضبط حركة مصالح الأمم على إيقاع تحركاتها، وانسجامها مع استراتيجياتها وسياساتها الأمنية والسياسية على المستويين العالمي والإقليمي^(٤).

(١) أحمد، يوسف أحمد، (١٩٩٤). العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي: مناقشة بعض الأبعاد السياسية، ندوة التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي. مرجع سابق، ص ٢٦.

(٢) عبد الجاسور، ناظم، (١٩٩٨). الأمة العربية ومشاريع التفتيت. مرجع سابق، ص ٤٧.

(٣) مرتضي، عبد المنعم محمد، (١٩٧٨). "دراسة في مفهوم السلام الإسرائيلي". مجلة الموقف العربي. العدد (١٧)، ص ٣٩-٤٠.

(٤) النظام الشرق أوسطي في طوره الجديد، ص ١، (www.qudsway.com).

وهنا برز الدور الإسرائيلي الإقليمي مستظلاً بجسر القوة الأمريكي في المنطقة، ومؤدناً بتأسيس إطار جديد للعلاقة الأمريكية الإسرائيلية ذات أهداف وأبعاد سياسية واقتصادية وأمنية شاملة، حيث قامت أمريكا بتحقيق اختراق سياسي وذلك بدفع الأطراف العربية للجلوس مع إسرائيل على طاولة المفاوضات في مؤتمر مدريد للسلام، والذي خضع لسياسة أمريكا في الاستفراد بالدول العربية، والفصل فيما بينها واحتواء كل طرف على حدة، وعزل مسارات التفاوض العربية المختلفة مع الكيان الصهيوني عن بعضها. وقد تمّ تمرير الشروط الإسرائيلية من خلال قنوات الضغط الأمريكي لتفكيك الحد الأدنى من التضامن العربي الذي كان قبل ذلك مهتراً أصلاً، وعلى أثر مؤتمر مدريد و"اتفاقات أوسلو" مع منظمة التحرير الفلسطينية شرعت إسرائيل بالترويج لنظام إقليمي وتكتل جديد باسم النظام الشرق أوسطي^(١)، وسعت الإدارة الأمريكية جادة لتهيئة البيئة المناسبة لتأسيس هذا التكتل الإقليمي الشرق أوسطي، وليطرح كبديل لأي شكل من أشكال التضامن والتحالف السياسي والاقتصادي العربي البيني والعربي الإسلامي، وطوال الفترة الممتدة فيما بين (١٩٩١-١٩٩٦) حددت الولايات المتحدة الأمريكية نشاطها الدبلوماسي، وضغوطها السياسية والاقتصادية لغرض النظام الشرق أوسطي على قاعدة توسيع مساحات التطبيع السياسي والاقتصادي بين بعض الدول العربية وإسرائيل^(٢). وقد عبّر عن ذلك محمد حسنين هيكل في مقابله مع مجلة الوطن العربي في (١٧/١١/١٩٩٧) عن وضع المنطقة وترتيباتها، حيث قال: "إن أول الأمر أننا فصلنا السياسة عن الاقتصاد، ثانياً: فصلنا الأمن عن السياسة، وفي الأمن الخارجي جاءت حرب الخليج وأنشأنا للأسف ما سمّي بقوة التحالف الذي قاده أمريكا، فقد أعطينا القرار السياسي لأمريكا، وفي شرم الشيخ أخذت أمريكا تفويضاً في الأمن الإقليمي، وأخذت ثاني تفويض في الأمن الداخلي، فأنشأت لجنة مشتركة لمقاومة الإرهاب..." نحن أعطيناها الشرعية، وهي أخذت تتصرف وفق ذلك.

أمّا في الناحية الاقتصادية، فقد فصلنا الاقتصاد عن السياسة، ثمّ أخذوا منا الاقتصاد من مسارات متعدّدة كانت تشترك فيها الحكومات ثمّ نقلها في المؤتمرات الاقتصادية إلى رجال الأعمال، ثمّ خرجت وبدأوا بنقلها لبنك الشرق الأوسط، لذلك فإن الذي حصل هو أن سيادتنا كدول وكمناطق قد تفتت.

(١) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣، (١٩٩٤). القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ص ١٩٥.

(٢) سعيد، عبد المنعم، (١٩٩٤). "الشرق الأوسط بعد السلام: نظرة عامّة على المفاوضات". مجلة السياسة الدولية. العدد (١١٥)، ص ١٥٨.

لكن بالرغم من كل ذلك فإن مسيرة الدفع للنظام الشرق أوسطي كانت تتعثر واصطدمت بالقضية الفلسطينية التي أرادوا احتواءها، والقفز على واقع الاحتلال الإسرائيلي وحقيقة الصراع السياسي والتاريخي والحضاري بين أمتنا والصهاينة^(١).

من المثير للدهشة أن "شمعون بيريس" رئيس الحكومة الإسرائيلية السابقة صاحب المشروع الشرق أوسطي ذكر في سياق حرب إعلامية ضد مصر: "بأنها لم تخلق سلاماً اقتصادياً مع إسرائيل، وأنه لا يوجد لدى الدول العربية اقتصاد، وإنما لديها فقر، وأنه لا يوجد أحد يرغب بالهيمنة على الفقر، وأن اقتصاد إسرائيل يعتمد على التجارة مع الغرب وليس مع الدول العربية"^(٢).

كذلك أكد "بنيامين نتنياهو" في مقابلة نشرته له ملحق هارتس في (١٩٩٦/١١/٢٢)^(*) بأن إسرائيل تنتج من أدمغتها أكثر مما تدره آبار النفط السعودية وحول موقفه من النظام الشرق أوسطي قال: "أنا لا أتبنى سيكولوجية المحاصرين"، وحول طبيعة السلام مع مصر ذكر ثلاث احتمالات: "استيعاب معين للسلام مع إسرائيل مدار جزئي جداً من التطبيع، الردع والترتيبات الأمنية، وهو الشرط الحتمي الذي من دونه لا يمكن أن يكون هناك تطبيع".

إن موقف "بيريس" و"نتنياهو" كشف عن حقيقة وأهداف النظام الشرق أوسطي من المنظور الإسرائيلي وتمحور كل المشاريع الإقليمية حول مركزية القوة الإسرائيلية الساعية للهيمنة بوسائل الاقتصاد والسياسة والأمن؛ أي التطبيع بكافة أشكاله^(٣).

وعلى الرغم من التلازم الشديد فيما بين العملية السلمية والنظام الشرق أوسطي، إلا أن إسرائيل حاولت القفز على ذلك، وتطبيق النظام الشرق أوسطي حتى قبل إحلال السلام في المنطقة لذلك جرت وما تزال تجري محاولات عنيدة لكسر طوق المقاطعة العربية لإسرائيل، وكأن الوصول إلى السلام أمر مفروغ منه، وأنه تحصيل حاصل وذلك انطلاقاً من قناعة إسرائيل والأطراف الغربية بأن الأطراف العربية المفاوضة سوف تعقد السلام من دون تباطؤ تحت تأثير الظروف الضاغطة^(٤).

(١) النظام الشرق أوسطي في طوره الجديد، ص٢، (www.qudsway.com).

(٢) حسين، غازي، (١٩٩٨). القمم والمؤتمرات الاقتصادية من الهيمنة إلى التطبيع. القاهرة: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ص٣٢.

* هارتس: صحيفة إسرائيلية.

(٣) النظام الشرق أوسطي في طوره الجديد، ص٢، (www.qudsway.com).

(٤) إسماعيل، زكريا محمد، (١٩٩٥). "النظام العربي والنظام الشرق أوسطي". مجلة المستقبل العربي. العدد (١٩٦)، ص١٣.

فبالإضافة إلى استغلال الخصوصية القطرية المتمثلة بالمصالح المتميزة للأطراف العربية المتفاوضة التي أشار إليها "جيمس بيكر" اعتمد الأمريكيون على الحلفاء الضعيفة في المنظومة العربية المتمثلة بدول مجلس التعاون الخليجي الواقعة تحت مظلة الحماية الأمريكية، وكذلك دول الشمال الأفريقي الواقعة هي الأخرى في دائرة النفوذ الأمريكي، لإقامة المشروع الشرق أوسطي على أرض الواقع وذلك من خلال ثلاثة صيغ^(١):

أولاً: الضغط باتجاه إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل من الدرجتين الثانية والثالثة، وتنقسم المقاطعة إلى ثلاثة درجات وهي:

أ- الدرجة الأولى: تشمل مقاطعة السلع ذات شهادات المنشأ الإسرائيلي^(٢).

ب- الدرجة الثانية: تشمل مقاطعة الشركات الأجنبية العاملة في إسرائيل.

ج- الدرجة الثالثة: تشمل مقاطعة الشركات الأجنبية التي لها علاقة بالشركات الإسرائيلية.

وقد أدى إلغاء المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة، والذي حصل مع أكثرية الدول العربية إلى خلق فجوة بين الموقف الرسمي الجماعي والواقع الفعلي، وكذلك الضغط من أجل إلغاء المقاطعة من الدرجة الأولى، وبقيت النتائج على هذا المستوى محدودة على رغم اختراقات مهمة حصلت إلى جانب وجود حالات ضعفت فيها هذه المقاطعة ولو لم ترفع رسمياً فتجري مثلاً اتصالات رسمية على مستوى عالٍ وعلمي بين إسرائيل ودول عربية، ويحصل تعاون في القطاع الخاص من دون أن تلغي هذه الدول العربية رسمياً المقاطعة.

ثانياً: فرضت واشنطن من خلال الموقع الخاص الذي تحتله في العلاقات العربية - العربية ما بعد حرب الخليج الثانية معادلة جديدة مفادها أن إقامة علاقات جيدة معها أو تحسين العلاقات معها يتم عن طريق التطبيع ولو الخجول أو المحدود مع إسرائيل بحيث صار التطبيع أحياناً بمثابة بطاقة الضمان الأمني التي تلعبها الولايات المتحدة مع بعضهم، أو بمثابة كلمة السر لتقديم المساعدات الاقتصادية إلى بعضهم الآخر؛ فالولايات المتحدة صارت جزءاً من النسيج السياسي العربي، تعجل بالمصالحات العربية لتوفير الدعم لطرف معين، وتمنع المصالحات تخوفاً من

(١) حتي، ناصيف، (١٩٩٦). "ورقة عمل". مجلة المستقبل العربي. العدد (٢٠٥)، ص ٩٢-٩٣.
(٢) سعد الدين، إبراهيم، وآخرون، (١٩٩٨). الشرق أوسطية: مخطط أمريكي صهيوني. (ط١). القاهرة: مكتبة مدبولي، ص ١٩٩.

دور طرف آخر، ومعيار ذلك كله موقف ذلك الطرف من عملية السلام وتحديدًا من العلاقات الثنائية مع إسرائيل^(١).

ثالثاً: إقامة نوع من الربط المعكوس بين عملية السلام من جهة، والخليج والمغرب العربي من جهة أخرى؛ ففي حين جهدت الولايات المتحدة في الماضي لمنع حصول تداعيات سلبية من طرف الصراع العربي - الإسرائيلي خصوصاً فيما يتعلق بالعلاقات الأمريكية - العربية، على العلاقات الأمريكية - الخليجية، والعلاقات الأمريكية - المغاربية، صارت الآن تحاول أن تقيم علاقات تأثير مصدرها الخليج والمغرب العربي، وفحواها درجات مختلفة من التطبيع مع إسرائيل، وموجهة نحو عملية السلام، بحيث تؤثر علاقات التطبيع هذه في الضغط على الأطراف العربية المشاركة في عملية السلام^(٢).

لذلك فإن النظام الشرق أوسطي بعد بدء العملية أخذ يركز على بعض المقومات

الأساسية التي يأمل الغرب أن تؤدي إلى:

أ- إنشاء حوض اقتصادي كبير تلعب فيه إسرائيل دوراً حاسماً معتمدة على دعم أوروبي - أمريكي - ياباني، ويضم دول المنطقة كلها حيث الإمكانيات المالية، والثروة النفطية، والأسواق المفتوحة للبضائع^(٣).

وبموجب هذه الدعامة القائمة فإن النظام الاقتصادي الشرق الأوسطي قيد التحضير من خلال القمم الاقتصادية يقدم على ربط القوة الاقتصادية العربية (النفط، والمياه، والسياحة، والعمالة) بالاقتصاد الإسرائيلي، ويرتكز المنطق الاستراتيجي الإسرائيلي في هذا الخصوص على أن تنمية أي شبكة واسعة من التشابكات الاقتصادية من شأنها أن تجعل كلفة الانفصال عالية جداً بالنسبة إلى طرف عربي يفكر في الانسحاب من الترتيبات الإقليمية الجديدة^(٤).

ب- كل ذلك يدفع بالدول العربية إلى إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل، واستيعاب ظاهرة التطبيع، وإعادة صياغة النظام الأوسطي القديم وفقاً للمتغيرات الدولية الجديدة وبشكل

(١) حتي، ناصيف، (١٩٩٦). "ورقة عمل". مجلة المستقبل العربي. مرجع سابق، ص ٩٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٩٣.

(٣) كنعان، حمدي طاهر، (١٩٩٣). "تأملات حول إطار الوفاق الفلسطيني الإسرائيلي". مجلة المنتدى. العدد

(٩٧)، ص ١١-١٢.

(٤) المرجع السابق، ص ١١-١٢.

يتجاوز كل التنظيمات الإقليمية العربية، بحيث تدخل إسرائيل كعضو سياسي فاعل في هذا النظام^(١).

وقد دعا "شمعون بيريس" رئيس وزراء إسرائيل السابق إلى إقامة سوق شرق أوسطية تقوم على أساس "التكامل بين التكنولوجيا الإسرائيلية، والمياه التركية، والأموال الخليجية، والعمالة المصرية".

المطلب الثاني: إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل:

من المعروف أن المقاطعة العربية لإسرائيل كانت أحد أسلحة العرب في مواجهة إسرائيل، وأثبتت هذه المقاطعة فعاليتها على مستويات عديدة لا سيما أنها تشمل ثلاثة مستويات هي^(٢):

(١) المستوى الأول (المقاطعة المباشرة): وينصرف هذا الإجراء إلى المقاطعة المباشرة للسلع والخدمات التي تنتجها وتقدمها الدولة العربية، وهذا النوع من المقاطعة مفروض بواسطة الجامعة العربية منذ نشوء الدولة العبرية عام (١٩٤٨)^(٣).

(٢) المستوى الثاني "المقاطعة غير المباشرة": وينصرف هذا الإجراء إلى مقاطعة الشركات الأجنبية التي ساعدت على تقوية ودعم الدولة العبرية اقتصادياً وعسكرياً، ويشمل هذا النوع من المقاطعة وضع شركات أجنبية على قائمة المقاطعة العربية إذا كان لها مكاتب، أو فروع، أو أنشطة صناعية، أو تستثمر أو تعطي علاماتها التجارية ومعونتها الفنية إلى شركات إسرائيلية، وقد تمّ فرض هذا النوع من المقاطعة بواسطة الجامعة العربية في نيسان (١٩٥٠).

(٣) المستوى الثالث للمقاطعة: ويشمل هذا الإجراء مقاطعة الشركات التي تتعامل مع الشركات الموضوعة على قائمة "المقاطعة غير المباشرة"، وبصفة خاصة تلك الشركات التي تحتوي منتجاتها السلعية والخدمات على مكونات من إنتاج الشركات الموضوعة على قائمة المقاطعة. وهذا المستوى الثالث يجد صعوبات جمّة في التطبيق؛ نظراً إلى

(١) أمين، أحمد جلال، (١٩٩٣). "مشروع الشرق - أوسطية ومشروع النهضة العربية". مجلة المستقبل العربي. العدد (١٧٨)، ص ٤٢.

(٢) جاد، عماد، (١٩٩٨). أثر التطبيع على العمل العربي، ورد في كتاب الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني. تحرير: حلمي شعراوي. (ط١). القاهرة: مكتبة مدبولي، ص ١٩٩.

(٣) عبد الفضيل، محمود، (١٩٩٤). "مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية: التصورات - المحاذير - أشكال المواجهة". ندوة التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي. (ط١). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ١٥٥.

درجة التدويل المتزايد لإنتاج السلع والخدمات وما يترتب على ذلك من تشابكات وتداخلات يصعب حصرها والإلمام بتفاصيلها ودقائقها.

وعلى الرغم من عدم الالتزام الجماعي الكامل بهذه المقاطعة مما أفقدها شيئاً من تأثيرها، إذ تشير مصادر إسرائيلية إلى أن العديد من السلع الإسرائيلية يجري إعادة تصديرها إلى بعض البلدان العربية - بعد إعادة التغليف تحت علامات تجارية مختلفة للتصويه - ومن خلال سلسلة من الوسطاء عبر "بلد ثالث يعتبر أهمها قبرص".

حيث كشف مسؤولون إسرائيليون بأنهم استطاعوا "تسريب ما ثمنه (٣) مليارات دولار من البضائع نحو الأسواق العربية"، إلا أن هذه التجاوزات السلبية لم تلغ حقيقة الآثار السلبية على الاقتصاد الإسرائيلي، وقد ذكرت مصادر مختلفة أن حجم الخسائر الاقتصادية الإسرائيلية من جراء تطبيق المقاطعة بلغت خلال الخمسين عاماً (٥٠) مليار دولار^(١).

لذلك نجد بأن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية قد ضغطت منذ بدء العملية السلمية من أجل إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل حتى قبل الوصول إلى تسوية شاملة وعادلة للصراع العربي - الإسرائيلي، ولقد وضعتها الإدارة الأمريكية والمفوضية الأوروبية على رأس اهتماماتها منذ عام (١٩٩١). كما أن تلك القضية كانت أحد البنود الرئيسية على جدول أعمال قمة الدول الصناعية السبع (G7) التي انعقدت في طوكيو في تموز/ يوليو (١٩٩٣)، وقد سبق لمجموعة الدول الصناعية السبع أن طلبت في اجتماعاتها في حزيران/ يونيو (١٩٩١) من العرب إيقاف المقاطعة مقابل تجميد المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكان ذلك أول ربط تفاوضي بين القضيّتين، وكما لاحظ أحد الأساتذة البريطانيين المتخصصين في العلاقات الدولية أن مثل هذا الطرح يعني "مقايضة لإجراء غير شرعي مقابل إجراء مشروع"، حيث إن الاستيطان وإقامة المستعمرات في الأراضي المحتلة هو إجراء غير شرعي وفي المقابل نجد بأن المقاطعة أمر مشروع^(٢).

(١) النظام الشرق أوسطي في طوره الجديد، ص١٣، (www.qudsway.com).

(٢) تعليقات فيليب و ويندسر.

وقد أدى إسقاط المقاطعة العربيّة لإسرائيل إلى خلق انقسام واضح فيما بين المفكرين والمسؤولين في العالم العربي، وذهب كل فريق يصوغ حججه ومبرراته انطلاقاً من رؤيته للمصالح العربيّة، حيث يرى الفريق الرفض لفكرة إنهاء المقاطعة^(١):

(١) أن الدخول في اجتماعات ومؤتمرات اقتصادية "شرق أوسطية" يعني السماح لإسرائيل بالهيمنة على الأسواق العربيّة.

(٢) أن تقدّم الاقتصاد الإسرائيلي والتكنولوجيا الإسرائيليّة وروابط إسرائيل برأس المال العالمي يعني إخضاع الاقتصادات العربيّة لأساليب استعماريّة.

(٣) أن التعاون الاقتصادي سيكون أداة لتسلل وتجسس إسرائيل على المجتمعات العربيّة.

(٤) أن التعاون الاقتصادي سيُعطي إسرائيل قدرات اقتصاديّة إضافيّة تسمح باستيعاب المزيد من اليهود، ومن ثمّ تجري عمليّات تهويد ما تبقى من الأراضي العربيّة المحتلة.

(٥) أن القبول بالتعاون الاقتصادي يعطي مشروعية للوجود الإسرائيلي ويقلل من إرادة المقاومة لدى العرب.

(٦) أن إسرائيل ستخلق لها من خلال التطبيع جماعات مصالح موالية لها داخل العالم العربي^(٢).

(٧) أن المشروع الشرق أوسطي يهدف بالأساس إلى تجاوز المشروع العربي وطمس هويّة المنطقة ونزع خصوصيّتها العربيّة^(٣).

أمّا الفريق المؤيّد للفكرة فقد صاغ حججه على النحو التالي:

١- أن التفاوض الاقتصادي مع إسرائيل يبلور تكتل اقتصادي في المنطقة يمكنها من التعامل مع التكتلات الاقتصاديّة الدوليّة^(٤).

٢- أن هناك مبالغة في القدرات الخاصّة بالاقتصاد الإسرائيلي، فإسرائيل لم تصل إلى مرتبة المعجزة الاقتصاديّة التي حققتها بعض دول جنوب شرق آسيا.

(١) جاد، عماد، (١٩٩٨). أثر التطبيع على العمل العربي. مرجع سابق، ص ٢٠٠.
(٢) سعيد، عبد المنعم، (١٩٩٤). "الشرق الأوسط بعد السلام: نظرة عامّة على المفاوضات". مجلة السياسة الدوليّة. مرجع سابق، ص ١٥٩.
(٣) الأطرش، محمد، (١٩٩٤). تعقيب. ندوة التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي. مرجع سابق، ص ٢٠٤.
(٤) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣، (١٩٩٤). القاهرة: مركز الدراسات السياسيّة والاستراتيجيّة بالأهرام، ص ٢٣٢.

٣- إسرائيل لا تستطيع الهيمنة على الاقتصادات العربية، فصادراتها لا تتجاوز (١١) مليار دولار، في حين صادرات دولة مثل سنغافورة تصل إلى (٥٩) مليار دولار. كما أن (٣٠٪) من صادرات إسرائيل عبارة عن ماس مصقول والباقي حاصلات زراعية ومنتجات صناعية تقليدية.

٤- أن التعاون الاقتصادي مع إسرائيل يخفف الضغوط على الاقتصاد الفلسطيني بما يؤدي إلى تثبيت السكان الفلسطينيين في أراضيهم.

٥- التعاون الاقتصادي مع إسرائيل سينزع عنها صفة الدولة المحاربة، ومن ثم يقلل من النزعة العقائدية التي تكمن وراء التوسع.

٦- أن التعاون الاقتصادي مع إسرائيل يجعلها تعتمد على الأسواق والمنتجات العربية، ومن ثم يسهل التأثير عليها واستيعابها في المنطقة وربما ذوبانها على غرار الولايات الصليبية في القدس والمنطقة^(١).

إلا أن التوجّه العربي المبالغ فيه نحو عملية التطبيق، وإنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل، وعدم الربط فيما بينها وبين الوصول إلى تسوية نهائية لعملية الصراع العربي - الإسرائيلي هو ما دفع إسرائيل على التمرد، وعدم الوفاء بالتزاماتها تجاه العملية السلمية، فقد وصلت إسرائيل إلى حالة من القناعة بانتهاء التنسيق العربي أو كما قال "شمعون بيريس" في تصريح له بالدار البيضاء "إننا سرنا في جنازة المقاطعة العربية لإسرائيل، بل ودعوته إلى تفكيك جامعة الدول العربية باعتبارها من مخلفات الشرق الأوسط القديم، وإفساح المجال لجامعة شرق أوسطية جديدة تضمّ الدول العربية ودول الجوار الجغرافي غير العربية"^(٢). كل ذلك دفع أيضاً رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق "بنيامين نتنياهو" إلى تغيير طرح "الأرض مقابل السلام" إلى "الأمن مقابل السلام"، إذ لا معنى للسلام بدون الأمن من وجهة نظره^(٣).

المطلب الثالث: مستقبل النظام الشرق أوسط:

تثير قضية النظام الشرق أوسط مسألة علاقة العرب بالدول المحيطة بهم في الإطار، ومن حيث المبدأ فإن العروبة لا تعني العزلة ولا تنفي وجود التفاعلات الكثيفة الإيجابية مع دول

(١) سعيد، عبد المنعم، (١٩٩٤). "الشرق الأوسط بعد السلام: نظرة عامة على المفاوضات". مجلة السياسة الدولية. مرجع سابق، ص ١٥٩.

(٢) جاد، عماد، (١٩٩٨). أثر التطبيق على العمل العربي. مرجع سابق، ص ٢٠٣.

(٣) حسين، غازي، (١٩٩٨). القمم والمؤتمرات الاقتصادية والأمنية من التطبيق إلى الهيمنة. مرجع سابق، ص ٨.

الجوار، وكذلك إمكانية تنظيم هذه التفاعلات بشكل معين، بل لعل ذلك من المرغوب فيه من منظور مصالح كل الأطراف. لكن المرفوض هو أن تكون تلك الترتيبات مفروضة من الخارج وعلى نحو يتجاهل الهوية والمصالح العربية تحديداً أو يلحق الضرر بها^(١).

ومن الواضح الآن في ضوء الواقع الذي نعيشه بأن النظام الشرق أوسطي قد أصبح حقيقة واقعة على الأقل من حيث بداياته، والخطورة هنا ليست في بداية تشكيل هذا النظام في حد ذاته، وليست في كونه مفروضاً من خارج النظام العربي فحسب، بل إن توقيت وبداية هذا النظام قد تزامن مع مرحلة ضعف وتفكك عربي واضح، لذلك وللأسف الشديد وبسبب الضعف العربي لا يوجد وقاية أكيدة ضد احتمالات تشكل نظام شرق أوسطي يضمّ الدول العربية كوحدات متناثرة^(٢).

ويقدم "أحمد يوسف" مجموعة من الأسباب يرى بموجبها بأن النظام الشرق أوسطي بلا مستقبل، وهذه الأسباب هي:

جميع الحقوق محفوظة

(١) أن النظام الشرق أوسطي سوف يُبنى أساساً على عدم العدالة؛ نظراً لأنه فكرته البسيطة أن إسرائيل ستترد للعرب أراضيهم المحتلة "التي هي في الأصل حقوق أصلية لهم" مقابل الحصول على مزايا اقتصادية غير اعتيادية لن يكون أهمها هو التطبيع الاقتصادي بمعناه العام، وإنما محاولة امتصاص رؤوس الأموال العربية لتغذية التنمية الإسرائيلية ولو بطريقة غير مباشرة. كما أن اتساع نطاق النظام من عربي إلى شرق أوسطي سوف يؤدي إلى زيادة كمية ونوعية مصادر الصراع فيه نتيجة زيادة عدم التجانس داخله، وبما أن النظام الشرق أوسطي مبني أساساً على عدم العدالة فإنه سوف تنمو بالتدريج داخله بذور التناقضات التي تؤدي به عندما تظهر في الممارسة الآثار الفعلية لاختلال العدالة.

لكن السؤال الذي يُطرح هنا هو متى كانت المعاملة التي لقيها العرب طوال القرنين الماضيين عادلة؟ دون أن يمنع ذلك من استمرار معاملتهم على هذا النحو^(٣).

(٢) إن النظام الشرق أوسطي مصمم لمواجهة معضلات الصراع العربي - الإسرائيلي على نحو أساسي، غير أنه لم يكن مؤهلاً للتعامل مع قضايا صراعية أخرى في المنطقة لا يمكن

(١) أحمد، يوسف أحمد، (١٩٩٤). العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي: مناقشة لبعض الأبعاد السياسية. مرجع سابق، ص ٢٨.

(٢) رعد، أنعام، (١٩٩٧). الصهيونية الشرق أوسطية من هيرتزل إلى بيريز إلى النفق والخطة المعاكسة. (ط١). بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص ١١١.

(٣) أحمد، أحمد يوسف، (١٩٩٤). العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي: مناقشة لبعض الأبعاد السياسية. مرجع سابق، ص ٢٩.

أن يستخف بتأثيرها في الاستقرار الإقليمي كقضايا الديمقراطية، والتنمية، والعدالة الاجتماعية، وأوضاع الأقليات^(١).

(٣) إن النظام الشرق أوسطي لا يبدو حتى الآن ممثلاً لحقائق القوة في إقليم الشرق الأوسط ذاته، حيث إنه يستبعد العراق "قبل الاحتلال الأمريكي" وإيران؛ وذلك بسبب اختلاف توجهات مخططي النظام مع توجهات نظامي الحكم في البلدين على الرغم من أهمية كل منهما في معادلة التوازن الإقليمي، الأمر الذي يجعل أي نظام لا يشملهما قاصر التكوين دون شك.

ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أن استبعاد العراق وإيران من النظام الشرق أوسطي قد يساعد على تحقيقه ويسهله، وذلك بخلق عدو خلقاً يساعد على تبرير ما يُراد عمله في بقية أجزاء المنطقة فضلاً عن مساعدته في بيع الأسلحة.

(٤) إن النظام الشرق أوسطي يُبنى حالياً مستنداً إلى معادلة دولية معينة تقوم على أساس الهيمنة الأمريكية على وظيفة القيادة في النظام العالمي^(٢)، وثمة اتجاه تحليلي يرى بأن هذه الهيمنة المنفردة مؤقتة بالمعنى التاريخي وأنها لن تدوم إلى فترة زمنية طويلة، وأنها سوف تخلي السبيل أمام صنع تعددية جديدة لقيادة النظام الدولي، وإذا حدث هذا فإن كل الترتيبات الإقليمية التي بُنيت في ظل الهيمنة الأمريكية لا بدّ وأنها سوف تهتزّ وتتأثر إلى حدّ بعيد بالمعطيات الجديدة على قمة النظام العالمي.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه في ضوء ما سبق: ما هو الدور الذي سوف تلعبه إسرائيل آخذين بعين الاعتبار قدرتها العالية على التكيف مع الظروف الدولية على كافة المستويات والأصعدة؟ وهل سيقى العرب ينتظرون التغيرات التي سوف تحصل في النظام الدولي دون أن يكون لهم أي دور فيه؟.

(١) أمين، جلال، (١٩٩٤). مناقشات. ندوة التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي. مرجع سابق، ص ١٠٣.

(٢) مهنا، نصر محمد، (١٩٩٧). قضايا سياسية معاصرة. (ط١). الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ص ٣٧٦.

المبحث الثاني: الأردن والنظام الشرق أوسطى الجديد

المطلب الأول: معالم النظام الشرق أوسطى:

تكاد تتفق معظم التصورات والسيناريوهات الواردة في تلك الوثائق على أن النظام الاقتصادي الشرق أوسطى سوف يتحدّد عبر ثلاثة مستويات رئيسية هي:

المستوى الأول: دمج الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، وإقامة منطقة تجارة حرة. وقد تمّ هذا فعلاً في اتفاقية باريس الاقتصادية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني^(١).

المستوى الثاني: توسيع منطقة التجارة الحرة لتشمل الأردن في صورة يقوم فيها نوع من النظام الاتحادي اقتصادياً على شاكلة النظام القائم بين دول "البنلوكس" في غرب أوروبا^(٢).

المستوى الثالث: فيجري فيه انضمام باقي دول المشرق العربي إلى مجال التبادل الحر، وليس من شك في أن قيام هذه السوق سوف يكون انتحاراً اقتصادياً عربياً بامتياز، ذلك أن الاختلال في التوازن الاقتصادي فادح بين الدول العربية وإسرائيل، إذ تتجاوز القدرة الاقتصادية الإسرائيلية القدرات الاقتصادية لمصر وسوريا والأردن ولبنان ومناطق الحكم الذاتي مجتمعة.

وضمن تلك التصورات تعتبر المستويات الثلاثة للتعاون الاقتصادي مستويات متداخلة ومتراصة يفضي الواحد منها إلى الآخر، وتعتبر المفاوضات متعددة الأطراف هي الآلية الفعالة لإقامة النظام الشرق أوسطى، حيث تغطي عدداً من المجالات الحيوية: قضايا المياه والتنمية والتعاون الإقليمي، قضية اللاجئين، الحد من التسلح^(٣).

ويُعتبر نموذج "البنلوكس" لتجمّع اقتصادي يضمّ إسرائيل والأردن وفلسطين أكثر الخيارات المطروحة في حال الوصول إلى تسوية مع الفلسطينيين وبزوغ نوع من "الكيان الفلسطيني" المستقل، وقد أكدت على هذا الخيار دراسة معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى

(١) حلقة نقاش، (١٩٩٤). "التحديات الاقتصادية في ظل التسوية الإقليمية". مجلة شؤون الأوسط. العدد (٣٢)، ص ٣٠.

(٢) بلقزيز، عبد الإله، (١٩٩٦). "تحديات إقامة (النظام الشرق أوسطى) وانعكاساته على مجال الثقافة". مجلة المستقبل العربي. العدد (٢٠٣)، ص ١٦.

(٣) عبد الفضيل، محمود، (١٩٩٤). مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية؛ التصورات - المحاذير - أشكال المواجهة، ورد في ندوة التحديات "الشرق أوسطية" الجديد في الوطن العربي. (ط١). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ١٣٠.

الصادرة عام (١٩٩١)، حيث تكون هناك حرية كاملة لانتقال السلع، والعملية، ورؤوس الأموال فيما بين الدول الثلاثة مع إمكانية إنشاء اتحاد نقدي^(١).

ويعرض "شمعون بيريس" رؤيته في هذا الخصوص على النحو التالي^(٢):

- على المنطقة أن تصبح خلال عشر سنوات أو خمس عشرة سنة سوقاً مشتركة، مثل أوروبا أو منطقة تجارة حرة مثل شمال أمريكا.
- كما بدأت أوروبا بالصلب والحديد، علينا أن نبدأ بالسياحة والزراعة.
- الفقر والجهل هما مصدر الأصولية، ومن الضروري التغلب عليهما.
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية معيار لديمقراطية الشرق الأوسط.
- اعتماد السياسة المرحلية للوصول إلى التعاون الإقليمي.
- إن الهدف الاسمي هو خلق جماعة إقليمية عندها سوق مشتركة وهاكل رمزية منتجة مشابهة للجماعة الأوروبية.
- إن إقامة السلام والأمن تتطلب ثورة مفاهيمية.
- المطلوب إنشاء إطار جديد للمنطقة، ولا مفر مستقبلاً من منظمة إقليمية.

وتلاقي رؤى بيريس ترحيباً ودعماً كبيراً لعدة أسباب هي:

- (١) أنها تحمل مفاهيم جذابة، مثل الديمقراطية، ومحاربة الفقر، ودعم التنمية.
- (٢) أنها تتدرج في الفكر السائد عالمياً حول اقتصاد السوق وانفتاح الدول والتعاون الإقليمي.
- (٣) أنها تتدرج أيضاً في مدرسة فلسفية غربية مهتمة في التعامل مع النزاعات، وهي مدرسة الوظيفة الجديدة التي تقدم على التعاطي مع القضايا اللينة وتلافي العوامل المتفجرة بغية تحقيق نجاحات تساهم في تكوين حوافز للتقدم في حل المنازعات.
- (٤) أن خطاب بيريس يعد بإيجاد فرص ذهبية للمصالح الاقتصادية الدولية من خلال أسواق كبيرة وزيادة القدرات الشرائية؛ فالخطاب الاقتصادي له صده الإيجابي البراق أكثر من

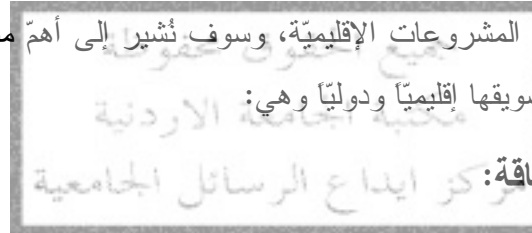
(١) P. Clawson & H. Rosen, (199). **The Economic Consequences for Peace, for Israel, the Palestinian and Jordan**, Washington, D. C.: [u. pb.], pp.3-5.

(٢) حتي، ناصيف، (١٩٩٦). "ورقة العمل". مجلة المستقبل العربي. مرجع سابق، ص ٩١-٩٢.

الخطاب الذي يركّز على حل القضايا العالقة من وطن وأرض وأمن^(١).

ومن الملاحظ إلى أن "النظام الاقتصادي الشرق أوسطي الجديد" يقوم على ربط شرايين الحياة الاقتصادية العربية (المياه - النفط - السياحة - الثقافة) بالاقتصاد الإسرائيلي، وينهض المنطق الاستراتيجي الإسرائيلي بهذا الصدد على مقولة هامة مؤداها: "أن تنمية شبكة واسعة ومتنامية من "التشابكات الاقتصادية" بين الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصادات العربية من شأنه أن يجعل "كلفة الانفصال" عالية جداً بالنسبة إلى الأطراف العربية التي تود الانسحاب (أو الفكك) من إيسار تلك الترتيبات الإقليمية الجديدة"^(٢).

ومن هنا تأتي أهمية مشروعات الربط الإقليمي في مجالات: المياه، البيئة، السياحة، الطاقة، المواصلات. تلك المشروعات التي تحتل موقعا مركزيا في إطار المحادثات المتعددة الأطراف، وتتطلب رؤوس أموال ضخمة لتنفيذها مما يجعل "تكلفة الانفصال" مرتفعة لأي دولة عربية مشاركة في تلك المشروعات الإقليمية، وسوف تُشير إلى أهم مشروعات الربط الإقليمي المقترحة التي يجري تسويقها إقليمياً ودولياً وهي:



أولاً: مشروعات الطاقة:

من بين المشروعات الهامة التي يطرحها الجانب الإسرائيلي مشروع "التعاون في مجال تصدير النفط"، وذلك انطلاقاً من أن الشرق الأوسط "العربي" يحتوي على ثلثي مخزون النفط في العالم^(٣). ويفصح عن ذلك مقال للمسؤول العلمي في صندوق "آرموند هامر" في جامعة تل أبيب حيث يقدّر أن رسوم تصدير طن واحد من نفط الخليج العربي إلى غرب أوروبا عن طريق قناة السويس تبلغ نحو (١٨) دولاراً أمريكياً، بينما إذا تمّ النقل بواسطة أنابيب تمرّ عبر شبه الجزيرة العربية وتصبّ في موانئ حيفا، أسدود، غزة، فإن هذا الترتيب الجديد سوف ينتج منه وفورات في حدود (٣-٦) دولارات للطن الواحد. ويرى الأستاذ الإسرائيلي أن مرور "أنابيب النفط" عبر حدود ثلاثة أو أربعة أقطار عربية سوف يؤدي إلى خلق مصالح وتشابكات على الاقتصاد الإسرائيلي مما يعزّز السلام في منطقة الشرق الأوسط^(٤).

(١) حتي، ناصيف، (١٩٩٦). "ورقة العمل". مجلة المستقبل العربي. مرجع سابق، ص ٩٢.
 (٢) عبد الفضيل، محمود، (١٩٩٤). "مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية: التصورات - المحاذير - أشكال المواجهة". مرجع سابق، ص ١٣١-١٣٢.
 (٣) رعد، أنعام، (١٩٩٧). الصهيونية الشرق أوسطية من هيرتزل إلى بيريز إلى النفق والخطّة المعاكسة. مرجع سابق، ص ٢٣٠.
 (٤) عبد الفضيل، محمود، (١٩٩٤). مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية. مرجع سابق، ص ١٣٢.

وهناك أيضاً مشروع الغاز القطري، والذي سوف يتم نقله مباشرةً إلى إيلات، ثم إلى البحر الأبيض المتوسط عبر أنابيب تربط بين إيلات والموانئ (حيفا، أسدود، غزة)، وهناك اقتراحات سريعة لنقل النفط في الخليج بواسطة ناقلات النفط إلى إيلات، ثم بعد ذلك يتم نقلها إلى البحر المتوسط عبر شبكة الأنابيب الداخلية ويتم تصديرها إلى أوروبا^(١).

كذلك وفيما يخصّ الغاز الطبيعي فإن إسرائيل تخطط لاستخدام الغاز الطبيعي لتوليد الطاقة الكهربائية بدلاً من الفحم الذي كانت تستخدمه، فالغاز أرخص، وخطره على البيئة أقل، وتدرس إمكانية استيراد الغاز الطبيعي من مصر، وتقدّر كلفة المشروع بـ (١٣٠٠) مليون دولار تتحمّل إسرائيل (٨٠٠) مليون دولار حسب مشروع الاتفاق مع مصر التي تتحمّل (٥٠٠) مليون دولار من كلفة المشروع ومدة استكمال المشروع ثلاث سنوات^(٢).

بالإضافة إلى ربط الشبكات الكهربائية بين كلاً من الأردن، ومصر، وإسرائيل، ومنطقة الحكم الذاتي، وإمكانية انضمام دول عربية أخرى لهذا المشروع في المستقبل، وهي السعودية ولبنان، وسوريا، ولاحقاً العراق، وتركيا. ويقدر البنك الدولي كلفة وصل الشبكات بين إسرائيل والأردن ومصر ولبنان وسوريا مع دراسات الجدوى تتراوح بين (٢٠٠ و ٣٠٠) مليون دولار.

ثانياً: مشروعات السياحة:

تمثل مشروعات الربط الإقليمي في مجال السياحة أهمية كبيرة في إطار المخططات الشرق أوسطية الجديد، وترصد لها اعتمادات تقدّر فيما بين (٢-٢,٥) مليار دولار^(٣). ومن بين أهم تلك المشروعات المشروع المسمّى بـ "ريفيرا البحر الأحمر" الذي يربط بين ساحل إيلات والعقبة وطابا، وهذا يتطلب بدوره فتح الحدود بين مصر وإسرائيل والأردن من خلال قطاع على طول الساحل من جزيرة المرجان عبر طابا وساحل المرجان في إيلات وصولاً إلى الساحل الأردني من العقبة حتى السعودية، وهكذا فإن مشروع "ريفيرا البحر الأحمر" يقضي قيام تعاون إقليمي رباعي أطرافه هي: مصر، إسرائيل، الأردن، والسعودية^(٤).

(١) النظام الشرق أوسطي في طوره الجديد، ص ٢٦ (www.qudsway.com).

(٢) رعد، أنعام، (١٩٩٧). الصهيونية الشرق أوسطية من هيرتزل إلى بيريز إلى النفق والخطّة المعاكسة، مرجع سابق، ص ٢٣١.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٢٤.

(٤) عبد الفضيل، محمود، (١٩٩٤). مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية. مرجع سابق، ص ١٣٢.

ويمثل مشروع "ريفيرا البحر الأحمر" خطورة كبيرة على السياحة في كل من مصر والأردن، وسيقام هذا المشروع على (٦٥٠٠) فدان في إيلات يشرف على تصميمه خبير أمريكي، وسوف تتخلى إسرائيل عن ميناء إيلات مستفيدة من ميناء العقبة بدلاً منه، وسيتم إغراق معظم الـ (٦٥٠٠) فدان بمياه البحر الأحمر من خليج العقبة، وستبني إسرائيل الريفيرا الجديدة في البحر والبر بمستوى أعلى من مستوى البناء الحالي والذي سيسمح بأن تطل المنشآت الجديدة على الأراضي المصرية والأردنية معاً^(١).

وأيضاً من المشروعات المطروحة مشروع تطوير السياحة العلاجية في البحر الميت، وتطوير طريق العطور والعلاج طريق الطبيعة، وتطوير السياحة الصحراوية، ورحلات الصيد، والبالونات الطائرة والرحلات الجوية.

ويرى "بيريز" أن السياحة صناعة مهمة تستطيع بفترة وجيزة نسيباً أن تدر الأرباح وتوفر فرص العمل، ويقول: "لقد ابتنى آباؤنا المعابد، والأهرامات، والقلاع، وشقوا القنوات، فأورثونا بذلك مواقع سياحية مذهلة، وللسياحة قيمتها السياسية أيضاً لأنها تتطلب السكينة وتفرضها، وأن ازدهار صناعة السياحة واستقرارها مفيد تماماً للأمن وهي تضارع في أهميتها قوة بوليس دولي"^(٢).

ثالثاً: مشاريع المياه:

تحتل مشروعات اقتسام وإدارة الموارد المائية موقعاً متميزاً وحرماً في إطار قائمة مشروعات الربط الإقليمي، إذ إن تلك المشروعات لها طبيعة استراتيجية وسياسية في آن واحد، لأنها تطرح مشاكل متعلقة بالسيادة والسيطرة على شرايين الحياة الاقتصادية^(٣). وتشكل المياه أحد أهم وأعقد قضايا الصراع في المنطقة الشرق أوسطية، وقد توقع العديد من الاستراتيجيين الغربيين وقوع حرب حتمية بسبب المياه، ولقد وصل ماير بن ماير المفوض المائي السابق في إسرائيل إلى حدّ التوقع "بأن الحرب حتمية ما لم تكن شعوب المنطقة من الذكاء بحيث تبحث معاً الحلول المشتركة لمشاكل إمداد المياه"^(٤).

(١) النظام الشرق أوسطي في طوره الجديد، ص ٢٦ (www.qudsway.com).
 (٢) بيريس، شمعون، (١٩٩٤). الشرق الأوسط الجديد. ترجمة: دار الجليل. (ط١). عمان: دار الجليل للنشر، ص ٩٣.
 (٣) عبد الفضيل، محمود، (١٩٩٤). مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية. مرجع سابق، ص ١٣٣.
 (٤) هوروتيز، بروس، (١٩٩٢). "أزمة المياه في الشرق الأوسط". مجلة شؤون الأوسط. العدد (٥)، ص ص ٨٦-٨٧.

ومن المعروف أن هناك مشكلة ندرة مياه حادّة في كل من الأردن، والأراضي الفلسطينية، وإسرائيل حيث يتجاوز الطلب على المياه حجم الموارد المائية المتاحة حالياً بمقدار (٢٠-٥٠٪) وتتسم الأوضاع الحالية بسوء توزيع الموارد المائية (سواء مياه الأنهار أو خزانات المياه الجوفية)^(١).

ومن ضمن المشروعات المطروحة في هذا المجال "المشروع التركي" المسمّى في "أنابيب السلام"، حيث يتم سحب المياه من نهري سيمون و جيمون جنوب تركيا في أنابيب عبر سوريا والأردن إلى السعودية، وفي مرحلة لاحقة إلى إسرائيل. وقد تعمّدت تركيا عدم الإشارة إلى من سوف يتولى تمويل مشروع "أنابيب السلام"، ولكنها تسعى إلى تحقيق مكاسب مالية ضخمة مقابل بيع المياه للبلدان المنتفعة دون أن تتحمل النفقات الاستثمارية الضخمة لهذا المشروع كذلك توجد محاولات لإحياء "مشروع جونسون" بشأن توزيع مياه نهر الأردن بين إسرائيل والبلدان العربية المجاورة.

كذلك هنالك مشروع قناة (ما بين البحرين)، والذي يرمي إلى نقل المياه من البحر الأحمر إلى البحر الميت لتعويض كميات المياه التي تحولها إسرائيل والأردن من نهري الأردن واليرموك لأغراض الري، وسيستخدم الماء أيضاً في الأبحاث، وتطوير تربية الأسماك، وسوف تندفع المياه إلى البحر الميت من صخور مرتفعة، وستستخدم الطاقة المتولدة نتيجة الفارق في توليد الكهرباء وإقامة مجمّع صناعي كبير لاستغلال الثروات المعدنية من البحر الميت^(٢).

رابعاً: مشاريع المواصلات والنقل:

هناك العديد من مشروعات الربط الإقليمي المطروحة في هذا المجال، وعلى رأسها شبكات الطرق السريعة، ومدّ الخطوط الحديدية للربط بين بلدان الشرق الأوسط المختلفة^(٣). وتوجد خطط لبناء ثلاث شبكات من الطرق السريعة، وإحدى هذه الطرق سوف تخترق الشرق الأوسط من شمال أفريقيا إلى أوروبا بمحاذاة البحر (عبر مصر، وإسرائيل، ولبنان، وسوريا، وتركيا).

أمّا الطريق الثانية فسيحبر الشرق الأوسط من شمال أفريقيا إلى العراق والخليج، وكلا الفريقين سيمكّنان السيارات الخاصة القادمة من أوروبا من الوصول إلى بلدان الشرق الأوسط،

(١) Clawson and Rosen, (199). **The Economic Consequences for Peace, for Israel, the Palestinian and Jordan**, Ibid., p.51.

(٢) بريس، شمعون، (١٩٩٤). **الشرق الأوسط الجديد**. مرجع سابق، ص ١١٣-١١٨.

(٣) عبد الفضيل، محمود، (١٩٩٤). **مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية**. مرجع سابق، ص ١٣٣.

ومواصلة السفر إلى أفريقيا وبالعكس، أمّا الشبكة الثالثة فستكون سلسلة من الطرق تربط بين غزة، والخليل، والقدس، وعمّان، وحيفا، والمفرق (في الأردن)، وحيفا، ودمشق، وستنفذ هذه المشاريع بواسطة تعاونيات دولية تمنح الحق في تحصيل رسوم على استخدام العراق^(١).

كما أن إسرائيل تدعو إلى تطوير السكك الحديدية، وذلك من خلال^(٢):

(١) تجديد خط الحجاز بين مرفأ حيفا - دمشق وعمّان.

(٢) إنشاء خط بين ميناء البحر الأحمر (العقبة إيلات) ومرافئ المتوسط (أشدود وغزة).

(٣) إنشاء طريق يربط البحر الميت بالبحر الأحمر، ويستهدف وصل معامل البوتاس على صفتي البحر الميت (سودوم) في إسرائيل، (وغور الصافي) في الأردن، وبين البحرين الأحمر والمتوسط وصولاً إلى العقبة لتصدير البوتاس.

وتدعو إسرائيل أيضاً إلى إحياء سكة حديد الحجاز بين إسرائيل وسوريا والأردن مروراً بدرعا في سوريا وشمالاً إلى دمشق، وجنوباً إلى المدينة المنورة في السعودية.

أمّا بالنسبة إلى الطرق البحرية، فإن إسرائيل حسب رؤية بيريز سوف تمنح حرية الدخول إلى الموانئ الرئيسية على البحر المتوسط وعلى طول البحر الأحمر. ويمكن إقامة منطق تجارية بمحاذاة موانئ اللاذقية وبيروت وحيفا (أو أشدود) وغزة والإسكندرية (أو بور سعيد) على البحر المتوسط، وجدة على البحر الأحمر، ويمكن أيضاً بناء ميناء إيلات - العقبة المشترك عند مدخل قناة البحر^(٣).

وتجدر الإشارة، وفي ضوء كل ما سبق أن إسرائيل تسعى إلى أن تكون عقدة المواصلات في كل منطقة الشرق الأوسط، وأن تكون حلقة الوصل في كل شيء.

خامساً: مشروع البنك الإقليمي للشرق الأوسط:

كرّر "شمعون بيريس" رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق الدعوة مراراً إلى إنشاء ما يسمّى "البنك الإقليمي للشرق الأوسط" لتدوير الأموال الخليجية والأوروبية لتمويل المشروعات الإقليمية المشتركة باعتباره آلية تمويلية ضرورية للاقتصاد السياسي للسلام^(٤).

(١) بيريس، شمعون، (١٩٩٤). الشرق الأوسط الجديد. مرجع سابق، ص ١١٠.

(٢) رعد، أنعام، (١٩٩٧). الصهيونية الشرق أوسطية من هيرتزل إلى بيريز إلى النفق والخطّة المعاكسة. مرجع سابق، ص ٢٣٤.

(٣) بيريس، شمعون، (١٩٩٤). الشرق الأوسط الجديد. مرجع سابق، ص ١١١.

(٤) عبد الفضيل، محمود، (١٩٩٤). مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية. مرجع سابق، ص ١٣٥.

ويرى "بيريس" بأنه رأس مال البنك يمكن جمعه من خلال ثلاثة وسائل هي^(١):

أولاً: أموال سيتم جمعها من المنطقة نفسها، إذ يجب أن تتضمن اتفاقيات السلام اتفاقات ثانوية تخفض بموجبها تكاليف التسليح بمقدار الثلث، حيث تتفق دول الشرق الأوسط ما مقداره (٦٠) بليون دولار سنوياً على مشترياتها من الأسلحة، والتخفيض سيطلق (٢٠) بليون دولار للاستثمار في السلام الإقليمي، وربما يمكن أن يكون الوقت قد حان للدول المنتجة للنفط كي تساهم بنسبة (١٪) من دخلها للتطوير الإقليمي، وهذا سوف لن يكون له تأثير على سعر النفط ولكنه سيساعد في خلاص تلك الدول من التهديدات التي تشكل خطراً على استقرار الحكومات وفتح الحدود وتطوير السياحة نستطيع أن نجمع رأس مال استثمارية للتجارة والمواصلات وخدمات السياحة.

ثانياً: رأس المال المتكوّن من مساهمة الشركات الدولية الكبيرة برأس مال من الاستثمار في القطاع الخاص^(٢).

وسيولد تطوير البنية التحتية وهي المواصلات، والاتصالات، والمصادر الطبيعية (وبصورة خاصة تحلية المياه) طلبات للمعدات، كما سيولد أيضاً فرص عمل جديدة.

ثالثاً: المعونة المباشرة التي يمكن أن تأخذ طريقها إلى السكان المعوزين، مثل أهالي قطاع غزة؛ وذلك باستخدام بعض المصادر المالية الخارجية وأفرادها للأغراض الإنسانية.

المطلب الثاني: القمم والمؤتمرات الاقتصادية الشرق أوسطية:

ما إن بدأت مفاوضات السلام العربية - الإسرائيلية في مؤتمر مدريد عام (١٩٩١)، حتى بدأت صيغ التعاون الاقتصادي الإقليمي تعلو فوق كل الاعتبارات، وكأن السلام قد شمل كل - وليس بعض - الدول العربية بما فيها سوريا ولبنان، وأصبح الحوار ينطلق من مبدأ أن التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وإسرائيل، وإقامة مشروعات تجارية بينهم، بل وفتح المجال للقطاع الخاص للتوغل في استثمارات مختلفة سوف يعزّز عملية السلام ويدعم بنودها، وذلك في مقابل المبدأ الذي ساد لفترة، وهو ضرورة استكمال السلام الشامل أولاً حتى يمكن خلق المناخ الملائم للاستثمار.

لذلك بدأت الدعوات بضرورة عقد المؤتمرات الاقتصادية الشرق أوسطية، وخطورة هذه المؤتمرات التي يرعاها المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، ومجلس العلاقات الخارجية بنيويورك ليست فقط أنها تحاول أن تدمج إسرائيل في المنطقة كقائد أو كشريك وعضو

(١) بيريس، شمعون، (١٩٩٤). الشرق الأوسط الجديد. مرجع سابق، ص ١٣٣.

(٢) المرجع السابق، ص ١٣٤.

استراتيجي في المنطقة بل إن الخطورة الحقيقية تكمن في نمط النمو الذي يدعوننا إليه. إنه نمط مراوغ وحربائي يخلق مناطق للغنى، والطموح، والتطلع، تعمى الأبصار والعقول والقلوب، لكنه في النهاية لا يلبي سوى مصلحة فئات صغيرة يُرتب لها أن تكون في مواقع قيادة النظام، ويقوم بينها وبين الرأسمال الكوني والإسرائيلي علاقات ارتباط لا تنفصم، ثم يترك بقية الشعب العربي وغير العربي يخبّ في الإحباط، واليأس، والضيق، والنتية.

وقد عُقدت أربعة مؤتمرات اقتصادية شرق أوسطية هي:

أولاً: قمة الدار البيضاء (مؤتمر كازابلانكا ١٩٩٤):

عُقد مؤتمر القمة الاقتصادية للتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مدينة الدار البيضاء في المغرب في الثلاثين من تشرين الثاني ١٩٩٤، واستمر ثلاثة أيام^(١).

وقد نظم مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي في نيويورك ومنتدى دافوس الاقتصادي العالمي في جنيف هذا المؤتمر، ومعلوم أن هاتين المؤسستين تشكّلان أقوى التنظيمات الاقتصادية العالمية الداعية والمروجة لنظام الاقتصاد الرأسمالي الحر، وهذا بحدّ ذاته يُعطي فكرة واضحة عن هوية اجتماع الدار البيضاء وتوجهاته^(٢).

واشتركت في الإعداد للمؤتمر مجموعة من المؤسسات الإسرائيلية والأمريكية والأوروبية، ومنها مؤسسة "المبادرة من أجل السلام والتعاون في الشرق الأوسط"، ومقرّها في أيرلندا ويُطلق عليها اسم "جماعة الوشاح الأزرق"، وأنشأتها المخابرات المركزية في أيار ١٩٩٣، وساهم بنك ليومي الإسرائيلي والبنك الدولي وغرفة التجارة العربية الألمانية في الإعداد للمؤتمر وذلك لإخراج النظام الإقليمي الجديد والسوق الشرق أوسطية إلى حيّز الوجود^(٣).

وقد حضر المؤتمر ممثلو (٦١) دولة و(١١١٤) من رجال الأعمال ليشهدوا أن قطار الشرق أوسطية قد انطلق بالرغم مما حصل من تباين حول سرعة القطار، أو توزيع المقاعد بين

(١) حسين، غازي، (١٩٩٨). القمم والمؤتمرات الاقتصادية والأمنية من التطبيع إلى الهيمنة. مرجع سابق، ص ١٣.

(٢) إسماعيل، زكريا محمد، (١٩٩٥). "النظام العربي والنظام الشرق أوسطي". مجلة المستقبل العربي. مرجع سابق، ص ١٤.

(٣) حسين، غازي، (١٩٩٨). القمم والمؤتمرات الاقتصادية والأمنية من التطبيع إلى الهيمنة. مرجع سابق، ص ١٣.

الرُّكَّاب، أو حول مَنْ يملك أحقّية الجلوس في غرفة القيادة؛ فالقمة أكدت شراكة جديدة بين الحكومات ورجال الأعمال قوتها في ترابط المصالح، ووحدة الأهداف بين الطرفين^(١).

وكان هدف المؤتمر المُعلن هو إقامة تعاون بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في شكل آلية دائمة تسمّى المجموعة الاقتصادية والاستراتيجية للشرق الأوسط، وكسر الجمود الذي يخيم على عملية السلام.

أمّا الهدف غير المُعلن فهو إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل بكافة درجاتها، وتنطبع العلاقات العربية - الإسرائيلية، والاعتراف بالدولة الإسرائيلية كدولة من ضمن دول المنطقة الأساسية^(٢).

وقد نجح هذا المؤتمر لصالح إسرائيل على حساب المصالح العربية فقد غاب التنسيق فيما بين الأطراف العربية، وقُدّمت إسرائيل إلى قمة الدار البيضاء ما يُقارب (١٥٠) مشروعاً استثمارياً تغطي كافة المجالات الاستراتيجية والحيوية بالنسبة لها، وفي المقابل قُدّمت مصر (٤٠) مشروعاً، والأردن (١٠) مشروعات، والمغرب (٣) مشروعات، الأمر الذي يوضّح مجريات الأمور في الدار البيضاء؛ فإسرائيل لم تذهب فقط بالنصيب الأكبر من المشروعات، وإنما ذهبت أيضاً باستراتيجية واعية لمتطلباتها الاقتصادية في المرحلة القادمة.

ونصّ البيان الختامي للقمة على أن المشاركين قرّروا وضع أسس مجموعة اقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقتضي في مرحلة معيّنة تدفق البضائع، ورأس المال، واليد العاملة، وإنشاء مكتب إقليمي للسياحة، ودعم إنشاء غرفة تجارية إقليمية، ومجلس للأعمال، وأن مجموعة الخبراء ستدرس خيارات مختلفة لآليات التمويل بما فيها إنشاء مصرف للتنمية، وأسفرت القمة عن نتائج هامة جداً لإسرائيل، منها الاعتراف بدورها الإقليمي وإلغاء المقاطعة العربية، حيث قرّر مجلس التعاون الخليجي برفع الدرجتين الثانية والثالثة من إجراءات مقاطعة إسرائيل^(٣).

(١) حتي، ناصيف، (١٩٩٦). "مستقبل العلاقات العربية - الأوروبية بين الشرق أوسطية والمتوسطية". مجلة المستقبل العربي. مرجع سابق، ص ٩٣.

(٢) السعدني، نيرمين، (١٩٩٧). "مؤتمرات التعاون الشرق أوسطي: الإيجابيات والسلبيات". مجلة السياسة الدولية. العدد (١٢٧)، ص ٢٤٨.

(٣) حسين، غازي، (١٩٩٨). القمم والمؤتمرات الاقتصادية والأمنية من التطبيع إلى الهيمنة. مرجع سابق، ص ص ٢١-٢٢.

وقد أنهى مؤتمر الدار البيضاء أعماله تاركاً أكثر من تساؤل حول المنفعة الحقيقية له، والفائدة التي عادت على الدول العربية منه ولا يخفى على أحد أن نتائج المؤتمر من وجهة النظر العربية جاءت سلبية إلى حد كبير نتيجة عدم التنسيق العربي.

ثانياً: قمة عمان الاقتصادية (١٩٩٥):

انعقدت القمة الاقتصادية الثانية للتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عمان بتاريخ (٢٩-٣١) تشرين الأول عام (١٩٩٥)، وبلغ عدد الدول المشاركة فيها (٦٣) دولة، ووصل عدد المشاركين إلى حوالي (٢٠٠٠) ممثل، وقد بذلت الولايات المتحدة الأمريكية جهوداً كبيراً لإنجاح القمة، وتثبيت ما تم الاتفاق عليه في قمة الدار البيضاء وتأسيس الآليات لتحقيقه^(١).

ولعل أهم ما يميز القمة أنها كانت قمة إنشاء المنظمات وتجهيز الترتيبات المؤسسة للنظام الشرق أوسطي، حيث تم الاتفاق على إقامة:

(١) بنك التعاون الاقتصادي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يكون مقره القاهرة برئاسة إسرائيلية، يهدف كما جاء في مسودة بنوده إلى دعم تنمية القطاع الخاص ومشاريع التنمية للبنية التحتية الإقليمية، وتوفير منتدى يعمل على تعزيز وأصر التعاون الاقتصادي الإقليمي (العرب - إسرائيل - الولايات المتحدة الأمريكية)^(٢).

(٢) مجلس إقليمي للسياحة وجمعية لوكلاء السياحة والسفر لمنظمة الشرق الأوسط والبحر المتوسط، حيث إن قطاع السياحة يُعتبر من القطاعات الحيوية جداً بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، ويهدف هذا المجلس إلى خلق آلية لتنمية التبادل السياحي بين دول الإقليم إلى جانب ترويج السياحة الخارجية (بين الإقليم والدول الأجنبية) على أساس أن منطقة الشرق الأوسط تعتبر من مناطق الجذب السياحي^(٣).

(٣) مجلس إقليمي لدعم التعاون والتجارة بين القطاعات الخاصة في دول المنطقة، يعمل على إزالة الحواجز والمعوقات لتدفق السلع والبضائع في إطار منطقة للتجارة الحرة تحت السيطرة الأمريكية الصهيونية.

(١) حسين، غازي، (١٩٩٨). القمم والمؤتمرات الاقتصادية والأمنية من التطبيع إلى الهيمنة. مرجع سابق، ص ٢٣.

(٢) عز الدين، أمين مستشار، (١٩٩٨). مشروعات التطبيع في مجال القوى العاملة. ندوة الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني. تحرير: حلمي شعراوي. (ط١). القاهرة: مكتبة مدبولي، ص ١٧٥.

(٣) السعدني، نيرمين، (١٩٩٧). مؤتمرات التعاون الشرق أوسطي: الإيجابيات والسلبيات. مجلة السياسة الدولية. مرجع سابق، ص ٢٤٩.

(٤) أمانة عامة تنفيذية للقيمة الاقتصادية مقرها الرباط، ويندرج ضمن مهماتها العمل من أجل تعزيز أواصر الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتكثيف اللقاءات، والاتصالات، وتبادل المعلومات، وتعزيز استثمارات القطاع الخاص في المنطقة^(١).

وتجدر الإشارة إلى أن قمة عمان قد شهدت خلافات حول تأسيس البنك الإقليمي تركّزت في نقطتين:

الأولى: ترى أنه لا جدوى من إقامة البنك لوجود العديد من البنوك العربية والعالمية في المنطقة.

والثانية: حول أسلوب عمل البنك، إذ يرى بعضهم ضرورة أن يقوم البنك على أسس تجارية، ويرى البعض الآخر أن يقوم البنك بالتمويل وفق أسس ميسرة.

ويرجع حماس أمريكا لتمويل البنك من الدول الخليجية والأوروبية إلى رغبتها ورغبة إسرائيل في الحصول على حصة الأسد عن الصفقات التي تعقدها مع الدول المقترضة من البنك، بينما يرى الأوروبيون أنهم يدفعون الأموال بينما تحتكر الولايات المتحدة عملية التسوية وتستأثر بالامتيازات. كما يعتقدون أن البنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي والبنك الإسلامي بجدّة، والصندوق العربي للإنماء يقومون بمهمة البنك لذلك لا داعي لتأسيسه ولكن تمّ ترك أمر المشاركة في تمويله لكل حكومة.

وعموماً انتهى مؤتمر عمان بنجاح مزعوم، وتكلل بإعلان بدء أعمال المنظمين الآخرين - للسياسة والتجارة - وإعطاء فرصة ستة أشهر تالية للبدء في أعمال بنك التنمية، الأمر الذي أكد فكرة انخراط العرب في المنظومة التي صاغت إسرائيل في الأصل للتعاون الإقليمي، كذلك وقعت قطر صفقة أنبوب الغاز القطري مع إسرائيل، وأعلن وزير خارجية قطر أن بلاده ستشارك في البنك الذي يعارضه حلفاؤها أعضاء مجلس التعاون الخليجي^(٢).

ثالثاً: مؤتمر القاهرة الاقتصادي (١٩٩٦):

انفرد مؤتمر القاهرة الذي انعقد في (١٢-١٤) تشرين الثاني (١٩٩٦) بأحداث سياسية عنيفة ومتلاحقة أدّت في مجملها إلى تكوين جبهة من الرفض العام لانعقاده ليس فقط في مصر،

(١) عز الدين، أمين مستشار، (١٩٩٨). مشروعات التطبيع في مجال القوى العاملة. ندوة الشرق أوسطي' مخطط أمريكي صهيوني. مرجع سابق، ص ١٧٥-١٧٦.

(٢) حسين، غازي، (١٩٩٨). القمم والمؤتمرات الاقتصادية والأمنية من التطبيع إلى الهيمنة. مرجع سابق، ص ٣٧-٣٩.

وإنما على مستوى الدولة العربية وبعض الدول الأجنبية أيضاً؛ فمنذ أن تولى الليكود الحكم برئاسة "نتنياهو" والعالم العربي أو منطقة الشرق الأوسط كلها تشهد تدهوراً ملحوظاً في عملية استكمال السلام التي بدأت في مدريد (١٩٩١)، بل إن العلاقات العربية - الإسرائيلية أصبحت على قدر كبير من التوتر والقلق مرة أخرى بعد أن كانت العلاقة على وشك الاستقرار، حتى وإن كان هذا الاستقرار ظاهرياً وليس جذرياً^(١).

ويرى حزب الليكود أن مشروع الشرق أوسطية قد أضعف الموقف الإسرائيلي في التفاوض بشكل أجبره كثيراً على شروط سياسية في مفاوضات سلام مجففة بالنسبة له، وبلغ عدد المشاركين في المؤتمر ما يقارب (١٤٠٠) فرد معظمهم من رجال الأعمال العرب والأجانب بخلاف رجال الأعمال المصريين الذين زاد عددهم عن (٥٠٠) شخص، ويلاحظ أن المشاركة السياسية قد انخفضت خلال مؤتمر القاهرة، فلم تتعد مستوى وزراء الخارجية حتى يتحقق الهدف الضمني للمؤتمر من أبعاد السياسة من جدول الأعمال وعدم إعطاء فرصة لإثارة موضوعات سياسية شائكة.

وجدير بالذكر في هذا السياق الإشارة إلى تشكيل الوفد الإسرائيلي، حيث كان من اللافت للنظر أن الوفد تكوّن من (٦٩) شخصاً - بعد تردد في حذف وإضافة أسماء كثيرة - منهم خمسة من عرب إسرائيل. كما أن إسرائيل قد تقدّمت بورقة عمل متكاملة تتضمن (١٦٢) مشروعاً بإجمالي (٢٧) مليار دولار أمريكي، وتخيلت إسرائيل حتى وقت المؤتمر بأنها ستحقق نجاحاً في إقناع بقية الوفود المشاركة بتلك المشروعات التي بلغت قيمتها على النحو التالي^(٢):

- المياه (٦) مليارات دولار.
- السياحة (٢,٥) مليار دولار.
- الزراعة (١,٥) مليار دولار.
- النقل (٤) مليارات دولار.
- تعمير الصحراء (١) مليار دولار.
- الطاقة (٦) مليارات دولار.
- المناطق الصناعية والحرّة (١) مليار دولار.
- البيئة (٣) مليارات دولار.
- الأقمار الصناعية الإسرائيلية (٢) مليار دولار.

(١) السعدني، نيرمين، (١٩٩٧). مؤتمرات التعاون الاقتصادي والشرق أوسطي: الإيجابيات والسلبيات. مجلة السياسة الدولية. مرجع سابق، ص ٢٥٠.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٢٥١-٢٥٣.

أمّا فيما يخصّ الهيئات الثلاث المقرّر إنشاؤها خلال قمة عمّان وهي: بنك تنمية الشرق الأوسط، مجلس السياحة الإقليمي، غرفة التجارة والأعمال^(١). فلم تحضّ هذه المشروعات بالكثير من النقاش أو التطوّر خلال مؤتمر القاهرة؛ فبنك التنمية منذ إقراره وهو يواجه مشكلة هيكلية.

ويمكن القول إن السبب الرئيسي في عدم نجاح مؤتمر القاهرة يعود إلى الموقف المتشدد إلى الحكومة الإسرائيلية برئاسة "بينامين نتنياهو" ومواقفه المتطرفة.

رابعاً: مؤتمر الدوحة الاقتصادي (١٩٩٧):

بالرغم من كل الظروف الإقليمية السائدة، إلا أن قطر أصرّت على عقد المؤتمر بحجة "التزام دولي" لا بدّ من تنفيذه وكأنّ تنفيذ الالتزامات الدولية محصور بالعرب، حيث كانت الفرصة ملائمة جداً لقطر لتأجيل انعقاده أو عدم توجيه الدعوة للعدو الإسرائيلي، وذلك بسبب تصعيد سياسته الاستيطانية والإرهابية، وتخليه عن تنفيذ الاتفاقات التي التزم بتحقيقها^(٢).

ولماذا تلتزم قطر بالالتزام الدولي ولا تلتزم بتنفيذ الالتزام العربي الذي وافقت عليه قمة القاهرة العربية في حزيران (١٩٩٦)، ووافق عليه مجلس الجامعة العربية في (٣٠ آذار ١٩٩٧) بوقف التطبيع مع الكيان الصهيوني؟

إلا أن قطر أصرّت على عقد المؤتمر نزولاً عند رغبة الولايات المتحدة في (١٦ تشرين الثاني ١٩٩٧)، وقد تغيب عنه كل من مصر، والسعودية، والمغرب، والسلطة الفلسطينية، وبالتالي لم يبقَ للمؤتمر أي معنى عربي أو إقليمي.

واختتم المؤتمر الاقتصادي الرابع في الدوحة في (١٨ تشرين الثاني ١٩٩٧) بتحقيق إسرائيل نجاحاً في تخفيف حدة الانتقادات الموجهة لسياستها التي تسببت في تعطيل عملية التسوية، فيما أجمع المعلقون والمسؤولون السياسيون والاقتصاديون الذين شاركوا في المؤتمر على فشله.

وفشلت الولايات المتحدة في تحقيق نجاح لمؤتمر الدوحة الاقتصادي، وتلقت ضربتين:

الأولى: عندما فشلت في حشد أكبر مشاركة عربية للمؤتمر، حيث أرسلت وزيرة الخارجية ومنسق عملية التسوية، ومعاون وزيرة الخارجية لشؤون الشرق الأوسط، وفشلوا في إقناع مصر

(١) عز الدين، أمين مستشار، (١٩٩٨). مشروعات التطبيع في مجال القوى العاملة. مرجع سابق، ص ١٧٥.
(٢) حسين، غازي، (١٩٩٨). القمم والمؤتمرات الاقتصادية والأمنية من التطبيع إلى الهيمنة. مرجع سابق، ص ٤٢.

والسعودية بالمشاركة، وبالتالي فشلت في إجبار الدول العربية على الخضوع والإذعان لمشيئتها القائمة على خدمة مصالحها ومصالح العدو الإسرائيلي على حساب المصالح العربية.

الثانية: فشل المؤتمر في تحديد زمان ومكان انعقاد المؤتمر القادم الذي اعتبره المحللون السياسيون بمثابة الضربة الثانية للولايات المتحدة وعملية التطبيع.

أما الأسباب التي أدت إلى فشل مؤتمر الدوحة فهي:

(١) تجميد المفاوضات على المسارين السوري واللبناني.

(٢) وصول اتفاق أوسلو إلى طريق مسدود.

(٣) تصاعد الاستيطان والإرهاب الإسرائيلي، والعمل على تطبيق مقولة "الأمن مقابل السلام"، وإسقاط مبدأ "الأرض مقابل السلام".

(٤) تزايد الغضب والسخط العربي على الانحياز الأمريكي المطلق لإسرائيل والكيل بمكيالين.

المطلب الثالث: الأردن والنظام الشرق أوسطي الجديد:

إن الأردن دولة شرق أوسطية بالمدلول الجغرافي للتعبير، وهي أحد الأطراف الرئيسية في عملية السلام، وقد وقعت على اتفاقية السلام (اتفاقية وادي عربة) في عام (١٩٩٤)، لذا فهي ستواجه فكرة إقامة التعاون الشرق أوسطي بين الدول الأطراف في المنطقة إذا ما قدر لعملية السلام النجاح، والأهم من ذلك إذا ما تمّ نجاح المفاوضات المتعددة الأطراف المتوقفة الآن، وقبل أن نبدأ بشرح هذا الخيار لا بدّ من الوقوف عند "اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي" بين الأردن وإسرائيل، حيث أكدت المادة (٧) من الاتفاقية على^(١):

(١) انطلاقاً من النظر إلى التنمية الاقتصادية والرفاهية فإن الطرفين يؤكدان على رغبتيهما المتبادلين لتعزيز التعاون الاقتصادي لا بينهما فحسب بل ضمن الإطار الأوسع للتعاون الإقليمي، ولتحقيق هذا الهدف يتفق الطرفان على:

(١) عوض، عبد الهادي، (١٩٩٧). الاقتصاد العربي والشرق أوسطية. (ط١). بيروت: معهد الإنماء العربي، ص ص ٣١١-٣١٢.

أ- إزالة الحواجز التمييزية التي تعتبر معيقة لتحقيق علاقات اقتصادية طبيعية وإنهاء المقاطعات الاقتصادية الموجهة ضد الطرف الآخر، والتعاون في مجال إنهاء المقاطعات الاقتصادية المقامة ضد إحدهما من قبل طرف ثالث^(١).

ب- اعترافاً من الطرفين بأن العلاقات بينهما ينبغي أن تيسر استرشاداً بمبادئ الانسياب الحرّ للسلع والخدمات الذي لا يعترض شيء سبيله، فإنهما سيدخلان في مفاوضات بهدف التوصل إلى عقد اتفاقيات تتعلق بالتعاون الاقتصادي بما في ذلك التجارة، وإقامة منطقة أو مناطق تجارة حرة، والاستثمار، والعمل المصرفي، والتعاون الصناعي، والعمالة، وذلك لأغراض تعزيز قيام علاقات اقتصادية مفيدة تقوم على مبادئ يتم الاتفاق حولها، كما تقوم على اعتبارات التنمية البشرية على مستوى الإقليم، وسيتم اختتام هذه المفاوضات في موعد لا يتجاوز فترة ستة أشهر من تاريخ تبادل وثائق

التصديق على هذه المعاهدة.

ج- سيتعاون الطرفان في مجال الزراعة بما في ذلك الخدمات البيطرية، وحماية النباتات، والتسويق^(٢).

د- التعاون ثنائياً في المحافل المتعددة الأطراف من أجل تعزيز اقتصادياتهما وتعزيز علاقات الجوار الاقتصادية مع أطراف إقليمية.

وتجدر الإشارة إلى أنه لم ينشأ عن اتفاقية التعاون التجاري الاقتصادي مع إسرائيل أية مزايا اقتصادية أكثر من التي تترتب على العلاقات الطبيعية بين أقطار متجاورة، كما أن الاتفاقية لا تفعل من الناحية العملية ومن خلال مادتها (٢) سوى إنهاء كل أشكال المقاطعة، وتبادل منح "المنتجات ذات المنشأ المحلي في النطاق الجمركي لكل منهما معاملة الدولة الأولى بالرعاية" في كل الأمور المتعلقة بتلك المنتجات، كما يمنح كل طرف هذه المنتجات "معامل غير تمييزية"، ولا سيما فيما يتعلق بتطبيق المحددات الكمية، ومنح الرخص، وأنظمة العملة الأجنبية لسداد مدفوعات البضائع والخدمات المستوردة^(٣).

(١) الأحمد، أحمد قاسم، (١٩٩٦). الآثار المحتملة للتطورات الإقليمية والدولية على التجارة الخارجية في الأردن. مؤتمر الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي. تحرير: خالد الوزني، حسين أبو رمّان. عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات، ص ص ٢٥٠-٢٥١.

(٢) يموت، عبد الهادي، (١٩٩٧). الاقتصاد العربي والشرق أوسطية. مرجع سابق، ص ٣١٢.

(٣) كنعان، حمدي طاهر، (١٩٩٧). حول النتائج الاقتصادية للتسوية السلمية في فلسطين والأردن، ورد في مؤتمر الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة. (ط١). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص ٥٤٩-٥٥٠.

وفي ضوء ما سبق نودّ التساؤل حول مقدرة الصناعات الأردنية على منافسة الصناعات الإسرائيلية، ما حجم المكاسب التي سوف يحققها الاقتصاد الأردني من توقيع الاتفاقية؟

ففي دراسة للبنك الدولي في هذا الموضوع، تشير إلى محدودية استيعاب السوق الإسرائيلية للسلع الاستهلاكية المنتجة في الأردن بسبب طبيعة النمط الاستهلاكي الإسرائيلي القريب من نمط الأقطار الصناعية، وذلك باستثناء بعض السلع الزراعية التي تنتج في الأردن بكلفة متدنية، لكن الدراسة ذاتها تشير إلى إمكانيات التسويق في إسرائيل لخامات ومنتجات أردنية وسيطة يُصار إلى تصنيعها في إسرائيل وتصديرها إلى سائر دول العالم انطلاقاً من شبكة التسويق التصديري الكفوة، والواسعة للاقتصاد الإسرائيلي، حيث إن إجراء التطوير الذاتي في الأردن - حسب رأي الدراسة - هو عملية بطيئة ومكلفة، وإن استخدام وسطاء للتسويق من أقطار أخرى أوروبية أو أمريكية مثلاً لا يحقق المزايا التي يتمتع بها الوسيط الإسرائيلي، ولكن

ما مدى صحة هذا الكلام؟، حيث إن الأمر يبقى مجرد دراسة فقط.

وتجدر الإشارة هنا إلى بعض النقاط الهامة التي ستؤثر على حركة التجارة بين الدولتين^(١):

(١) كبر حجم الاقتصاد الإسرائيلي مقارنة بحجم الاقتصاد الأردني، حيث أشارت إحصائيات (١٩٩٢) إلا أن حجم الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي يصل إلى حوالي (٦٠) مليار دولار، ومتوسط دخل الفرد (١١٦٠٠) دولار، بينما في الأردن حجم الناتج المحلي كان حوالي (٥) مليارات، ومتوسط دخل الفرد (١٣٠٠) دولار أمريكي.

(٢) التجارة الإسرائيلية أكثر تنوعاً وتقدماً، وأسواقها أوسع، وقدرتها على المنافسة ربما أجود، وذلك بسبب الالتزام بالموصفات والمقاييس الدولية، واستجابتها إلى الطلب الخارجي للأسواق العالمية منذ زمن بعيد.

(٣) اعتماد الاقتصاد الإسرائيلي على التكنولوجيا المتقدمة بصورة أفضل من الاقتصاد الأردني مما أكسبه قدرة ديناميكية وأسبقيّة على كسب الأسواق الخارجية.

لذلك فإن السلع الإسرائيلية أقدر على المنافسة، وبالتالي ستطغى على السلع الأردنية، ولهذا فستتمتع إسرائيل بفائض في ميزانها التجاري لصالحها ومهما كانت التوقعات إلا أن

(١) الأحمد، أحمد قاسم، (١٩٩٦). الآثار المحتملة للتطورات الإقليمية والدولية على التجارة الخارجية في الأردن. مرجع سابق، ص ٢٥٠-٢٥٢.

الحقيقة القائمة هي أن الأسواق ستفتح لسلع الطرفين، وبالتالي ستكون المنافسة شديدة أمام المنتجات الأردنية سواء الزراعية منها أو الصناعية.

ونتيجة لإزالة المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل، فسيجد الاقتصاد الأردني نفسه في مواجهة قطاع تجارة خارجية إسرائيلي أكثر تقدماً، ويتمتع بدعم حكومي ملحوظ، وبمستوى إداري جيد وأسواق خارجية أصبحت تقليدية بالنسبة له.

أولاً: قيام مثلث اقتصادي (الأردن، وفلسطين، وإسرائيل):

ينطلق هذا السيناريو من حقيقة التقدّم في المفاوضات على المسارين الأردني والفلسطيني تجاه إسرائيل، وما تمّ التوصل إليه من معاهدات واتفاقات سياسية واقتصادية بين هذه البلدان الثلاثة. وفي هذا الصدد يؤخذ مثال "البيلولوكس" التي ضمت (بلجيكا، وهولندا، ولوكسمبورغ) كنواة تمتّ بالتدريج لتضمّ دولاً أخرى في الاتحاد الأوروبي^(١)، ومن ثمّ فإنّ المثلث الاقتصادي يُطرح كسيناريو ليشمل بالتدرّج دولاً أخرى في المنطقة، مثل مصر، وسوريا، ولبنان، والعراق، ودول مجلس التعاون الخليجي^(٢).

ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أن العلاقات الاقتصادية القائمة بين كل من فلسطين والأردن وإسرائيل هي عبارة عن ترتيبات اقتصادية لكنها تفتقد إلى أهمّ الأسس الرئيسية لنظم التكتلات الاقتصادية القائمة في العالم، فمن ناحية، تشكل الاتفاقات القائمة ترتيبات ثنائية تفتقد الانسجام الثلاثي؛ بمعنى أن الاتفاقية الفلسطينية - الإسرائيلية لا تتسجم مع الاتفاقية الفلسطينية - الأردنية، والاتفاقية الإسرائيلية - الأردنية ليس لها علاقة لا من قريب ولا من بعيد مع باقي الاتفاقات. كما أن هذه الاتفاقات لم تعبّر عن طموحات الأطراف الثلاثة، وتفتقد إلى أدنى المتطلبات الإجرائية بسبب تخوّف الأطراف الثلاثة على مصالحها^(٣).

إنّ أولّ من بشر بهذا المثلث وروّج له وجعل توصيفه وهندسته مشروعاً للمشاركة الفكرية بين اقتصاديين إسرائيليين وفلسطينيين وأردنيين وعرب آخرين هو الاقتصادي المعروف "ستانلي فيشر" مع مجموعة من كلية كينيدي للدراسات الحكومية في جامعة هارفرد، ولقد شارك

(١) World Bank, (1993). "Mid-East-Peace Talks: Regional Cooperation and Economic Development: A Note in Priority Regional Projects".

(٢) عبد الجابر، تيسير، (١٩٩٠). الاقتصاد الأردني وموقعه في إطار السيناريوهات المحتملة للتكتل الإقليمي. مؤتمر الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي. مرجع سابق، ص ٨٦.

(٣) الخواجا، شكري حمدي، (١٩٩٩). "العلاقات الاقتصادية بين فلسطين والأردن وإسرائيل... إلى أين". مجلة المستقبل العربي. العدد (٢٤١)، ص ٢١.

البنك الدولي في مساندة مبادرات مماثلة بصورة مباشرة من خلال عمل موظفيه وبصورة غير مباشرة من خلال دعمه لمجهودات علمية على أمل أن تصبّ في التيار ذاته^(١).

وقد أعدّ فريق خبراء بتنسيق من جامعة هارفرد تقريراً حول هذا الموضوع يتضمّن اقتراحاً خلاصته ما يلي: "يتعيّن خلال خمس سنوات العمل على إلغاء جميع القيود التجارية ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن، وكذلك القيود على صادرات الأردن إلى إسرائيل، وأن يقرّر الأردن بعض التخفيضات الجمركية على عدد من السلع المستوردة من إسرائيل، وبحلول عام (٢٠١٠) ستلغى جميع القيود المطبقة في الأردن أمام الصادرات الإسرائيلية، وسيتم تنسيق التعرفة المطبقة في الأردن مع تلك المطبقة في إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة، وفي الوقت نفسه تدخل البلدان الثلاثة في ترتيبات مماثلة مع الدول الأخرى التي ترغب في تقديم التزامات تجاه التجارة الحرة"^(٢).

ولا شكّ أن هناك عناصر تداخل وترابط بين الأطراف الثلاثة تشكل أرضية لإقامة المثلث الاقتصادي أو الكونفدرالية ومنها^(٣):

(١) يشكّل الموضوع الفلسطيني مادة مشتركة متعدّدة الأبعاد في كل من الأردن وفلسطين وإسرائيل، بما في ذلك فلسطيني (١٩٤٨)، وهذه المادة حيّة متحرّكة في السياسة والاقتصاد والثقافة، وتؤثر بعمق في مستقبل الدول الثلاثة، وسيبقى التأثير قائماً إلى أن تستقر العلاقة وتترسخ بشكل دائم ومتوازن.

(٢) إن العمق الاستراتيجي للدول الثلاث يمكن أن يكون الواحدة في الأخرى، وخاصة في الجغرافيا، والديموغرافيا، والأسواق، ورأس المال، والأيدي العاملة الماهرة.

(٣) إن الدول الثلاث تشترك في مصادر طبيعية أساسية هي محدودة بطبيعتها، أو متداخلة، أو تستدعي التكامل والتشابك والتعاون، ونعني بذلك الأرض، والمياه، والبيئة، والطاقة، والبحر الميت، والمناطق الجافة، وشاطئ البحر، والممرات البرية، والأماكن المقدسة، والمجال الحيوي، والسوق السياحي... الخ.

(١) كنعان، حمدي طاهر، (١٩٩٧). حول النتائج الاقتصادية للتسوية السلمية في فلسطين والأردن. مرجع سابق، ص ٥٥١.

(٢) عبد الجابر، تيسير، (١٩٩٦). الاقتصاد الأردني في إطار السيناريوهات المحتملة للتكتل الإقليمي. مرجع سابق، ص ٨٦.

(٣) بدران، إبراهيم، (١٩٩٦). الاقتصاد الأردني وإمكانات المستقبل في المنطقة. مؤتمر الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي. مرجع سابق، ص ٣٥٩.

وطبقاً لهذه الأسس فإن مجالات التعاون المشترك في هذا الإطار تسعى للتوصل إلى صيغ تحقيق التعاون في المجالات التالية: وهي الاستغلال المشترك لمصادر الطاقة المختلفة، وإنشاء شركات صناعية مشتركة للتعاون في المجال الصناعي، وإنشاء مناطق تجارة حرة في قطاع إسرائيل تكون مفتوحة أمام هذه الأطراف الثلاثة، ووضع برامج مشتركة لتنسيق الاستثمارات في منطقة البحر الميت، وأخيراً ربط الشبكات الكهربائية^(١).

ويلحق غسان سلامة على العلاقة المتثنوية بين إسرائيل والأردن والأراضي الفلسطينية بأنها علاقة غير متكافئة، وأشار إلى الاختلالات التالية في هذه العلاقة^(٢):

(١) هناك خلل هائل في حجم الاقتصاديات الثلاثة، حيث إن الاقتصاد الإسرائيلي يفوق نظيره الأردني (١٥) مرة، ويتفوق على اقتصاد الضفة والقطاع أكثر من (٢٠) مرة، حيث إن الدخل القومي في إسرائيل هو (٧٠) بليون دولار مقابل (٦) بليون دولار في الأردن و (٣) بليون دولار في فلسطين^(٣).

(٢) هناك خلل في توزيع الناتج على السكان، وهو نتيجة واضحة للخلل السابق فهو أقوى في إسرائيل (٦) مرات منه في الضفة والقطاع، وأكثر من (١١) مرة في إسرائيل منه في الأردن، وعلى الرغم من وجود منافع حقيقية على الأردن وفلسطين من قيام نظام تبادل حرّ إلا أن الطرف الأقوى (إسرائيل) سيسعى على الأقل للحفاظ وفي الأرجح لتحسين مستوى معيشته ليبقى مرتفعاً مقارنة مع الدول المتقدمة.

(٣) هناك خلل أيضاً في موقع الصناعة داخل الناتج القومي للأطراف الثلاثة، فهي تمثل (٢٢٪) من الناتج الإسرائيلي، وحوالي (١٣٪) في الأردن، و (٧٪) في الضفة الغربية.

(٤) هناك خلل في موضوع العمالة، إذ ستكون فلسطين (وربما الأردن) في موضع مطالب بإيفاد عمالة واسعة نحو الاقتصاد الإسرائيلي، وإذا حدث ذلك فإنه يعني مزيداً من الارتباط بصورة دونية بالاقتصاد الإسرائيلي، وفي حالة ارتفاع معدل البطالة في

(١) السيد، منير، (١٩٩٧). السوق الشرق أوسطية: الآفاق والمخاطر. ندوة السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي. تحرير: أحمد إبراهيم منصور. (ط١). أسبوط: مركز دراسات المستقبل، ص ٤٤٨.

(٢) سلامة، غسان، (١٩٩٤). أفكار أولية عن السوق الأوسطية. ندوة التحديات (الشرق أوسطية) الجديد والوطن العربي. مرجع سابق، ص ٣٦-٣٧.

(٣) بدران، إبراهيم، (١٩٩٦). الاقتصاد الأردني وإمكانات المستقبل في المنطقة. مرجع سابق، ص ٣٥٩.

إسرائيل بسبب استمرار تدفق المهاجرين إليها فإنها ستعتمد إلى سدّ الطريق أمام العمالة الوافدة^(١).

(٥) أن الاقتصاد الإسرائيلي اقتصاد صناعي تكنولوجي مقابل اقتصادات زراعية أو صناعية بدائية وخدمية في الأردن وفلسطين، كما أن معدل البطالة في فلسطين يصل إلى (٤٠٪) في حين يصل في الأردن إلى (١٧٪) وفي إسرائيل (٩٪)^(٢).

(٦) أن الاقتصاد الإسرائيلي متشابك العلاقات مع الاقتصادات الدولية في أوروبا وأمريكا، وله أذرع مالية قوية، وأذرع من العلاقات التسويقية الضخمة مقابل حالة متواضعة للغاية في الأردن وفلسطين.

ثانياً: الآثار الاقتصادية المترتبة على الأردن من قيام المثلث الاقتصادي:

على الرغم من بعض المزايا التي قد تتحقق للاقتصاد الأردني جراء قيام هذا المثلث، وفتح الأسواق أمام الصناعات الأردنية، إلا أنه يمكن توقع الآثار التالية:

(١) رغم أن الأردن يرغب في إحياء علاقاته الاقتصادية مع فلسطين، إلا أن بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين فلسطين وإسرائيل يقيد حرية السلطة الفلسطينية في التجارة مع الأردن ضمن قوائم سلعية محددة وبكميات متفق عليها مسبقاً. كما أن سيطرة إسرائيل على المعابر تحدّ من انتظام حركة الاستيراد والتصدير بين الأردن وفلسطين، وبالتالي إمكانية نموّها.

(٢) من المتوقع أن يلحق الضرر بالقاعدة الصناعية الأردنية، كما سيؤدّي هذا المثلث إلى تكريس وترسيخ وضع الاقتصاد الفلسطيني كالاقتصاد خدمني ملحق بالاقتصاد الإسرائيلي. كما أنه من المتوقع أن يفقد الاقتصاد الأردني والفلسطيني قدرتهما على النمو الاقتصادي المستقل، ولن يتمكن من إعادة هيكلة قاعدتيهما الإنتاجية، وسيتحولان نتيجة لذلك إلى سوق للسلع الإسرائيلية.

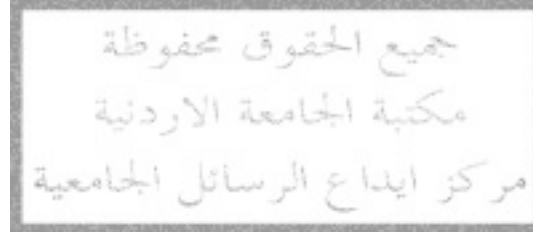
(٣) ليس واضحاً من خلال التطبيق بأن إسرائيل مستعدة للعب دور الدولة الأكثر تقدماً في تنمية العلاقات الاقتصادية في البلدان الثلاثة، وهو دور يستوجب التضحية نوعاً ما؛ فالاتفاقية التجارية بين الأردن وإسرائيل رغم مزاياها فإنها لم تخرج عن إطار الاتفاقيات الثنائية

(١) سلامة، غسان، (١٩٩٤). أفكار أولية في السوق الأوسطية. مرجع سابق، ص ٣٧.

(٢) بدران، إبراهيم، (١٩٩٦). الاقتصاد الأردني وإمكانات المستقبل في المنطقة. مرجع سابق، ص ٣٥٩-٣٦٠.

المعتادة في المنطقة حيث لم تتجاوز ذلك لفتح السوق الإسرائيلية بحرية كافية أمام الصادرات الأردنية لأسباب أمنية وحمائية، ولحجج تتعلق بالموصفات والمقاييس، فضلاً عن أن الأهمية النسبية للتجارة مع الأردن بالمنظور الإسرائيلي ستظل محدودة بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي الذي تتركز تجارته مع الدول الأوروبية والأمريكية.

(٤) أن فارق مستويات الأجور بين الاقتصادات الثلاثة سيجعل الاقتصاد الإسرائيلي مركزاً لاستقطاب الأيدي العاملة الأردنية والفلسطينية، وامتصاص البطالة في الأردن وفلسطين، غير أن ذلك في الوقت نفسه سيعمل على تسهيل وتوسيع نشر نمط الاستهلاك الإسرائيلي في هاتين الدولتين، مما سيحقق طلباً مستمراً على الصناعات الإسرائيلية.



الخلاصة والاستنتاجات

إن التغيرات التي طرأت على النظام الدولي، وتحوّله من نظام ثنائي القطبية إلى أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وتحت هيمنتها، أدت إلى تغيير التحالفات على المستوى الإقليمي، وكانت منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق تأثراً بذلك؛ وذلك بحكم الموقع الجيوسياسي الذي تتمتع به والثروات.

ونتيجة لما سبق، بدأت تظهر على الساحة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط مشاريع جديدة، وإن كانت لها جذور تاريخية إلا أن التغيرات الدولية الجديدة ساعدت وشجعت على ظهورها بشكل أكبر، فبدأ الحديث عن النظام الشرق أوسطي الجديد الذي يقف وراءه ويدعمه كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل، ومشروع الشراكة الأوروبية - المتوسطية الذي تدعمه الدول الأوروبية الباحثة عن دور أكبر لها على المستوى الدولي.

وبالرغم من قناعة الباحث التامة بأن هذه المشاريع لا يمكن أن تكون بديلاً وتغني عن التكامل والتنسيق العربي على كافة المستويات والأصعدة، إلا أنه لا نستطيع أن نبقي خارج ما يدور حولنا، حيث إنه لا بدّ من الدخول في هذه المشاريع، والترتيبات الجديدة، ومحاولة الاستفادة منها بأكبر قدر ممكن، وذلك من خلال التنسيق العربي المشترك ولو بدأ ذلك في أبسط الأمور، وعند مقارنة المشروعين الشرق أوسطي والمتوسطي، فإنه يمكن طرح الملاحظات التالية حول كل منهما:

(١) إن المشروع الشرق أوسطي لا يزيد عن كونه مجرد أفكار وتوجيهات طرحتها بعض مراكز الأبحاث الأمريكية والإسرائيلية ومقالات صحفية هنا وهناك، أما من الناحية الواقعية والعملية فليس هناك مشروع سوق شرق أوسطي متبلور ومحدّد، حتى أنه في إسرائيل نفسها وهي المستفيد الأكبر هنالك من يرفض الفكرة تماماً باعتبار أنها ستشكّل في المستقبل وسيلة ضغط تهدّد الأمن الإسرائيلي.

(٢) إن الانضمام للمشروع المتوسطي بزعامة أوروبا يمثل المهرب الحقيقي من المشروع الشرق أوسطي في حال نجاح عملية السلام، والبدء في تجسيد هذا المشروع على أرض الواقع، ولا يشكل المشروع التكاملي الاقتصادي العربي وسيلة لتفادي المشروعين؛ ذلك أنه تنقصه الإرادة السياسية بالدرجة الأولى، إضافة إلى العديد من الأسباب التي تحول دون التكامل الاقتصادي العربي.

(٣) إن الاتحاد الأوروبي لا يرفض دخول الدول العربية في تكامل اقتصادي فيما بينهم، بل إنهم يشجعون ذلك، ويرغبون فيه، ولا يعتبرونه تنازلاً، حيث إنهم يفضلون التعامل مع كتلة عربية موحدة ذات رؤية وموقف موحد بما في ذلك دول الخليج العربي (مصدر الطاقة بالنسبة لأوروبا) الذي يفضل إقامة ترتيبات مع الولايات المتحدة، أو ربما لإدراك الأوروبيين بأن التكامل الاقتصادي العربي أضحى معجزة ليست مطروحة إلا في الأبحاث والأمنيات.

(٤) إن الأوروبيين بعكس الولايات المتحدة الأمريكية لا يعرفون أنفسهم كقادة العالم أو يدعون فوقية عالمية تتضمن رؤية معينة في الحياة تبشر بها بقوة، ولا يقدمون نموذجاً ونظاماً اجتماعياً - سياسياً يعتبرونه قابلاً للاعتماد على المستوى العالمي، وبالتالي يجب اقتباسه في كل مكان، بالإضافة إلى ذلك فإن الأوروبيين يمتلكون الدبلوماسية البنائية، ولديهم القدرة على إنجاح نموذج الشراكة المتوسطية بعكس الولايات المتحدة التي تقتصر إلى ذلك، وتمتلك بدلاً عنه دبلوماسية القوة.

(٥) إن المشروع الشرق أوسطي ليس في صالح الأردن، والذي يتجسد في أولى مراحل إقامة المثلث الاقتصادي الذي يجمع إضافة إلى الأردن كلا من فلسطين وإسرائيل؛ ذلك أن إسرائيل تسعى في إطار هذا المشروع بالدرجة الأولى إلى اقتناص موقع مركزي ومهيمن في بنية هذا الإقليم ولا يهم إسرائيل من التجمع الاقتصادي الشرق أوسطي إلا مقدار ما تستطيع أن تساوم به على العلاقات الاقتصادية مع الكتل الاقتصادية العالمية، وخاصة "النفاتا" بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً بعد تقلص وتراجع - أو ربما زوال - الوظيفة التقليدية لإسرائيل والتي تتمثل في حماية النفط، وكحاجز أمام الشيوعية والمد القومي العربي، وذلك بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وحرب الخليج الثانية، والتداعيات التي تركتها في المنطقة.

وينصبّ الرهان الإسرائيلي على أن فتح الأسواق العربية أمام الصادرات الصناعية الإسرائيلية سوف يساعد بدوره على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى إسرائيل، والاستفادة من موقعها كمحطة لتصدير السلع الصناعية تحديداً ذات التقنية العالية، خاصة وأن إسرائيل هي الدولة الأكثر تقدماً على الصعيد التكنولوجي في إقليم الشرق الأوسط.

(٦) إن مشروع الشراكة الأوروبية - المتوسطية، بالرغم الآثار الاقتصادية الضارة التي قد تلحق بالاقتصادات العربية بحكم ضعفها مقارنة مع الاقتصاد الأوروبي الذي يعدّ أكبر

اقتصادي عالمي إلا أنه علينا أن ندرك بأنه ليس في مصلحة الاتحاد الأوروبي على المدى البعيد زيادة حالة التهميش للاقتصاد العربي، بل إن الهواجس والمخاوف الأمنية التي تهدد استقرار الاتحاد الأوروبي مستقبلاً هي التي دفعت دول الاتحاد إلى تبني السياسة المتوسطة الجديدة، وإدماج بلدان شرق وجنوب المتوسط في الفضاء الاقتصادي الأوروبي الرّحب من أجل رفع مستوى المعيشة في هذه الدول.

(٧) إن توجّه الأردن نحو الشراكة المتوسطية هو خيار استراتيجي؛ ذلك أن الشراكة المتوسطية ليست قضية اقتصادية وتجارية فحسب، بل لها أبعاد أخرى مثل الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحماية البيئة، والتفاعل الثقافي. وهذا الأمر يوفر للأردن فرص الارتقاء، واللاحق بالشعوب المتقدمة، وهي فرصة لا يجوز أن نفوتها بسبب التحفظات. كما أن اتفاقية الشراكة على الصعيد الاقتصادي والتي تستهدف إقامة منطقة تجارة حرة لا تسعى إلى تحقيق ذلك مباشرة، حيث إن عملية تخفيض الرسوم الجمركية لن تكون فورية، وأن الاتفاقية منحت الأردن فترة انتقالية لمدة (١٢) سنة يتم خلالها تخفيض الرسوم الجمركية بشكل تدريجي.

(٨) أمّا فيما يتعلق بالتعاون مع إسرائيل في إطار الشراكة الأوروبية - المتوسطية، فيمكن النظر إليه من خلال جانبين هما:

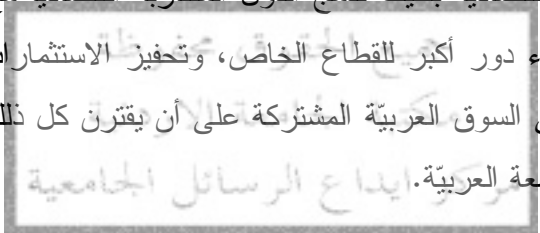
(أ) الجانب الذي يركز على ضرورة تحويل العلاقات بين الجانب العربي والجانب الإسرائيلي من علاقات ذات طابع صفري إلى علاقات ذات طابع غير صفري، وهذا الأمر يمكن تحقيقه بحكم أن إسرائيل هي جزء من المشروع المتوسطي، وبالتالي فإن شبكة المصالح بين الطرفين العربي والإسرائيلي سوف تتسع وتزداد، وهذا في صالح عملية السلام من حيث توطيده وترسيخه إن كان السلام مطلبنا حقاً، وخياراً استراتيجياً كما نعلن دوماً على الصعيد الرسمي، كما أنه يمكن الاستفادة من الطرف الأوروبي بالضغط على إسرائيل، وإجبارها على تقديم تنازلات تجاه العملية السلمية، وذلك بمساعدة أوروبا على أن يكون لها دور قيادي عالمي منافس للولايات المتحدة الأمريكية من خلال المشروع المتوسطي.

(ب) الجانب الذي يتحفظ على إقامة أي علاقة مع إسرائيل، فإن على هؤلاء الإدراك بأن المشروع المتوسطي يأتي كمفاضلة على المشروع الشرق أوسطي الذي يعطي القيادة

والزعامة لإسرائيل. أمّا في الإطار المتوسطي فإن إسرائيل ما هي إلا مجرد دولة عضو كغيرها من الدول الأعضاء.

أمّا فيما يتعلق بالتوصيات التي يقدّمها الباحث في ضوء هذه الدراسة، فهي تؤكد على:

(١) أنه لا بديل عن العمل العربي المشترك، وذلك من أجل مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية التي تعصف بالأمّة العربية، بالإضافة إلى أن خلق كتلة عربية موحدة يساهم في تعزيز المكاسب على كافة المستويات والأصعدة، وخلق نفوذ عربي مؤثر على المستوى الدولي.

(٢) طالما أن التنسيق العربي والعمل المشترك أمر صعب تحقيقه دفعة واحدة، في ضوء الظروف الدولية الراهنة، فإن إمكانية التنسيق قد تتحقق من خلال تقسيم الدول العربية إلى عدّة مجموعات اقتصادية بحيث تدمج الدول المتقاربة اقتصادياً مع بعضها البعض كخطوة مبدئية، مع إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص، وتحفيز الاستثمارات العربية - العربية من أجل الوصول إلى السوق العربية المشتركة على أن يقتصر كل ذلك بالإرادة السياسية، ويتم ضمن بوتقة الجامعة العربية. 

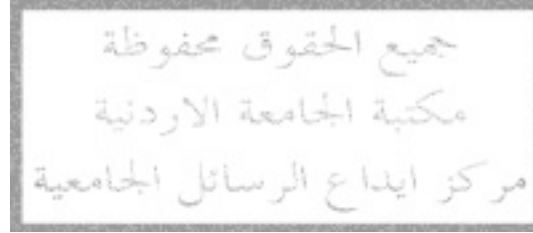
(٣) بما أن هذه المشاريع مفروضة على المنطقة، وهي أمر واقع لا مفرّ منه، فإن على الحكومة الأردنية محاولة الاستفادة منها بأكبر قدر ممكن، وذلك من خلال دعم القطاع الخاص وزيادة الفرصة أمامه؛ وذلك من أجل الاستفادة بشكل أكبر من هذه المشروعات، وحماية الصناعات الأردنية، وتزويدها بالتكنولوجيا الحديثة حتى تكون قادرة على المنافسة.

(٤) إن القطاع الزراعي هو من أهم القطاعات في الأردن، لذلك على الحكومة دعم المزارعين وتوعيتهم بشكل مستمر، وذلك من خلال عقد دورات تدريبية لهم ودفعهم نحو زراعة المحاصيل التي تتناسب وتتلائم مع احتياجات السوق، وترشيد استخدام المبيدات الزراعية لضمان عدم تجاوز التشريعات والاتفاقيات الموقعة مع الدول الأخرى.

(٥) على الحكومة الأردنية المساهمة بشكل أكبر في مجال التنمية البشرية، والاستثمار في الإنسان الأردني، والمواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل الداخلي والخارجي. بالإضافة إلى بذل المزيد من الجهود في ترويج وتسويق الأردن سياحياً واستثمارياً، انطلاقاً من واقع وطبيعة الإنسان الأردني الذي يمثل ركيزة أساسية لكل ذلك.

(٦) تعتبر الصناعات الدوائية من أكثر الصناعات تضرراً من جراء تطبيق قوانين الملكية الفكرية، لذلك يجب على الحكومة حماية الصناعات الدوائية في الأردن؛ وذلك من خلال إقامة علاقات شراكة فيما بين الشركات الدوائية الأردنية والشركات العالمية.

(٧) يجب على الحكومة الأردنية ربط الاقتصاد الأردني بالاقتصاد العالمي؛ حتى يكون قادراً على التكيف مع المستجدات الدولية بشكل مستمر، وقادر على الاستفادة منها بأكبر قدر ممكن، وأن لا يكون اقتصاد أحادي الجانب بل يجب أن يكون اقتصاد متعدد الجوانب، وذلك في كل شيء.



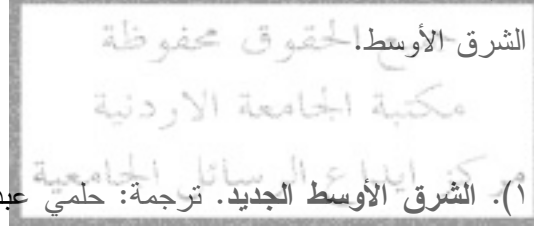
قائمة المراجع:

أولاً: الكتب:

أبو باسل، عبد الكريم موسى، وآخرون. (٢٠٠١). التربية الوطنية والمدنية في الأردن. (ط١). عمان.

الأحمد، أحمد قاسم. (١٩٩٨). التعاون الاقتصادي والسياسي بين المملكة الأردنية الهاشمية والاتحاد الأوروبي. (ط١). عمان: المعهد الدبلوماسي الأردني.

البرغوثي، عزّام. (١٩٩٧). القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. (ط١). عمان:



بيريز، شمعون. (١٩٩٤). الشرق الأوسط الجديد. ترجمة: حلمي عبد الحافظ. (ط١). عمان: الأهلية للنشر.

بيليس، يوسي. (١٩٩٥). الشرق أوسطية. (ط١). القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.

الجبور، ناظم. (٢٠٠٢). الشراكة الأورو متوسطية مشروع يعوم فوق مياه المتوسط. (ط١). عمان: مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية.

حرب، الغزالي أسامة. (١٩٩٥). الشرق أوسطية. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.

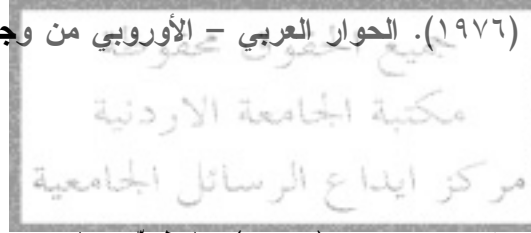
حسين، غازي. (١٩٩٥). الشرق أوسطية: إسرائيل العظمى. (ط١). بيروت: المركز العربي الجديد.

حسين، غازي. (١٩٩٨). القمم والمؤتمرات الاقتصادية من الهيمنة إلى التطبيع. القاهرة: منشورات اتحاد الكتاب العرب.

الحمارنة، مصطفى. (١٩٩٢). العرب في الاستراتيجيات العالمية. عمّان: مركز الدراسات الاستراتيجية.

الحوارني، هاني. (١٩٩٦). الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي. (ط١). عمّان: مركز الأردن الجديد للدراسات.

الدجاني، أحمد صدقي. (١٩٧٦). الحوار العربي - الأوروبي من وجهة نظر عربية ووثائق. القاهرة.



دورتي، جيمس، و بالتغراف، روبرت. (١٩٩٥). النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة: وليد عبد الحي. (ط١). عمّان: مركز أحمد ياسين.

ربابعة، غازي. (١٩٨٩). الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي والصراع في الشرق الأوسط ١٩٧٦-١٩٨٧. عمّان: دار الفكر للنشر والتوزيع.

ربيع، حامد. (١٩٨٩). التعريف بالمضمون السياسي للحوار العربي - الأوروبي. القاهرة: معهد الدراسات والبحوث العربية.

الرشدان، عبد الفتاح. (١٩٩٨). العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير. (ط١). أبو ظبي: مركز الدراسات الاستراتيجية.

رعد، إنعام. (١٩٩٧). الصهيونية الشرق أوسطية من هيرتزل إلى بيريز إلى النفق والخطة
المعكسة. (ط١). بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

سعد الدين، إبراهيم، وآخرون. (١٩٩٨). الشرق أوسطية: مخطط أمريكي صهيوني.
(ط١). القاهرة: مكتبة مدبولي.

سعيد، عبد المنعم. (١٩٧٧). الحوار العربي الأوروبي دراسة للنهج الأوروبي إزاء الحوار.
الأهرام: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

سعيد، محمد. (١٩٩٢). مستقبل النظام العربي. الكويت: مؤسسة السلسلة.

الشليبي، جمال. (٢٠٠٠). العرب وأوروبا رؤية سياسية معاصرة. (ط١). بيروت: المؤسسة
العربية للدراسات والنشر.

صارم، سمير. (١٩٩٩). اليورو. (ط١). دمشق: دار الفكر.

صارم، سمير. (٢٠٠٠). أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة. (ط١). دمشق: دار الفكر.

صالح، محمد عطا، وتيم، أحمد فوزي. (١٩٨٨). النظم السياسية العربية المعاصرة. بنغازي:
جامعة قاريونس.

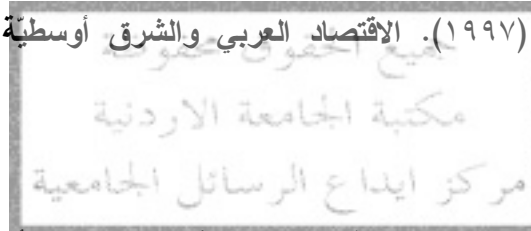
عبد الجاسور، ناظم. (١٩٩٨). الأمة العربية ومشاريع التفتيت. (ط١). عمان: الأهلية للنشر
والتوزيع.

عطايا، محمود أمين. (١٩٩٥). النظام الإقليمي الشرق أوسطي الجديد. (ط١). بيروت: دار المنارة الحمراء.

عمر، مجدي. (١٩٩٥). التغيرات في النظام الدولي وأثرها على منطقة الشرق الأوسط. (ط١). عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

عوض، طالب. (١٩٩٤). العلاقات الاقتصادية الأردنية - الأوروبي: الواقع والآفاق. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

عوض، عبد الهادي. (١٩٩٧). الاقتصاد العربي والشرق أوسطية. (ط١). بيروت: معهد الإنماء العربي.



فاينفلر، فيرنر. (١٩٩٩). التحولات في الشرق الأوسط. (ط١). أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات.

فرانسييس، فنسنت. (١٩٨١). التحضر في الشرق الأوسط. بيروت: دار المعرفة الجامعية.

فهمي، عبد القادر. (١٩٩٩). النظام الإقليمي العربي. (ط١). عمان: دار وائل للنشر.

قريع، أحمد. (١٩٩٥). الشرق أوسطية. (ط١). القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.

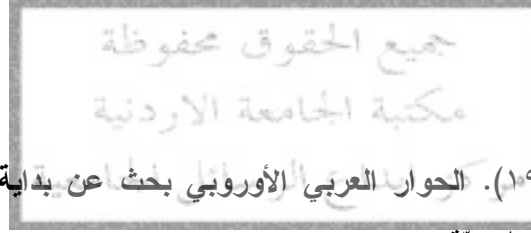
الكعكي، يحيى. (١٩٨٦). الشرق الأوسط والصراع الدولي. بيروت: دار النهضة العربية.

كيالي، ماجد. (١٩٩٨). المشروع الشرق أوسطي. أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

مخير، أسامة. (١٩٨٩). التعاون المتوسطي: المبادرات... القضايا... المستقبل. (ط١). مصر: مركز المحروسة للبحوث التدريبية والنشر.

مرسي، عبد العزيز مصطفى. (١٩٩٥). العرب في مفترق الطرق. القاهرة: دار الشروق.

مطر، جميل، وهلال، علي الدين. (١٩٨٦). النظام الإقليمي العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.



منصور، سامي. (١٩٨٤). الحوار العربي الأوروبي بحث عن بداية جديدة. الأهرام: مركز الدراسات الاستراتيجية.

مهنا، محمد نصر. (١٩٩٧). قضايا سياسية معاصرة. (ط١). الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

الوزني، خالد. (٢٠٠١). قضايا أردنية معاصرة. (ط١). عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع.

ولعلو، فتح الله. (١٩٨٢). الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية. (ط١). لبنان: دار الحداثة للطباعة والنشر.

يوسف، عماد، والصباغ، أروى. (٢٠٠٣). مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط. (ط١). عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

ثانياً: الدوريات:

إبراهيم، سعد الدين. (١٩٩٧). "الرؤى المستقبلية للشرق العربي"، مجلة كراسات استراتيجية، العدد (٥٢).

إسماعيل، زكريا محمد. (١٩٩٥). "النظام العربي والنظام الشرق أوسطي"، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٩٦).

الأطرش، محمد. (١٩٩٦). "المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٠٠).

الأطرش، محمد. (٢٠٠١). "حول التوحد الاقتصادي العربي والشراسة الأوروبية المتوسطة"، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٧٢).

أمين، أحمد جلال. (١٩٩٣). "مشروع الشرق أوسطية ومشروع النهضة العربية"، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٧٨).

الافتتاحية. (٢٠٠٠). "الإنفاق العام والركود"، مجلة الاقتصاد المعاصر، العدد (٢٤).

الافتتاحية. (١٩٩٥). مجلة مستقبل العالم الإسلامي، العدد (١٤).

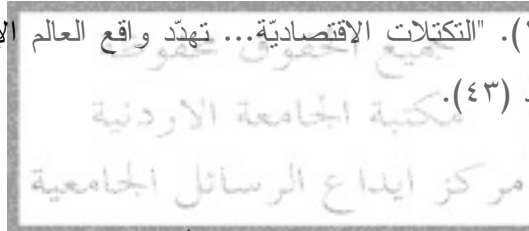
برتس، فولكر. (١٩٩٩). "برشلونة والتسوية: أوروبا لدور سياسي"، مجلة شؤون الأوسط، العدد (٨٢).

بلقزيز، عبد الإله. (١٩٩٦). "تحديات إقامة النظام الشرق أوسطي) وانعكاساته على مجال الثقافة"، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٠٣).

بلقزيز، عبد الإله. (١٩٩٦). "تحديات إقامة النظام الشرق أوسطي"، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٠٣).

ثابت، أحمد. (١٩٩٥). "مشروع النظام الشرق أوسطي على طريق التحديات"، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، العدد (١٤).

الجميل، رشيد. (١٩٩٦). "التكتلات الاقتصادية... تهدد واقع العالم الإسلامي"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد (٤٣).



الجميل، سيّار. (١٩٩٤). "المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم من مثث الأزمات إلى مربع الأزمات"، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٨٤).

حتي، ناصيف. (١٩٩٦). "ورقة عمل"، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٠٥).

حلقة التفكير. (١٩٩٦). "المتوسط ما بعد برشلونة"، مجلة شؤون الأوسط، العدد (٥٦).

حلقة تفكير. (١٩٩٦). "مرحلة ما بعد برشلونة... نص البيان النهائي لمؤتمر برشلونة"، مجلة دراسات دولية، العدد (٦٠).

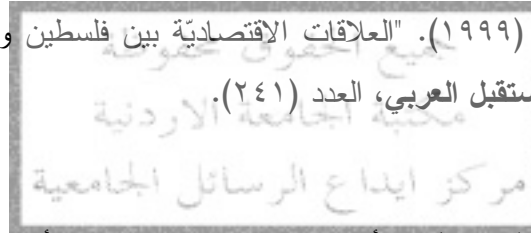
حلقة نقاش. (١٩٩٤). "التحديات الاقتصادية في ظل التسويق الإقليمي"، مجلة شؤون الأوسط، العدد (٣٢).

حنوش، زكي. (١٩٩٤). "العرب في مواجهة إسرائيل - أنجحت مفاوضات السلام أم أخفقت؟"،
مجلة المستقبل العربي، العدد (١٧٦).

خضر، بشارة. (١٩٩٥). "الشراكة الأوروبية - المتوسطية"، مجلة دراسات دولية، العدد
(٥٧).

خميس، موسى يوسف. (١٩٩٦). "حول ظاهرة الفقر في الأردن والسياسات المتبعة لمعالجته"،
المجلة الثقافية، العدد (٤٠).

الخواجا، شكري حمد. (١٩٩٩). "العلاقات الاقتصادية بين فلسطين والأردن وإسرائيل... إلى
أين"، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٤١).



الداوود، علي محمود. (١٩٩٤). "الأبعاد السياسية للنظام الشرق أوسطي"، مجلة آفاق عربية،
العدد (٧).

الدجاني، أحمد صدقي. (١٩٨١). "الأضواء على المرحلة الراهنة في الحوار العربي الأوروبي"،
مجلة شؤون عربية، العدد (٤).

زغلول، خالد سعد. (١٩٩٥). "مشروع السوق الشرق أوسطية اقتصادي عربي"، مجلة الحقوق،
العدد (١٩٣).

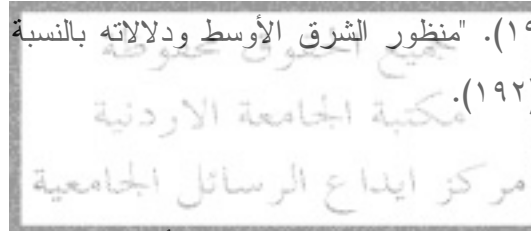
السعدني، نيرمين. (١٩٩٧). "مؤتمرات التعاون الشرق أوسطي: الإيجابيات والسلبيات"، مجلة
السياسة الدولية، العدد (١٢٧).

سعيد، عبد المنعم. (١٩٩٤). "الشرق الأوسط بعد السلام: نظرة عامة على المفاوضات"، مجلة السياسة الدولية، العدد (١١٥).

الشرقاوي، يوسف. (١٩٩٦). "الأمن والتعاون المتوسطي"، كراسات استراتيجية، العدد (٤٦).

شوقي، ممدوح. (١٩٩٦). "الشرق أوسطية بين الجغرافية السياسية والجغرافية الاقتصادية"، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٥).

الصايغ، يوسف. (١٩٩٥). "منظور الشرق الأوسط ودلالاته بالنسبة للعرب"، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٩٢).



صبري، عبد الرحمن. (١٩٨٣). "الحوار العربي الأوروبي والدور الجماعي لدول أوروبا العشر"، مجلة شؤون عربية، العدد (٢٧).

الطحان، فضل. (١٩٩٩). "مؤتمر شتوتجارت للشراكة الأردنية - المتوسطية"، مجلة معلومات دولية، العدد (٦٠)، دمشق.

عتريسي، طلال. (١٩٩٩). "برشلونة وعقبات الشراكة"، مجلة شؤون الأوسط، العدد (٨٢).

العناني، جواد. (٢٠٠٠). "السياستان المالية والنقدية"، مجلة الاقتصاد المعاصر، العدد (٢٣).

غالي، سامح. (١٩٩٧). "خطوة جديدة في مسيرة الشراكة الأوروبية - المتوسطية: مؤتمر فاليتا"، *مجلة السياسة الدولية*، العدد (١٢٩).

كردون، غزوز. (١٩٩٩). "الأمن والاستقرار في المتوسط"، *مجلة شؤون الأوسط*، العدد (٨٢).

كنعان، حمدي طاهر. (١٩٩٣). "تأملات حول الوفاق الفلسطيني - الإسرائيلي"، *مجلة المنتدى*، العدد (٩٧).

الكيلاني، هيثم. (١٩٩٦). "الشراكة الأوروبية/ المتوسطية تحليل لنتائج مؤتمر برشلونة"، *مجلة شؤون الأوسط*، العدد (٤٩).

مؤتمر. (١٩٩٩). "توصيات مؤتمر شتوتجارت ١٩٩٩"، *مجلة شؤون الأوسط*، العدد (٨٢).

المالكي، عبد الله. (١٩٩٩). "الاستثمارات الأجنبية في الأردن قضية خاسرة"، *مجلة الاقتصاد المعاصر*، العدد (٢٠).

المالكي، عبد الله. (٢٠٠٠). "المشاكل الاقتصادية الأردنية"، *مجلة الاقتصاد المعاصر*، العدد (٢٨).

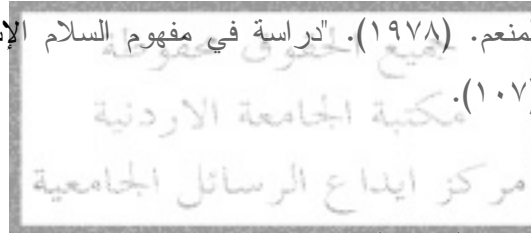
المالكي، عبد الله. (٢٠٠١). "المشكلة الاقتصادية الأردنية الجذور... الأزمة... الحلول"، *مجلة الاقتصاد المعاصر*، العدد (٤٢).

محمد، ناصر علي. (١٩٩٦). "البُعد السياسي، والأمني في الشراكة الأوروبية - المتوسطية"،
مجلة شؤون عربية، العدد (٨٨).

محمد، مصطفى كامل. (١٩٩٦). "الأمن الإقليمي واستقرار الشرق الأوسط: المخاطر
والفرص"، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٦).

مخيمر، أسامة. (١٩٩٧). "تعريف الدول المتوسطية: دراسة للخصائص الاجتماعية
والاقتصادية"، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٩).

مرتضي، محمد عبد المنعم. (١٩٧٨). "دراسة في مفهوم السلام الإسرائيلي"، مجلة الموقف
العربي، العدد (١٠٧).



مركز جامعة الدول العربية. (١٩٩٦). "المتوسط فيما بعد برشلونة"، مجلة دراسات دولية، العدد
(٦٠).

مرهون، عبد الجليل. (١٩٩٦). "مشاريع إسرائيل للتطبيع مع دول الخليج العربية"، مجلة شؤون
الأوسط، العدد (٥٥).

المصري، جورج. (١٩٩٦). "محاذير عربية حول الترتيبات الشرق أوسطية القادمة"، مجلة
التعاون، العدد (٤٣).

مطر، عبد الرحمن. (١٩٩٧). "أسئلة برشلونة: قراءة أولى في مؤتمر برشلونة للشراكة
والتعاون الأوروبي المتوسطي"، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢١٥).

معوض، عبد الله جلال. (١٩٩٤). "الشرق الأوسط: الدلالات والتطورات الجارية والمحتملة"،
مجلة شؤون عربية، العدد (٨٠).

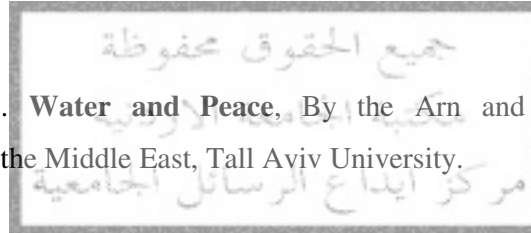
هورونيز، بروس. (١٩٩٢). "أزمة المياه في الشرق الأوسط"، مجلة شؤون الأوسط، العدد
(٥).

وهمي، سالم. (١٩٩٦). "ما بعد برشلونة... رؤية عربية موحدة"، مجلة الأهرام الاقتصادي،
العدد (١٤٦).

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

- Books:

Elisah, Kally. (1993). **Water and Peace**, By the Arn and Hammer Fund for
Cooperation in the Middle East, Tall Aviv University.



Fawaz, Gerges. (1994). **The Super Power and the Middle East**, West View Press,
U.S.A.

Jonejati, Rafic. (1993). **Round Table Discussion on Arab Boycott**, London, Arab
Research Center.

P. Clawson and H. Rosen. (199). **The Economic Consequences for Israel, the
Palestinian and Jordan**, Washington, D. C.: [u.pb].

Taysir, Nashif. (1996). **Nuclear Weapons in Israel**, A.P.H and Publishing Corporation,
New Delhi, 1996.

The Middle East and North Africa. (1985). **Europe Publication Limited England**,
Thirty-Second Edition.

World Bank. (1993). **Mid-East Peace Talks: Regional Cooperation and Economic Development: A Note in Priority Regional Projects.**

- **Periodicals:**

Fisher, Stanley. (1992). "Prospect for Integration in the Middle East" Paper Presented at World Bank and CEPR Conference on **New Dimensions in Regional Integration.**

Hudson, Michael. (1996). "The Play the Hegemon: 50 Years of U. S. Policy Toward the Middle East", **The Middle East Journal**, vol.50, no.3.

Huntington, P. (1993). Samuel, "Clash of Civilization", **Foreign Affairs**, U.S.A., vol.72, Issue 3.

Lurd, Evan. (1986). "Aeuropean Foreign Police", **International Affair**, vol.62, no.1.

Shirley, G., Edward. (1994). "The Iran Policy Trapll", **Foreign Policy**, no.96.

رابعاً: المؤتمرات والندوات:

الأحمد، أحمد قاسم. (١٩٩٦). الآثار المحتملة للتطورات الإقليمية والدولية على التجارة الخارجية في الأردن، مؤتمر الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي، تحرير: خالد الوزني، حسين أبو رمّان، عمّان: مركز الأردن الجديد للدراسات.

أحمد، يوسف، أحمد. (١٩٩٤). العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي: مناقشة في الأبعاد السياسية، ندوة التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي. (ط١). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الأطرش، محمد. (١٩٩٤). تعقيب، ندوة التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي. (ط١). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الإمام، محمد محمود. (١٩٩٤). الشراكة الاقتصادية العربية - الأوروبية. ندوة التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي. (ط١). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

بدران، إبراهيم. (١٩٩٦). الاقتصاد الأردني وإمكانات المستقبل في المنطقة، مؤتمر الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي، تحرير: خالد الوزني، حسين أبو رمان، عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات.

بيريش، فولكر. (١٩٩٩). توقعات التعاون الأوروبي - العربي: من منظور ألماني، ندوة الشراكة الاقتصادية العربية - الأوروبية (تجارب - توقعات)، تحرير: مهدي الحافظ. (ط١). باريس: دار الكنوز الأدبية.

الحافظ، مهدي. (١٩٩٩). كلمة الافتتاح، ندوة الشراكة الاقتصادية العربية - الأوروبية (تجارب وتوقعات)، تحرير: مهدي الحافظ. (ط١). باريس: دار الكنوز الأدبية.

سلامة، غسان. (١٩٩٤). أفكار أولية عن السوق الأوسطية، ندوة التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي. (ط١). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

السيد، منير. (١٩٩٧). السوق الشرق أوسطية: الآفاق والمخاطر، ندوة السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي، تحرير: أحمد إبراهيم منصور. (ط١). أسبوط: مركز دراسات المستقبل.

صايغ، يوسف. (١٩٩٩). نحو شراكة أوروبية - عربية ذات دلالة، ندوة الشراكة الاقتصادية العربية الأوروبية (تجارب وتوقعات)، تحرير: مهدي الحافظ. (ط١). باريس: دار الكنوز الأدبية.

عبد الجابر، تيسير. (١٩٩٦). الاقتصاد الأردني وموقعه في إطار السيناريوهات المحتملة للتكتل الإقليمي، مؤتمر الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي، تحرير: خالد الوزني، حسين أبو رمّان، عمّان: مركز الأردن الجديد للدراسات.

عبد الفضيل، محمود. (١٩٩٤). "مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية: التصورات - المحاذير - أشكال المواجهة"، ندوة التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي. (ط١). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

فريحات، حيدر. (٢٠٠٠). المنظور الأردني للبعد الاقتصادي للشراكة العربية الأوروبية، ورقة عمل غير منشورة مقدمة لمؤتمر آفاق الشراكة الأوروبية في القرن القادم.

كنعان، حمدي طاهر. (١٩٩٧). حول النتائج الاقتصادية للتسوية السلمية في فلسطين والأردن، مؤتمر الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة. (ط١)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

مصالحة، محمد. (١٩٩٤). علاقة أوروبا الموحدة بالعالم العربي، مؤتمر العرب في الاستراتيجية العالمية، المجلد الأول، عمّان: الجامعة الأردنية.

منصور، يوسف. (١٩٩٩). اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي، ندوة الشراكة الاقتصادية العربية - الأوروبية (تجارب وتوقعات)، تحرير: مهدي الحافظ. (ط١). باريس: دار الكنوز الأدبية.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (١٩٩٩). الندوة القومية حول أثر اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على مسارات التنمية الزراعية العربية، الخرطوم.

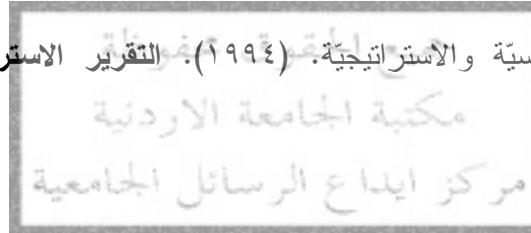
خامساً: منشورات المؤسسات:

جمعية رجال الأعمال الأردنيين، الإطار العام لاتفاقية الشراكة الأردنية - الأوروبية، ورقة عمل، عمان، الأردن.

غرفة التجارة والصناعة، اتفاقية الشراكة الأردنية - الأوروبية.

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. (١٩٩٠). التقرير نصف السنوي لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. (١٩٩٤). التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣، القاهرة، مصر.



المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (١٩٩٩). تقديم أثر اتفاقيات الشراكة العربية - الأوروبية على الزراعة العربية. الخرطوم، السودان.

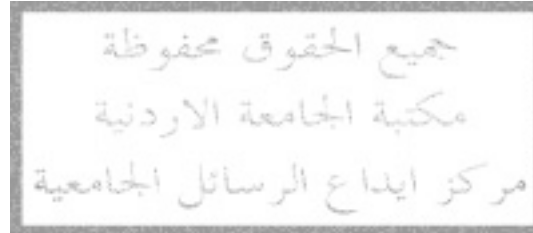
وزارة التخطيط الأردنية. (٢٠٠٠). عملية برشلونة... الإنجازات والأهداف. عمان، الأردن.

وزارة التخطيط. (١٩٩٨). تقارير غير منشورة. عمان، الأردن.

وزارة التخطيط. (٢٠٠٠). اتفاقية الشراكة الأردنية - الأوروبية. (ط١). عمان، الأردن.

وزارة التخطيط. (٢٠٠٠). دليل اتفاقية الشراكة الأردنية - الأوروبية. عمان، الأردن.

وزارة المالية. (٢٠٠٣). التقرير السنوي لسنة ٢٠٠٢. عمّان، الأردن.
وزارة المالية. الرصيد القائم للدين العام الخارجي للسنوات (١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢). عمّان، الأردن.



**JORDAN BETWEEN TWO PROJECTS:
THE MIDDLE EASTERN AND THE MEDITERRANEAN
(1990-2002)**

**By
Nedal Awdah Allah Al-Amro**

**Supervisor
Prof. Dr. Faisal Al-Raffoua'**

ABSTRACT

This study aims to shed the light on the most significant projects that have surfaced on the regional arena of the Middle East. Such undertaking was facilitated by the recent international changes represented by its transformations from a bi-polar system into a mono-polar system dominated by the United States. For after the collapse of the Soviet Union, demolition of Berlin Wall, and the Second Gulf War, the United States has become the undisputed power in the world. As a result of these mentioned changes at the international level, regional changes have subsequently occurred. So, this study was brought about to shed the light on two regional projects aimed toward the Middle East. These projects are: the Middle Eastern Project and the Mediterranean Project. Study also takes account for these projects' effects on Jordan and expected Jordan's benefits as well as concluding which project serves Jordan's interests best.

This study has concluded that the Middle Eastern System is an Israeli-American concept, which seeks to dominate the Middle Eastern region. On the other hand, the Mediterranean Project deals with Israel as a member equal to others. Furthermore, the Middle Eastern Project dose not sufficiently serve Jordan's interests since it is not based on mutual trust between members and due to the significant economical disparity between them.

Despite the researcher's belief that both projects do not serve the Arabian region, in general, or Jordan, in particular, as much as the Arab joint effort does, the Mediterranean Projects remains the better-suggested project. Such adopted view is

based upon the European vision for the region, which emphasizes the importance of balanced relations that serve all concerned parties in order to insure the continuance and success of the project which mostly serve the European's interests.

